في سبيل الحكم

خمسون عاماً من التناحر السلاطيني
الذي أدى إلى فرض الحماية البريطانية
على حضرموت



محمد عبدالقادر بامطرف

دار حضرموت

محمد بازيد
٢٠١٢/١٢/١١

صدرت الطبعة الثانية من هذا الكتاب
عام ١٩٨٢م عن دار الهدايا للطباعة والنشر
بمدينة - الغلاف - في ص ١٧٥ .

في سبيل الحكم

الطبعة الأولى ٢٠٠٨م

رقم الإيداع بالهيئة العامة للكتاب م/حضرموت : ٢٠٠٧/٥٦٢م

العنوان :في سبيل الحكم

المؤلف : محمد عبدالقادر بامطرف

الصف الإلكتروني وتصميم الغلاف: مركز الفاروق ـ المكلا ـ٧٧٧٣٩٦١٢٢

التنفيذ الطباعي : مطبعة وحدين الحديثة للأوفست ـ المكلا ـ ت: ٣١٦٦١٤

المقاس : ١٧×٢٣سم

الكمية : ١٠٠٠

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي المسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من الناشر .

دار حضرموت للدراسات والنشر

حضرموت ـ المكلا – ت : ٣٠٢٨٥٩

e-mail : dar_hadhramout@hotmail.com

توزيع : معرض الحياة الدائم للكتاب

المكلا – حضرموت ـ ت : ٣٠٢٨٥٩

الجمهورية اليمنية







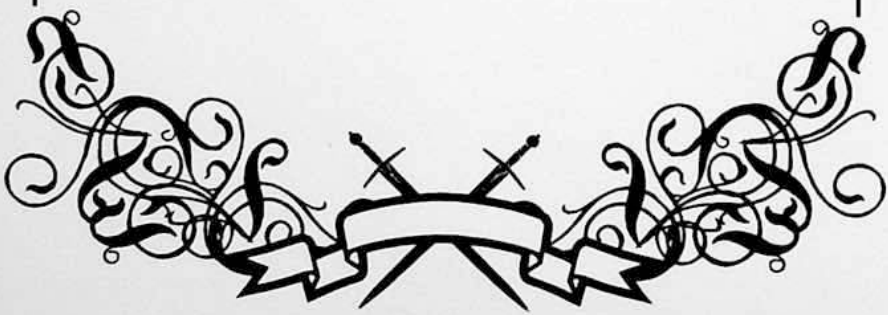
في سبيل الحكم

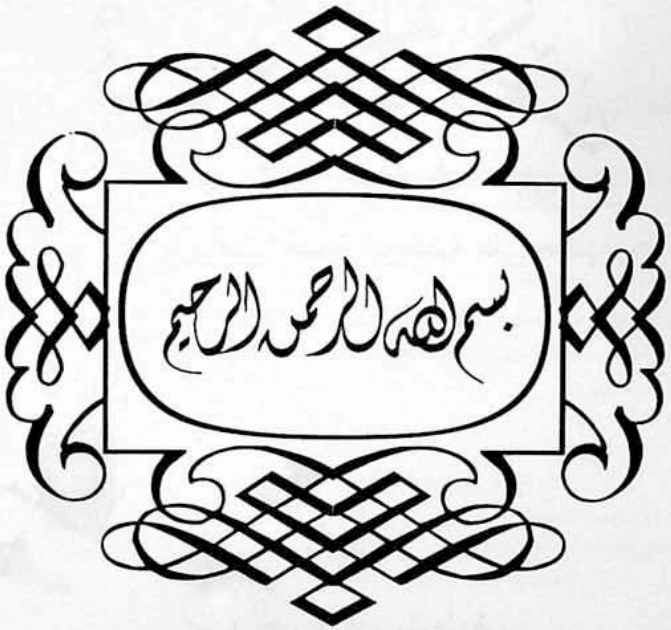
خمسون عاما من التناحر السلاطيني

الذي أدى إلى فرض الحماية البريطانية على حضرموت

تأليف

محمد عبدالقادر بامطرف




بسم الله الرحمن الرحيم

تَصْدِير

مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ

- من الآية (١٠) من سورة فاطر -

الإهداء

إلى صديقي العزيز الذي روى لي ، ذات أمسية وبطريقته الخاصة ، حادثة جانبية من حوادث نصف قرن من الصراع السلاطيني على الحكم بحضرموت فأثار بها رغبة جامحة في نفسي لتقصي حوادث ذلك الصراع ...

وإنه ليسعدني إهداء هذا البحث إليه آملاً أن يجد فيه فائدة تروي ما أعلم فيه من شوق لا يحد إلى معرفة تفاصيل ذلك التناحر العشائري على السلطة الذي شكل جانباً من مآسينا التأريخية السياسية عبر القرون الماضية .

- المؤلف -

المقدمة

التدوين التاريخي يتجدد، بالضرورة، بالاستدراك والتهذيب والمراجعة في منطلقه نحو الكمال، ويتحقق ذلك بتسليط الأضواء على الحقيقة التاريخية المطمورة بالعثور على الوثائق التاريخية الصحيحة وفحصها، والتوثق بقدر المستطاع من أصالتها، وبالتثبت من صحة الرواية المحلية المستفيضة.

ولقد تهيبت الكتابة وترددت طويلاً، في معالجة موضوع هذا الكتاب، نظراً لتناقض بعض الروايات الشائعة محلياً عن حوادث سياسية معينة متصلة بمادته من جهة، ونظراً لما قد ران على بعض الروايات المحلية من تعصب أبداه رواة متشيعون لهذا أو لذاك الجانب من الأطراف المعنية، من جهة أخرى.

بيد أن الرواية التاريخية المحلية السائدة عن بعض الحوادث، موضوع هذا الكتاب، ليست كلها اختلاقاً وتعصباً، بل إن فيها الكثير من الحقائق المتواترة، ومن تلك الحقائق ما يؤيده الواقع، ومنها ما يؤيده الثقاة الذين عاشوا فصولاً من الحوادث، التي يسجلها هذا الكتاب.

على أنني لدى أخذي بالرواية المحلية لم أغفل، عند الضرورة، اعتماد المصادر الأجنبية، ذات العلاقة بحوادث هذا الكتاب، حيثما وجدت المصدر الأجنبي، في نظري، راجحاً في مادته ومدلوله. هذا مع إحساسي، وقد أكون مخطئاً، بأن الرواية الأجنبية مثلها مثل الرواية المحلية، لا تخلو من الخطأ السهو والعمد.

فإذا قدر لمادة أو أكثر، من مواد هذا الكتاب، أن تستبدل أو أن تنقح صيغتها على

ضوء روايات أو وثائق أصح أستطيع العثور عليها في المستقبل، فإن مثل ذلك التبديل أو التنقيح سوف يكون حرياً بأن يتجه بهذا البحث التاريخي في اتجاهه السليم من التدوين.

لقد قصدت بوضع هذا الكتاب أن أحاول سد الثغرات في مؤلفات قيّمة سبق نشرها من قبل مؤرخين أفاضل بذلوا جهداً مشكوراً في هذا السبيل رغم الصعاب المثبطة للهمم أحياناً، التي تعترض عادة التصدي لمثل ما قاموا به من واجب في كشفهم النقاب عن جوانب هامة من المجهول من تاريخ جنوب اليمن. فلئن وفقت فيما قصدت إليه مخلصاً، فذلك من حسن التوفيق، وإن لم أوفق فإني أنا المسؤول وحدي عن أخطاء مغامرتي هذه في ميدان تاريخي استخرت الله في اقتحامه بمجهودي الفردي المتواضع.

والله المستعان وعليه وحده قصد السبيل

— المؤلف —

المكلا: ٨ جمادى الثانية ١٣٩١هـ

٢٩ أغسطس ١٩٧١م



الفصل الأول

حضرموت في أدوار من تاريخها.

الموقف السياسي المحلي والدولي.

عقدة الخوف لدى الأمراء الحضارم .

نهاية الإمارة البريكية واستيلاء آل كثير على الشحر ١٢٨٣هـ .

معركة البقرين بين آل كثير والكسادي .

رسالة غيرت مجرى التاريخ .

الاستعداد في الهند لاستعادة الشحر من آل كثير .

تنسيق الخطة في المكلا .

معركة الشحر الفاصلة .

محاولة كثيرية لاستعادة الشحر من القعيطي .

التردد بين الإقدام والإحجام .

المغامرة الكسادية القعيطية الفاشلة .

مضاعفات الفشل



حضرموت في أدوار من تاريخها(*)

لم تعرف حضرموت في تاريخها الطويل حكومة مركزية ذات شوكة فعالة خضعت لها كل أنحاء الإقليم إلا بعد أن أصبحت جزءاً من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وفي القديم قامت في فترات متعاقبة من التاريخ إمارات في مناطق متعددة من حضرموت، أشبه ما تكون بدويلات المدن، ولكن الحكم الفعلي خارج أسوار تلك المدن كان في يد رؤساء العشائر الحضرمية يصرفونه وفق تقاليدهم وأعرافهم.

وقامت بين أولئك الرؤساء وبين حكام المدن علاقات تبادل منافع تقوى حيناً وتضعف ثم تتدهور حيناً آخر. ويزول حكام المدن الواحد تلو الآخر ويأتي بعدهم حكام من أنفسهم أو من أسر جديدة، ويبقى الرؤساء العشائريون ثابتين في مناطق نفوذهم يتوارثون السيطرة عليها أباً عن جد حسب نظام عشائري عريق نعرف ما نعرف عن بنيته التقليدية الصلبة في تاريخنا المعاصر.

وكانت دويلات المدن، في الغالب الأعم منحصرة في المكلا والشحر وتريم وسيئون وشبام، وكان كل واحد من المغامرين الطامعين في السلطة، الذين ظهروا على المسرح التاريخي، يستولي على واحدة أو أكثر من هذه المدن فيقيم بها إمارة بتأييد من عشيرته وأشياعه الحضر ثم يصالح العشائر البدوية المجاورة على التأييد له وعلى السمع والطاعة الاسميين. وكانت العشائر تؤيد الأمير طالما كان قادراً على تفادي التناقض بين مصالحه ومصالحها، وطالما كان مستطيعاً إشباع حاجاتها المعيشية واحترام تقاليدها وأنظمة حياتها التي ظلت تتوارثها وتحافظ على السير عليها.

(*) كتب هذا الباب في تاريخ واحد مع المقدمة، أما بقية أجزاء الكتاب فقد كتبت بين عام ١٩٦٣ – ١٩٦٥م.

وفي كتابنا (التركيب العشائري الحضرمي) قلنا : { في داخل الاتحادات العشائرية الكبيرة ذاتها، التي كانت تزاول السلطة الفعلية خارج أسوار المدن، كان الخضوع لسلطة الأب الأكبر للاتحاد اختيارياً بالنسبة لفروع الاتحاد، بمعنى أن لكل دار من فخيذة ولكل فخيذة من قبيلة ولكل قبيلة من زي (اتحاد عشائري) نظامها الذاتي المستقل في منطقتها رغم التجانس العام السائد في التقاليد والأعراف المتبعة داخل الإطار التنظيمي للاتحاد العشائري بأجمعه. ومن هنا نرى أن التمزق في الكيانات الحضرمية المختلفة لهو في الواقع أسلوب حياة ارتضاه الحضارمة لأنفسهم لأنهم لم يكونوا يرتضون الانصهار في التجمعات الكبرى إلا مكرهين .. وبسبب هذه اللامركزية انفصمت عرى بعض الاتحادات العشائرية وانسلخت، نتيجة لذلك، بعض قبائلها فانضمت إلى اتحادات عشائرية أخرى، احترمت تسييرها الذاتي المستقل، أو لبثت منفردة في (خيرها وشرها) وذلك ما حدث بالفعل لبعض القبائل التي كانت جزءاً من الاتحادات الكبرى كبني ظنه والشنافر وسيبان}.

وحتى في الثلاثينيات من هذا القرن الميلاد، وقبل أن يوطد الانجليز نظام الحكمين القعيطي والكثيري بحضرموت، فإن حكم هذين السلطانين ظل منحصراً في المدن والقرى الكبيرة التي استطيع تأمينها وإخضاع أهلها لنظام المكوس والضرائب وأداء الخدمات التي كان يتطلبها كل من النظامين السلطانيين من الرعايا بين آن وآخر.

وما يقال عن أن حضرموت خضعت كلها لهذا أو لذاك الأمير، سواء قيل أن مثل ذلك الخضوع قد تحقق قبل الإسلام أو على عهد الخلفاء الراشدين أو على عهدي الأمويين والعباسيين أو عهود العديد من الحكام اليمنيين أنفسهم... إن ما يقال بهذه المثابة لم يكن، في نظرنا، إلا من قبيل التجوز والإفراط في التقريض. وعلى الأخص يستطيب البعض الزعم بأن حضرموت كانت موحدة سياسياً وإدارياً تحت حكم السلطان بدر بن عبدالله الكثيري (بوطويرق)، ولكن الواقع كان غير ذلك لأن الخصومة والتنازع على الحكم في

أرجاء متعددة من حضرموت ظلا سائدين حتى داخل أسرة أبي طويرق، وبينه وبين أخيه محمد على وجه أخص، وفوق ذلك كان آل العمودي يحكمون وادي دوعن مستقلين عن تدخل أبي طويرق، وقل كذا عن قبيلة نهد التي استقلت بالسيطرة على منطقة الكسر غير آبهة ببدر وغزواته، بل إن هذه القبيلة كانت مسيطرة على مدينة هينن التي كانت العاصمة الثانية لسلطنة أبي طويرق المفككة الأوصال. واستمر هذا الانفصام الإداري في طبيعة الحكم الكثيري حتى النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري، ثم ازداد تخلخلاً بعد أن دخل على طبيعة الحكم الكثيري عنصر وافد متمثل في قوة يافع القادمة من جبل يافع.

إن عناصر أخرى من قبيلة يافع (التلد)لم تكن غريبة عن حضرموت، وذلك بحكم كونها مقيمة بحضرموت منذ عهد الدولة الحميرية الثاني. وكان يافع التلد، منذ قدومهم الأول إلى حضرموت، يعتبرون، في نظر الحضارم، قبيلة حضرمية لها ما لهم وعليها ما عليهم، وكان يافع يبرمون معاهدات التحالف وحسن الجوار مع القبائل المجاورة لمنطقتهم (القطن) سعياً منهم لتحقيق التعايش السلمي مع جيرانهم.

وظل الحال على هذا المنوال حتى سنة ١٠٧٠هـ/١٦٥٩م حين احتلت الجيوش الإمامية جانباً من وادي حضرموت وأعادت السلطان بدر بن عمر الكثيري إلى الحكم بعد أن كان قد خلعه ابن أخيه بدر بن عبدالله بن عمر الكثيري، وكان قد أشيع في حضرموت أن بدر بن عمر قد اعتنق المذهب الزيدي.

وفي سنة ١٠٧٣هـ/١٦٦٢م توفي السلطان بدر بن عمر وخلفه ابنه محمد المردوف الكثيري بتأييد من الإمام المتوكل إسماعيل، ومع ذلك فقد كان النفوذ الإمامي في حضرموت نفوذاً اسمياً لم يكن له غير الآثار السطحية التي لا تقدم ولا تؤخر في حكم البلاد.

وبما أن جانباً كبيراً من الناس في حضرموت قد عارضوا نشر المذهب الزيدي في

بلادهم، وعلى رأسهم بدر بن محمد المردوف، فما أن حل عام ١١١٣هـ/١٧٠١م حتى انقسم آل كثير إلى معسكرين، أحدهما يؤيد الزيدية، وهم آل علي بن عبدالله بن عمر الكثيري، والآخر يؤيد الشافعية، وهم جماعة بدر بن محمد المردوف الكثيري، وقد انضم يافع التلد إلى جانب المردوف.

ولكن المردوف ومؤيديه من يافع كانوا أضعف من أن يصمدوا أمام القلاقل السياسية والمذهبية المتفاقمة بحضرموت، فاستقدم المردوف ستة آلاف مقاتل من جبل يافع عام ١١١٧هـ/١٧٠٥م. وهذه هي إحدى نقاط التحول في التاريخ الحضرمي.

ورغم وجود هذه القوة في معسكر المردوف فإن نظامه تدهور بسبب عدم انضباط الجند والموظفين، واستفاد يافع التلد و(الغُرْبَة)[1] من تخاذل المردوف فاستولوا على الحكم في نقط معينة من البلاد، وفيما بعد قضوا على المردوف وعلى خصومه آل علي بن عبدالله الكثيري.

وفي سنة ١١١٩هـ/١٧٠٧م حاول عمر بن جعفر الكثيري دحر يافع من السلطة ولكنه لم يفز بطائل فهاجر من حضرموت إلى عمان حيث قضى نحبه يائساً محطم الآمال في مدينة مسقط.

وفي العشر السنين الأخيرة من نصف القرن الثاني عشر الهجري انتهت الدولة الكثيرية الثانية، وقام على أنقاضها حكم الطوائف اليافعية في مدن وقرى معينة في داخل وساحل حضرموت. ومن أبرز تلك الطوائف الإمارة الكسادية في المكلا (نشأت عام ١١١٥هـ/١٧٠٣م) والإمارة البريكية في الشحر (نشأت عام ١١٦٥هـ/١٧٥١م).

---

(١) الغربة (بضم الغين) : تحريف حضرمي لكلمة الغرباء، وهم يافع الذين جلبهم المردوف إلى حضرموت من جبل يافع جنداً في جيشه.

وفي سنة ١٢١٨هـ/١٨٠٣م حاول جعفر بن علي الكثيري إحياء الدولة الكثيرية ولقي معونة لا بأس بها من قبل العلويين الحضارمة، فاستولى على شبام ولكنه لم يفلح في الاستيلاء على سيئون أو تريم وكانتا تحت حكم الطوائف اليافعية. وفي سنة ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م مات السلطان جعفر بن علي الكثيري ولم تكن قد تحققت له طموحاته.

وعلى أنقاض حكم أسرة آل جعفر بن علي الكثيري في مدينة شبام قام حكم أسرة آل عيسى بن بدر الكثيري سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م، وكان آخر حاكم في هذه الأسرة الأمير منصور بن عمر الكثيري الذي كانت بعض تصرفاته الهوجاء سبباً في دفع يافع إلى تكوين نواة الدولة القعيطية في حضرموت الداخل سنة ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م.

وخلال هذه الفترة العصيبة التي مر بها الحكم الكثيري، حاول السلطان غالب بن محسن الكثيري إقامة ما سمّي بالدولة الكثيرية الثالثة، فكان التوفيق حليفه بسبب المعونة المادية والأدبية التي قدمها له العلويين وحضارمة آخرون. وكان قد بدأ انجازاته الباهرة بشرائه قرية الغُرَفْ سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م واستطاع سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦ القضاء على السلطة الطائفية اليافعية القائمة حينئذ في تريم، وفي سنتي ١٢٦٤ – ١٢٦٥هـ/١٨٤٧ – ١٨٤٨م استولى على سيئون ثم على تريس بعد أن طرد منهما حكامهما اليافعيين.

وبهذه الانتصارات المتلاحقة طمع السلطان غالب بن محسن الكثيري في إبادة الحكم اليافعي في شبام وفي ساحل حضرموت، ومما شجع آل كثير على غزو الساحل التناحر على التفرد بالسلطة بين الإمارتين اليافعيتين (الكسادية والبريكية) القائمتين في الساحل.

وكان مد الحظ السعيد متصاعداً في صالح السلطان غالب بن محسن الكثيري الذي استطاع أن يلم شعث الاتحاد الشنفري، وبذلك أحاط نفسه بالعوامر وآل جابر وآل باجري الذين كانوا يمثلون القواعد الأساسية القديمة لهذا الاتحاد العشائري.

وكان مخطط السلطان غالب بن محسن يقضي بالحصول على ثغر في الساحل الحضرمي تمر من خلاله المؤن والذخائر التي تحتاج إليها القوة الكثيرية النامية دون أن تكون لأعدائه يافع، المتمركزين في الساحل، أية قدرة على عرقلة وصول ذلك المدد العسكري إلى المصائر الكثيرية.

ولم يشغل غالب بن محسن نفسه بالجيب اليافعي الكائن في مدينة شبام لأنه اعتبره كميناً – مجرد كمين – سهلاً يستطاع الإجهاز عليه بعد الاستيلاء على الشحر.

ولكن الحضارم في الداخل والمهاجر كانوا يرقبون الموقف المحلي ويحللون تطوراته، ومن هؤلاء من كان ينشر أخباره بين الملأ كشاعرنا الشعبي المعلم عبدالحق، الذي سوف نقرأ ما كان يقوله بهذا الصدد في صفحات قادمة من هذا الكتاب، ومنهم من كان يضع الخطط لإيقافه عند حده الجمعدار[1] عوض بن عمر القعيطي الذي سوف نطلع على خططه في الفصول القادمة.

بيد أن هناك من كان يرقب الموقف الحضرمي بصورة أدق وأشمل، وهم الانجليز والأتراك الذين كانوا يتجاذبون السلطة في منطقتي البحر الأحمر والبحر العربي. لقد كان الانجليز والأتراك ينظرون إلى حوادث حضرموت بعين المتربص الختول.

وإنه لمن المثير للاهتمام أن يشهد الإقليم الحضرمي، على ما فيه من جفاف وفقر وقلة سكان، ذلك الاختصام الذي تميز بالحروب الطاحنة التي دارت، في كافة أدوار التاريخ، في مختلف أرجائه الصحراوية المقفرة الموحشة، في أوقات لم يدر بخلد الحكام الذين تعاقبوا على حكمه وأسالوا الدماء البشرية انهاراً على تربته ... نقول لم يدر بخلد أولئك الحكام

---

(١) الجمعدار (Jamaadar) كلمة هندية تعني في الوقت الراهن رتبة عسكرية تعادل رتبة ملازم ثاني. أما حينما كانت تطلق على السلطان القعيطي فإنها تعني (رئيس جماعة) وهذه الجماعة قد يكون عددها ألفين أو أكثر من الجنود المرتزقة الحضارم التابعين لجيش نظام حيدر آباد. انظر ملاحظة أخرى تحت باب (رسالة غيرت مجرى التاريخ).

امتلاك ما فيه من احتمالات بترولية أو استغلال ما يحتمل أن تكن لجغرافيته من قيمة في إطار الاستراتيجية العالمية، كما وأن أولئك الحكام لم يفكروا في استخدام السلطة التي كانوا يسعون إلى حيازتها في النهوض بالشعب أو بتطوير حياته إلى الأفضل. وإن قراءتنا لصفحات هذا الكتاب حَرية أن تثير فينا تساؤلين اثنين وهما: هل يقتتل البشر على وجه البسيطة لمجرد نزوة الاقتتال؟ وهل الاستيلاء على السلطة مجرد السلطة الغير مفضية إلى الحصول على طائل من ثروة أو رفعة من جاه، يدفع إلى المغامرات الدموية ويثير في النفس البشرية المتعطشة للتسلط والتطلع إلى السيادة والجبروت حتى ولو أدى ذلك التطلع إلى الارتماء في أحضان الأجنبي بغرض الحصول على تأييده في قهر الأخ والقريب والمواطن؟ كل ذلك جائز في أطماع البشر، والجنون – جنون السلطة – فنون!

الموقف السياسي المحلي والدولي

إن الخوف الذي كان يساور يافع من تصميم آل كثير على طردهم من حضرموت، دفع بهم إلى تعزيز مراكزهم في داخل حضرموت وساحلها، فانهالت عليهم المساعدات المادية من أخوتهم بحيدر آباد الدكّن، حتى أصبحوا قوة لم يكن في استطاعة آل كثير التغلب عليها، بل إنهم ذات يوم اضطروا إلى اعتبار القوة اليافعية هذه حقيقة واقعة لا مناص من التعايش معها على أساس سلمي.

لقد تحول يافع من الدفاع إلى الهجوم في الداخل، فاستولوا على مدينة شبام عام ١٢٧٥هـ وأصبحت تلك المدينة القديمة، الخط الأمامي في وجه التحديات الكثيرية.

واستولت القوة اليافعية، متحالفة مع آل تميم والمناهيل، على أجزاء من مدينة تريم بعد مناوشات عسكرية دامت سبع سنين، ولم تجلُ تلك القوة اليافعية المتحالفة عن تريم إلا على إثر صلح المسنَدَّة الشهير عام ١٢٩٤هـ، الذي اعترف فيه آل كثير بالشحر ومتعلقاتها ليافع، وتواطؤوا في ذلك الصلح مع القعيطي اليافعي على خذلان حليفهم الكسادي اليافعي الذي كان القعيطي حينذاك يدبر أمراً للقضاء عليه.

بيد أن هذه الانتصارات اليافعية لم تثنِ آل كثير عن هدفهم الأول، وهو الحصول على منفذ ساحلي يصل آفاق إمارتهم الداخلية بالساحل، حتى لا يتعرضوا لما كانوا يتعرضون له من حصار، شديد الوطأة أحياناً، على أيدي الحكام اليافعيين الذين تعاقبوا على حكم الثغور الساحلية.

فقد كانت خطوط المؤن والأسلحة[1] والذخائر والأموال الكثيرية القادمة إلى سيئون بطريق البحر، تتعرض للعرقلة بين آن وآخر، إثر كل بادرة شقاق، مهما كانت تفاهتها، تحدث بينهم وبين يافع.

وإن الهجمات الكثيرية المتعاقبة على الموانئ الساحلية الواقعة تحت السيطرة اليافعية، لم تكن مجرد تعطش للقتال بقدر ما كانت صارعاً من أجل الحياة، ولاستمرار الوجود الكثيري متحرراً من التدخل اليافعي، ومنزهاً من الاضطرار إلى استرحام منافسيهم اليافعيين ليسمحوا بمرور ما يعين الكثيريين على البقاء سادة أعزاء ذوي مكانة في مناطقهم.

لذلك فإن إبرام معاهدة[2] الصداقة بين الإنجليز وبين القعيطي عام ١٨٨٢م لم يفت في عضد آل كثير ولم يقسرهم، في فترة لاحقة من التاريخ، على التسليم بالأمر الواقع، إلا مكرهين.

ولذلك أيضاً فإننا نشاهد الأمير عبدالله بن صالح بن مُطْلِقْ، أحد زعماء آل كثير، يطالب الحكومة البريطانية بعدن، عام ١٨٨٣م أن تحدد موقفها من المطالب الكثيرية المشروعة، وينذرها بأن الشنافر لابد وأن يغزوا القعيطي اليافعي ويجلوه عن الشحر والمكلا لأنهم يبحثون عن متنفس لهم، وأنهم لابد واجدون ذلك المتنفس الحيوي، مهما طال الزمن وكثرت التضحيات.

إن شعور آل كثير بمجدهم الغابر، وإحساسهم المؤلم بانقلاب الأوضاع السياسية في غير صالحهم، زاد من تشبثهم بتحقيق الأهداف التي وضعوها نصب أعينهم، وهي الحصول على مواطئ أقدام لهم على الساحل الحضرمي، وكان ذلك الحافز النفسي يلح

---

(١) ظهرت الأسلحة النارية بحضرموت عام ٩٢٦هـ مع الجنود الأتراك المؤيدين للسلطان بدر أبي طويرق، ولذا أطلق على هذه البنادق اسم (الروميات) إذ يعرف الحضارم الدولة التركية بدولة الروم.

(٢) الملحق الأول من هذا الكتاب.

عليهم إلحاحاً شديداً.

وأدرك الإنجليز أن آل كثير لم يلقوا كلامهم جزافاً، وأن الحكومة البريطانية، وقد أنهت الآن النزاع الكسادي القعيطي، بتمكين الأخير من الاستيلاء على ممتلكات الأول، تحت حمايتها، سوف تجابه نزاعاً قعيطياً – كثيرياً، ربما كانت له أوخم العواقب والمضاعفات الدولية.

لذلك وقف الإنجليز وقفة حاسمة في وجه المطالب والآمال الكثيرية، وأعلنوا عام ١٨٨٤م تصريحهم المعروف وهو أنهم سوف يتدخلون عسكرياً إلى جانب القعيطي، لو سولت لآل كثير أنفسهم غزو الشحر أو المكلا.

(والله لـولا الهـام لي هـو محتوي ❖❖ ما حكمت الخيصة[1] شبام العالية)

ذلك قول مشهور لشاعر شعبي كثيري النزعة.

إن في بيت الشعر هذا إشارة إلى التصريح البريطاني الذي نحن بصدده.

إن قول الشاعر الشعبي هذا تعبير صادق للمشاعر الكثيرية بأجمعها، ونفثة ذات معنى بليغ صادرة عن صدور من يكابدون آلام التدخل الأجنبي، وخاطرة ملوعة عما يلاقيه الشنافر من عناء الحيلولة البريطانية دون بلوغهم أهدافهم.

إن الكثيريين يرون أنها سخرية قدر أن تخضع شبام لحكم المكلا، قاعدة الحكم القعيطي اليافعي، على ما بين سيئون وشبام من قرب، وبين شبام والمكلا من بعد، وكل ذلك على مشهد وخضوع ممن أبقى الزمن عليهم من سلالة عيسى بن بدر الكثيري، الذين هم في نظر إخوتهم آل كثير[2] أولى وأجدر بحكم المدينة التاريخية شبام العالية.

---

(١) الاسم القديم للمكلا، حينما كانت مرفأ صغيراً لسفن الصيد.

(٢) أطلقنا في هذا الكتاب كلمة (آل كثير) و (الكثيريين) على الاتحاد الشنفري القبلي المكون من آل كثير وبقية فروع الشنافر وهم العوامر وآل جابر وآل باجري.

إن دم منصور بن عمر الكثيري الذي سفك غيلة في مدينة شبام عام ١٢٧٥هـ اقض المضاجع الكثيرية، ولكن (الهام المحتوي)[١] هو اليوم الحائل بين الثأر وطالب الثأر.

وإذا كان الخوف من التشريد هو الذي دفع بيافع إلى التكتل في وجه الحملات العسكرية الكثيرية، فإن الخوف من الإذلال على أيدي الحكام اليافعيين، هو الذي هون في أنفس آل كثير مرارة الاستماتة في سبيل زحزحة النظام اليافعي من الثغرين الساحليين، بل ومن كافة الأرجاء الحضرمية.

ثم ما هو الباعث على كل هذا الخوف؟

إنه العجز، من قبل الجانبين الكثير واليافعي، عن التعايش والتآخي. ولذلك ملابسات متعددة.

آل كثير يعتقدون أنهم أصحاب الملك التليد، وأن يافع الذين كانوا بالأمس جنداً لهم قوضوا اليوم دعائم ذلك الملك الكثيري التليد، وأصبحوا الأسياد على جهات واسعة من المملكة الكثيرية التي مزقتها المطامع الكثيرية، قبل أن تنالها أية يد أخرى بسوء.

ويافع يرون أنهم هم الذين مكنوا لتلك الدولة الكثيرية في فترة طويلة من عمرها، أن تتسع رقعتها، وأن السيطرة الكثيرية على نواح متعددة من الربوع الحضرمية ما كانت لتتحقق لآل كثير لولا الدماء اليافعية التي سالت بغزارة في سبيل دعم ذلك العرش الكثيري.

ويرى يافع أيضاً، أنه إذا كان السياسي الكثيري غير مكترث بالاحتفاظ بعرشه راسخ الأركان شامخ البنيان، وإذا كان هناك من ينبغي له أن يرث الدولة الكثيرية المنحلة، فإن الجندي اليافعي البطل، الذي كان السبب في الحفاظ على تلك المملكة مترابطة الأجزاء أبان ازدهارها، لهو الذي له أن يكون الوارث الشرعي الذي لا ينازع لتلك المملكة الممزقة.

---

(١) الحية المتحوية، ويقصد بها الحكومة البريطانية في تحويها حول القعيطي دفاعاً عنه ضد الهجوم الكثيري.

عليهم إلحاحاً شديداً.

وأدرك الإنجليز أن آل كثير لم يلقوا كلامهم جزافاً، وأن الحكومة البريطانية، وقد أنهت الآن النزاع الكسادي القعيطي، بتمكين الأخير من الاستيلاء على ممتلكات الأول، تحت حمايتها، سوف تجابه نزاعاً قعيطياً – كثيرياً، ربما كانت له أوخم العواقب والمضاعفات الدولية.

لذلك وقف الإنجليز وقفة حاسمة في وجه المطالب والآمال الكثيرية، وأعلنوا عام ١٨٨٤م تصريحهم المعروف وهو أنهم سوف يتدخلون عسكرياً إلى جانب القعيطي، لو سولت لآل كثير أنفسهم غزو الشحر أو المكلا.

(والله لـولا الهـام لي هـو محتوي ❖❖ ما حكمت الخيصة[1] شبام العالية)

ذلك قول مشهور لشاعر شعبي كثيري النزعة .

إن في بيت الشعر هذا إشارة إلى التصريح البريطاني الذي نحن بصدده.

إن قول الشاعر الشعبي هذا تعبير صادق للمشاعر الكثيرية بأجمعها، ونفثة ذات معنى بليغ صادرة عن صدور من يكابدون آلام التدخل الأجنبي، وخاطرة ملوعة عما يلاقيه الشنافر من عناء الحيلولة البريطانية دون بلوغهم أهدافهم.

إن الكثيريين يرون أنها سخرية قدر أن تخضع شبام لحكم المكلا، قاعدة الحكم القعيطي اليافعي، على ما بين سيئون وشبام من قرب، وبين شبام والمكلا من بعد، وكل ذلك على مشهد وخضوع ممن أبقى الزمن عليهم من سلالة عيسى بن بدر الكثيري، الذين هم في نظر إخوتهم آل كثير[2] أولى وأجدر بحكم المدينة التاريخية شبام العالية.

---

(١) الاسم القديم للمكلا، حينما كانت مرفأ صغيراً لسفن الصيد.

(٢) أطلقنا في هذا الكتاب كلمة (آل كثير) و (الكثيريين) على الاتحاد الشنفري القبلي المكون من آل كثير وبقية فروع الشنافر وهم العوامر وآل جابر وآل باجري.

إن دم منصور بن عمر الكثيري الذي سفك غيلة في مدينة شبام عام ١٢٧٥هـ اقض المضاجع الكثيرية، ولكن (الهام المحتوي)[١] هو اليوم الحائل بين الثأر وطالب الثأر.

وإذا كان الخوف من التشريد هو الذي دفع بيافع إلى التكتل في وجه الحملات العسكرية الكثيرية، فإن الخوف من الإذلال على أيدي الحكام اليافعيين، هو الذي هون في أنفس آل كثير مرارة الاستماتة في سبيل زحزحة النظام اليافعي من الثغرين الساحليين، بل ومن كافة الأرجاء الحضرمية.

ثم ما هو الباعث على كل هذا الخوف؟

إنه العجز، من قبل الجانبين الكثير واليافعي، عن التعايش والتآخي. ولذلك ملابسات متعددة.

آل كثير يعتقدون أنهم أصحاب الملك التليد، وأن يافع الذين كانوا بالأمس جنداً لهم قوضوا اليوم دعائم ذلك الملك الكثيري التليد، وأصبحوا الأسياد على جهات واسعة من المملكة الكثيرية التي مزقتها المطامع الكثيرية، قبل أن تنالها أية يد أخرى بسوء.

ويافع يرون أنهم هم الذين مكنوا لتلك الدولة الكثيرية في فترة طويلة من عمرها، أن تتسع رقعتها، وأن السيطرة الكثيرية على نواح متعددة من الربوع الحضرمية ما كانت لتتحقق لآل كثير لولا الدماء اليافعية التي سالت بغزارة في سبيل دعم ذلك العرش الكثيري.

ويرى يافع أيضاً، أنه إذا كان السياسي الكثيري غير مكترث بالاحتفاظ بعرشه راسخ الأركان شامخ البنيان، وإذا كان هناك من ينبغي له أن يرث الدولة الكثيرية المنحلة، فإن الجندي اليافعي البطل، الذي كان السبب في الحفاظ على تلك المملكة مترابطة الأجزاء أبان ازدهارها، لهو الذي له أن يكون الوارث الشرعي الذي لا ينازع لتلك المملكة الممزقة.

---

(١) الحية المتحوية، ويقصد بها الحكومة البريطانية في تحويها حول القعيطي دفاعاً عنه ضد الهجوم الكثيري.

عليهم إلحاحاً شديداً.

وأدرك الإنجليز أن آل كثير لم يلقوا كلامهم جزافاً، وأن الحكومة البريطانية، وقد أنهت الآن النزاع الكسادي القعيطي، بتمكين الأخير من الاستيلاء على ممتلكات الأول، تحت حمايتها، سوف تجابه نزاعاً قعيطياً – كثيرياً، ربما كانت له أوخم العواقب والمضاعفات الدولية.

لذلك وقف الإنجليز وقفة حاسمة في وجه المطالب والآمال الكثيرية، وأعلنوا عام ١٨٨٤م تصريحهم المعروف وهو أنهم سوف يتدخلون عسكرياً إلى جانب القعيطي، لو سولت لآل كثير أنفسهم غزو الشحر أو المكلا.

(والله لــولا الهــام لي هــو محتوي ❖❖ ما حكمت الخيصة[1] شبام العالية)

ذلك قول مشهور لشاعر شعبي كثيري النزعة .

إن في بيت الشعر هذا إشارة إلى التصريح البريطاني الذي نحن بصدده.

إن قول الشاعر الشعبي هذا تعبير صادق للمشاعر الكثيرية بأجمعها، ونفثة ذات معنى بليغ صادرة عن صدور من يكابدون آلام التدخل الأجنبي، وخاطرة ملوعة عما يلاقيه الشنافر من عناء الحيلولة البريطانية دون بلوغهم أهدافهم.

إن الكثيريين يرون أنها سخرية قدر أن تخضع شبام لحكم المكلا، قاعدة الحكم القعيطي اليافعي، على ما بين سيئون وشبام من قرب، وبين شبام والمكلا من بعد، وكل ذلك على مشهد وخضوع ممن أبقى الزمن عليهم من سلالة عيسى بن بدر الكثيري، الذين هم في نظر إخوتهم آل كثير[2] أولى وأجدر بحكم المدينة التاريخية شبام العالية.

---

(١) الاسم القديم للمكلا، حينما كانت مرفأ صغيراً لسفن الصيد.

(٢) أطلقنا في هذا الكتاب كلمة (آل كثير) و (الكثيريين) على الاتحاد الشنفري القبلي المكون من آل كثير وبقية فروع الشنافر وهم العوامر وآل جابر وآل باجري.

إن دم منصور بن عمر الكثيري الذي سفك غيلة في مدينة شبام عام ١٢٧٥هـ اقض المضاجع الكثيرية، ولكن (الهام المحتوي)[١] هو اليوم الحائل بين الثأر وطالب الثأر.

وإذا كان الخوف من التشريد هو الذي دفع بيافع إلى التكتل في وجه الحملات العسكرية الكثيرية، فإن الخوف من الإذلال على أيدي الحكام اليافعيين، هو الذي هون في أنفس آل كثير مرارة الاستماتة في سبيل زحزحة النظام اليافعي من الثغرين الساحليين، بل ومن كافة الأرجاء الحضرمية.

ثم ما هو الباعث على كل هذا الخوف؟

إنه العجز، من قبل الجانبين الكثير واليافعي، عن التعايش والتآخي. ولذلك ملابسات متعددة.

آل كثير يعتقدون أنهم أصحاب الملك التليد، وأن يافع الذين كانوا بالأمس جنداً لهم قوضوا اليوم دعائم ذلك الملك الكثيري التليد، وأصبحوا الأسياد على جهات واسعة من المملكة الكثيرية التي مزقتها المطامع الكثيرية، قبل أن تنالها أية يد أخرى بسوء.

ويافع يرون أنهم هم الذين مكنوا لتلك الدولة الكثيرية في فترة طويلة من عمرها، أن تتسع رقعتها، وأن السيطرة الكثيرية على نواح متعددة من الربوع الحضرمية ما كانت لتتحقق لآل كثير لولا الدماء اليافعية التي سالت بغزارة في سبيل دعم ذلك العرش الكثيري.

ويرى يافع أيضاً، أنه إذا كان السياسي الكثيري غير مكترث بالاحتفاظ بعرشه راسخ الأركان شامخ البنيان، وإذا كان هناك من ينبغي له أن يرث الدولة الكثيرية المنحلة، فإن الجندي اليافعي البطل، الذي كان السبب في الحفاظ على تلك المملكة مترابطة الأجزاء أبان ازدهارها، لهو الذي له أن يكون الوارث الشرعي الذي لا ينازع لتلك المملكة الممزقة.

---

(١) الحية المتحوية، ويقصد بها الحكومة البريطانية في تحويها حول القعيطي دفاعاً عنه ضد الهجوم الكثيري.

على أن يافع الذين انحدروا من المرتفعات الجبلية الغربية، ليسوا في نظر المؤرخ، أقل حقاً في الوطن الحضرمي من الشنافر الصاعدين من السهول الظفارية.

وبما أن يافع وإخوتهم الشنافر ينظرون إلى حضرموت كوطن أول لهم، فإنه بتراب حضرموت امتزجت دماء الفريقين في حروب عقد لواء النصر فيها تارة لهذا وتارة لذاك الجانب.

وبما أن الفريقين درجوا تحت سماء حضرموت وتنفسوا هواءها، وأصابوا من خيراتها ما أصابوا، وتحملوا من مشاقها ما تحملوا، فإن السنين القليلة، أو الكثيرة، التي باعدت بين القدوم الشنفري والقدوم اليافعي إلى حضرموت، ليست مما يرجح كفة التأريخ لصالح هذه أو تلك الفئة.

أما عن انتزاع أو ابتناء الممالك، بأي قطر من الأقطار، على يد أبناء البلاد الواحدة، فلن يقال، لدى انعدام أي جدل آخر، إلا أن الدنيا لمن غلب، والدنيا دول، ومن سَرَّهُ زمن ساءه زمن، إلى غير ذلك من جوامع الكلم التي تقال في مجال المناجزة على ما فيها من حكمة بالغة وصدق صريح.

على أن آل كثير لم يلتمسوا من يافع التنازل لهم عن ملكهم الساحلي السليب بالتي هي أحسن، ولكنهم حاولوا استعادة ذلك الملك من يافع بالقوة وفشلوا في محاولتهم.

كما أن يافع حاولوا انتزاع ملك آل كثير، في بطن وادي حضرموت عام ١٢٨٥هـ وفشلوا في المحايل وهدّامَهْ وقَسْبَل.

فالحظ هنا مهاياة بين الطائفتين على مدى الأدوار التاريخية، ومن سوء حظ الطرفين أنهم في هذه البقعة المجهولة من العالم العربي، كانوا على غير علم منهم، فيما يظهر، ذوي أثر ملحوظ في الصراع الدولي الناشب، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي،

بين الإنجليز والأتراك على مشارف بحر العرب والمحيط الهندي.

ولذلك لم تعطِ أية طائفة من هاتين الطائفتين المتناحرتين على السلطة – يافع وآل كثير – فرصتها الكاملة لتصول وتجول كما تهوى وكما تمكنها قوتها العسكرية وتفوقها المحلي في الرجال والمال.

فالإنجليز كانوا في ذلك العهد يوطدون أقدامهم في الخليج العربي، ويعملون جادين على تأمين خطوط مواصلاتهم إلى ممتلكاتهم الهندية، ولذلك كانوا يقفون على الدوام في وجه أي امتداد لظل السلطة التركية، أن يلامس عدن والمناطق الجنوبية المجاورة لها.

ويعلم الإنجليز أن التناحر العشائري، الدائرة رحاه داخل حضرموت قد يدفع، بل إنه قد دفع فعلاً، بالمهزوم أو المغلوب على أمره من الرؤساء الحضارم إلى الارتماء في أحضان دولة أجنبية كبرى لتنصره على أخيه أولاً، ثم لتضعه تحت كنفها وتشل فعاليته في الصعيد الخارجي ثانياً، وبعد ذلك تبسط نفوذها في منطقته باسمه وبتعاونه.

إذن، فلابد لهذه الدول الكبرى الطامعة في المنطقة من التدخل تحت شتى المعاذير. فالخصومات المحلية باب واسع تلج منه تلك الدول الأجنبية ذات المصلحة إلى ساحة التخاصم الحضرمي، ثم تنفذ منه إلى بواطن الأسباب الباعثة على الخصام لتستغلها لمصلحتها.

فلتكن الدولة الطامعة داعية إصلاح في الظاهر، ولتكن أداة قمع وتسلط وتقويض إذا لزم الأمر وكان ذلك متمشياً مع مصلحتها.

أو لتكن، خلافاً لذلك، مادة يد الصداقة بالسلاسل الذهبية الناعمة البراقة، متمثلة في الحماية والرعاية.

ولسوف تثبت الأيام، للدولة الطامعة، أن سلاسلها الذهبية لم تلق جزافاً، وأن الحماية والرعاية أتت أكلها ضعفين وخدمت أغراضها مرتين.

ومما ساعد الإنجليز أن يلعبوا دورهم بنجاح في حضرموت أن الدولة التركية، في ذلك العهد، كانت تشكو الفساد والوهن، ومن هنا أصبح للإنجليز القِدح المعلى في السيطرة على الإقليم الحضرمي.

كانت بريطانيا، بسياستها الثابتة، التي تتغير حكوماتها المتعاقبة وهي لم تتغير، الدولة الأقوى على التفكير والتدبير.

ويكفي بهذه المناسبة أن نعلم أن الإنجليز احتلوا عدن في ١٩ يناير ١٨٣٩م احتلالاً باركه الباب العالي العثماني نكاية بمحمد علي باشا والي تركيا على مصر حينذاك.

وأن دولة كالدولة التركية، هذا شأنها مع نفسها ومع ولاتها الذين تمرد عليها منهم من تمرد، لم يكن لها، بطبيعة الحال، وقد عرفت في المقامات الدولية (بالرجل المريض) أن تصمد في وجه المخططات البريطانية الماكرة، بما لدى بريطانيا من تنظيم دقيق في أساليب الحكم، وبما لرجالها من حنكة في شئون الفتح واستغلال الشعوب، وبما تملكه حكومتها المركزية من سيطرة تامة على تصرفات ولاتها في ممتلكاتها فيما وراء البحار.

واستفاد الإنجليز من الخوف الذي كان يشعر به الحكام الحضارم، اليافعي منهم والكثيري، إزاء بعضهم بعضاً.

إذن، فلينصر الإنجليز ذلك الحاكم الحضرمي الذي يغشاه الرعب من نزوات أخيه، ليجعلوا منه التابع الأمين لهم، الذي يحقق مرامي سياستهم في إطار استراتيجية توسعهم الاستعماري، حتى ولو لم يكن الحاكم الحضرمي عليماً بالمقاصد البريطانية التوسعية.

عقدة الخوف لدى الأمراء الحضارم

كان آل بريك، حكام الشحر، وآل كساد، حكام المكلا، يقفون رغم الدسائس التي يحوكونها ضد بعضهم بعضاً[1] يقفون صفاً واحداً ويعملون يداً واحدة لصد الهجمات الكثيرية، وذلك بحكم الرابطة اليافعية التي تنتمي إليها الأسرتان الحاكمتان.

وكانوا ينسون أو يتناسون، ولو إلى حين تلك الدسائس وما يتلوها من خصومات جانبية، إذا حاولت قوى العدوان الكثيري الشاملة أن تجتاحهم.

وقد تمكن آل بريك وآل كساد في الواقع من إثبات وجود ذلك التعاون المتبادل بينهم بتماسكهم أكثر من مرة في وجه الغزو الكثيري، وعلى الأخص الغزو الكثيري الذي كانت تسنده التعزيزات التركية.

من ذلك، أن الدولة العثمانية بعثت في عام ١٢٦٦هـ/١٨٥٠م بمندوب عنها إلى المكلا على رأس حملة عسكرية مؤلفة من ثلاثمائة مقاتل نظامي، وقد جهزت هذه الحملة تلبية لمساعي بعض ذوي النفوذ في البلاط العثماني العالي، الذين كانوا قد تلقوا من بعض العلويين بحضرموت الداخل نداءات استغاثة لنصرة آل كثير على يافع.

وكان الغرض الظاهر لمهمة ذلك المندوب التركي هو وضع إمارتي البريكي والكسادي تحت الحكم التركي.

---

(١) في شهر أكتوبر ١٨٤٢م أعدم النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي بعض أبناء عمه النقيب عبدالرب بتهمة تآمرهم عليه لصالح الأمير علي بن ناجي بن بريك، حاكم الشحر الذي كان يدبر المؤامرات للإطاحة بالنقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي لصالح أبناء النقيب عبدالرب. والتجأ ثلاثة من نسل النقيب عبدالرب إلى عدن طالبين حماية الحكومة البريطانية التي رفضت التدخل في هذه القضية وأعطت أولئك اللاجئين منحة مالية ضئيلة ساعدتهم على العيش بعض الوقت في عدن.

أما مهمة المندوب الحقيقية فكانت أن تسهل احتلال الشحر والمكلا من قبل الكثيري.

وبدأت هذه الحملة التركية البحرية أعمالها باحتلال بندر بروم وتثبيت أقدامها فيه، واستخدمت أربعمائة مقاتل من بادية المنطقة المحيطة ببروم كتابعين للجنود الأتراك.

ومن حين لآخر، كانت السفن الحربية التركية تشن غارات قرصنة على السفن التجارية القادمة إلى أو النازحة عن المكلا، وذات مرة قصفت السفن التركية بمدافعها بعض الاستحكامات الكسادية بالمكلا.

كل هذه المناورات كانت لصرف الأنظار عن الحملة الكثيرية التي كانت تتأهب في الداخل لاحتلال الشحر طبقاً لخطة مرسومة بين آل كثير والأتراك.

واستنجد الكسادي، مولى المكلا، بالبريكي، مولى الشحر، وقامت القوة الكسادية البريكية المشتركة بهجوم مضاد على الأتراك في بروم فأجلتهم عنها، وساعد الحظ الكسادي والبريكي فشتتت العواصف البحرية السفن التركية، فانسحب رجالها إلى شَرْمَه لإصلاح ما طرأ عليها من عطب، أما رجال القبائل المحليون التابعون للحملة التركية فقد تفرقوا أيدي سبأ.

ومن سوء التوقيت أو التنسيق بين الحملتين التركية والكثيرية أن وصلت الحملة الكثيرية من الداخل إلى مشارف الشحر وانقسمت قسمين، أحدهما تمركز في دفَيْقَهْ والآخر في منطقة مَرِيْر في انتظار المدد التركي البحري.

وطال انتظار آل كثير، ولم يصل المدد المأمول.

وفي هذه الأثناء، استنجد آل بريك بأخيهم الكسادي فأرسل فرقة من جنوده لنجدتهم بطريق الساحل إلى الشحر فاصطدمت الفرقة الكسادية بالقسم الكثيري المرابط في مرير وهزمته وانسحبت فلول هذا القسم الكثيري عائدة إلى حضرموت الداخل.

وقد شجع هذا النصر الكسادي، آل بريك على الخروج من تحصيناتهم داخل الشحر والزحف على القسم الكثيري المرابط في دفيقة وإلحاق الهزيمة به.

وتابع آل بريك وإخوتهم آل كساد الزحف إلى شرمه مطاردين الأتراك فمزقوا الأسطول التركي ورجاله، واتخذت بعض السفن التركية التي نجت من الهجوم الكسادي المشترك، سبيلها إلى أعالي البحار.

نهاية الإمارة البريكية واستيلاء آل كثير على الشحر عام ١٢٨٣هـ

وفي فترة من الاستنامة الطويلة، بل ومن التباعد والنفرة بين آل بريك وآل كساد، تمكن الكثيريون، متابعة لسياستهم الثابتة، من احتلال الشحر، وألقوا بالأمير علي بن ناجي بن بريك، حاكمها، إلى البحر[1]، وكان ذلك في مساء يوم السبت الخامس من جماد آخر عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م.

وذهب الأمير البريكي المنهزم إلى أَحْوَرْ، من الإقليم العولقي، ودخل عدن مستنجداً بالإنجليز لينصروه على آل كثير، فوقفوا منه موقف المتفرج الشامت.

وفي حالة من حالات اليأس والقنوط، وضع الأمير علي بن ناجي البريكي إمارته تحت أقدام الإنجليز، ولكنهم أيضاً سخروا منه لأنه كان في نظرهم أميراً بغير إمارة وزعيماً بغير شعب.

وما قيمة هذا الأمير المغلوب على أمره في حساب المطامح البريطانية؟

إن المعاملة البريطانية الاستعمارية لم تكن معاملة، كما تصورها الأمير المنكود الطالع، قائمة، في جميع الأحايين على النخوة والنجدة والمثل العليا.

---

(١) الجيش الكثيري الذي احتل الشحر كان تحت قيادة جماعية مكونة من السلاطين: عبدالله بن محسن بن أحمد الكثيري (أخو السلطان غالب بن محسن الكثيري) وعلي بن أحمد الكثيري (عم السلطان غالب بن محسن الكثيري) وعبود بن سالم بن محمد بن أحمد الكثيري (ابن أخت السلطان غالب بن محسن الكثيري) وعبدالله بن صالح بن محمد بن أحمد الكثيري (ابن عم السلطان غالب بن محسن الكثيري)، وقد بقي السلطان غالب بن محسن الكثيري في سيئون. والواقع أنه لم يأتي إلى الشحر لا في هذه المرة ولا في المحاولة الثانية التي قام بها آل كثير لاسترجاع الشحر.

لقد اتضح له، ولكن بعد فوات الأوان، أن المعاملة البريطانية الاستعمارية تتخذ مسيرها في اتجاه واحد فقط، وهو طريق الأخذ، وأنها معاملة تتصف أحياناً بكل ما جبل عليه الإنسان المتصيد في الماء العكر، من انحطاط وفسولة.

كانت للأمير علي بن ناجي بن بريك على الإنجليز دالة تلقى عليها الثناء البريطاني الطويل العريض.

ذلك أنه في عام ١٨٥٤م أحسن وفادة بحارة السفينة البريطانية «سير جورج أندرسون» التي غرقت بالقرب من الشحر وأكرم مثواهم وعاملهم معاملة كريمة يتوقعها، في حينها، كل منكوب من أمير منطقة على جانب من سمو الشمائل.

وجازاه الإنجليز في محنته، وقد تخلت الدنيا عنه، بأن تركوه يقضي نحبه[١] في مدينة الحوطة بولاية لحج، في فقر مدقع، كما روت ذلك سجلاتهم الرسمية.

لقد مات الملك !!

ولم يسع الإنجليز إلا أن يرجعوا في ذلك المقام صدى معكوساً لهذه الصيحة التقليدية فهتفوا فليحيا الملك !!!

إن الملك الذي يهتفون بحياته اليوم، هو السلطان[٢] غالب بن محسن الكثيري، حاكم الشحر الجديد الذي اغتصب عرش البريكي بعد أن كان قد اعتلاه الأمير علي بن ناجي، وآباؤه من قبله، تسعين عاماً منذ أن دحر آل بريك منافسيهم ابن معوضة اليافعي،

---

(١) توفي الأمير علي بن ناجي في شهر إبريل ١٨٧٥م الموافق لشهر ربيع أول ١٢٩٣هـ.

(٢) أول من حول القبيلة الكثيرية إلى دولة هو علي بن عمر بن جعفر بن بدر بن محمد بن علي بن عمر بن كثير وهو أول حاكم ينصب سلطاناً على حضرموت من آل كثير وكان ذلك عام ٨١٤هـ.

صاحب حصن مرير، وبذلك صفا لهم الملك في إقليم الشحر[1].

ولابد أن يكون النقيب صلاح بن محمد الكسادي حاكم المكلا قد فكر جدياً في هذه التطورات المضحكة المبكية وهو يتابع أنباء الجيش الكثيري الذي يتأهب للانقضاض عليه من الشحر التي لا تبعد أكثر من خمسة وأربعين ميلاً عن المكلا.

ومما زاده قلقاً واضطراباً أن السلطان غالب بن محسن الكثيري أقدم على مجازفته العسكرية المشهورة لاحتلال المكلا، ولما تمض على وجوده بالشحر أبعون يوماً.

لقد احتل غالب بن محسن الشحر في الخامس من شهر جماد ثاني ١٢٨٣هـ، إلا أنه في الثلث الأخير من شهر رجب من السنة ذاتها زحف على المكلا لاحتلالها وطرد نقيبها منها.

كانت الحملة العسكرية التي وجهها غالب بن محسن على المكلا حركة انتحارية تعرضت في حينها لنقد المهتمين بالأحوال السياسية المحلية على ما كان عليه أولئك المهتمون من تباين في الاتجاه أو الولاء السياسي.

وكان من بين الذين انتقدوا تلك المجازفة العسكرية الكثيرية الشاعر الحضرمي الشعبي المعلم سعيد عبدالحق الدموني الذي خاطب غالب بن محسن عن تلك الشطحة العسكرية بقوله:

---

(١) مؤسس الإمارة البريكية في الشحر هو الأمير ناجي بن عمر بن بريك، وكان ذلك عام ١١٦٥هـ وتلاه ابنه علي الملقب بالقحوم وهو الذي هزم ابن معوضة عام ١١٩٣هـ، وخلفه على العرش لدى وفاته عام ١٢٢٠هـ أخوه الأمير حسين بن ناجي الذي كان زاهداً في الملك ولذا لم تدم خلافته أكثر من ستة وعشرين شهراً، فقد خلع نفسه من العرش وسلم مهام منصبه لابن أخيه الأمير ناجي بن علي بن ناجي بن عمر بن بريك وهو الذي ذهب بمعية النقيب عبدالرب الكسادي عام ١٢٤٣هـ إلى مسقط ومات ودفن بقرية سداب من قرى مسقط في العام ذاته، وخلفه ابنه علي بن ناجي فنازعه الحكم الأمير محسن بن حسين ثم قام صلح بين المتنازعين، آل العرش بموجبه إلى علي بن ناجي وهو الذي طرده الكثيريون من الشحر عام ١٢٨٣هـ.

يلي[1] تبعت الشور ذي ما يربَح ... من ذا الذي لك ذي المحازي جابها
يا ذي رداك الشور ذا من شارك ... شوره رداك اليوم من هبَّابها
أنا الذي قد قلت لك لا تعجل ... الشحر قد جاتك وأنت أبدى بها
الفاطَر[2] الطب الشفا في دَرَّها ... عليت يوم أحرمتها حلاَّبها
عطاك بن عيَّاش[3] منعه[4] عالية ... ذاك أنت واصحابك بروس أغلابها
والصيرفي في السوق يخرج مالك ... يطرح قبوضك كل شيء في بابها
والفُرضه البَصْره[5] إذا شي نازل ... يحمل دواتُه والقلم كتَّابها
يرقم ويرسم كل ما هو باسمك ... ظاهر ولا يخفى عليك احسابها
مردودها يكفيك مده مبعده ... ولعاد حاجة للفتن واشغابها
غَرَّك شويرك قال ما با تسكن ... إلا بحكمه[6] خير تتعنى بها

---

(١) من قصيدته التي مطلعها:

أبديت بك وادعوك ياجزل العطا ❖❖ ياعالم الأسرار ذي في حجابها

وهي سبعون بيتاً وقد أرسلها تهنئة لمحمد بن عمر القعيطي عام ١٢٨٣هـ بالنصر على آل كثير في معركة البقرين.

(٢) الناقة اللبون، ويقصد الشحر.

(٣) حصن قديم لابن عياش اليافعي وقد اندثر تاريخ هذه الأسرة ولا يعرف عنها محلياً إلا أنها في تاريخ غير معروف انتقلت من الشحر إلى الديس حيث ابتنت لها حصناً آثاره باقية إلى اليوم. وحينما أقام آل بريك إمارتهم بالشحر أنشأ الأمير علي ناجي الأول عام ١١٨٢هـ حصناً على أنقاض حصن بن عياش بالشحر، عرف بحصن بن عياش، احتله آل كثير لدى استيلائهم على الشحر كما أشار إلى ذلك الشاعر عبدالحق. وبعد أن استولى القعيطي على الشحر هدم حصن بن عياش وأقام على أنقاضه، عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م حصناً متين البناء، على غرار القلاع الهندية، وعرف أيضاً بحصن بن عياش وهو قائم البناء إلا أنه مهجور. ومن الجدير بالذكر أن كل واحد من أبناء الأمير ناجي بن عمر بن بريك الثلاثة وهم علي وعزان وناصر، أقام لنفسه حصناً بالشحر، فأقام علي الحصن الذي سبقت الإشارة إليه، وأقام عزان حصناً يعرف الآن «بدار بريك» وأقام ناصر حصناً يعرف الآن «بدار ناصر» وهو المقر الحالي للحكومة بالشحر.

(٤) قوة تمنع من يريد السوء بصاحبها.

(٥) أي كميناء البصرة.

(٦) خطة محكمة الوضع والتنفيذ.

ما باتطيب الشحر لك يا غالب[1] إلا المكلا لا ضوتك أربابها
صلاح[2] شُف مالك سكون وعاده تمسي البنادر[3] قبضتك[4] تعلابها
وتنقطع عَلَوى[5] ويسقط خصمك وحضرموت الكل تتخلّى بها

كان السلطان غالب بن محسن الكثيري أذكى من أن يقدم على تلك المجازفة العسكرية دون أن تكون لديه من الأسباب القاهرة ما دفعت به إلى ارتكابها وترك نتائجها لتصاريف الأقدار.

وكان السلطان غالب بن محسن عالماً تمام العلم أن احتلاله ميناء الشحر أمنية غالية تحققت له الآن، وأنها أعز من أن يفرط فيها في ساعة انفعال وبدون حساب لكافة الاحتمالات. وكان عليماً أيضاً أن احتلاله ميناء الشحر سوف يزيده بأساً على بأس ويجعله قادراً على أن يمد سيفه إلى رقبة النقيب صلاح وهو في مركز القوة. ويعلم فوق ذلك أن الحركة التجارية بهذا الميناء سوف تمده بالمال الوفير لتمويل مخططاته العسكرية، وأنه باستيلائه على الشحر سوف يصبح مسيطراً على إقليم واسع الأرجاء ذي إمكانيات اقتصادية عسكرية وسياسية لا يستهان بها سوف تساعده على تحقيق حلمه الآخر وهو احتلال إقليم ظفار[6] موطن الأجداد الشنافر، وضمه إلى دولته الكثيرية الثانية النامية، التي أقامها بجده وكفاحه وماله.

فإذا ساعده الحظ، وقذف بالنقيب الكسادي أيضاً إلى البحر، في أعقاب أخيه السابق

---

(١) غالب بن محسن الكثيري وقد ولد في غنيمة بوادي تاربه عام ١٢٢٣هـ وتوفي بسيئون عام ١٢٨٧هـ.
(٢) النقيب صلاح.
(٣) الموانئ الساحلية وهي الشحر والمكلا ومتعلقاتها.
(٤) من أملاكك.
(٥) المنطقة التي يسكنها يافع في أعالي وادي حضرموت وهي شبام والعقاد والقطن وغيرها.
(٦) احتل آل كثير ظفار عام ١٨٩٣م وفرّ حاكمها إلى مرباط غير أنه تمكن من دحر آل كثير واستعادة ظفار منهم عام ١٨٩٧م (رواية مجموعة وثائق اتشيسون).

الأمير البريكي، فإن ساحل اليمن الجنوبي الممتد من الإقليم الواحدي غرباً إلى عمان شرقاً، سوف يصبح إقليماً كثيرياً.

إن السلطان غالب بهذه المنجزات سيكون في عصره، بحق، بدراً أبا طويرق الثاني[1].

ولكن...

وتقدرون فتضحك الأقدر!

كان الأمير عبود بن سالم الكثيري، البطل المحارب المشهور، هو صاحب الشور (الرأي) المبارك، أو لعله الرأي العاثر. وقد اشترك مع عبود بن سالم، جماعة من أعوانه في تأييد الحملة السريعة المباغتة على المكلا.

ذلك أنه بعد احتلال الشحر، قدم إليها ألف من رجال القبائل (غير الشنافر) من الذين سجلهم عبود بن سالم، في الأصل، للاشتراك في الحملة العسكرية الموجهة على الشحر.

وبعد مقدم هذه القوة القَبَلية، رأى القادة الكثيريون أن وجود ذلك العدد الكبير من المقاتلين بغير عمل في الشحر سوف تنجم عنه متاعب لا حصر لها.

ولم يرَ السلطان غالب بن محسن أن يرد المقاتلين المجندين إلى المنطقة التي قدموا منها، لأنه وجد أن سيكون في ذلك إحراج لعبود بن سالم، وكان حريصاً على عدم إثارة غضبه.

وتشاور في الأمر مع قادة حملته، ولم يصلوا إلى رأي موحد، وأخيراً رأى القادة الكثيريون، ومنهم الأمير عبدالله بن صالح بن جعفر مداهمة المكلا بالجيش الشنفري

---

(١) السلطان بدر بن عبدالله بن جعفر الكثيري المكنى «بو طويرق» ولد عام ٩٠٢هـ وتوفي عام ٩٧٧هـ وهو أشهر سلاطين آل كثير قاطبة وله تاريخ حافل ممتع وهو الذي جعل سيئون عاصمة الدولة الكثيرية.

وبالتابعين له من القبائل الأخرى الوافدة، في هجوم خاطف مفاجئ.

ولم يكن غالب بن محسن مقتنعاً بهذا الرأي.. لقد كان يرى التأني وأخذ العدة الكاملة والقيام بحرب نفسية لكسب الأنصار في صفوف الجيش الكسادي وخلف تلك الصفوف، سيما وأنه قد سمع بوصول مدد عسكري كبير، بقيادة الأمير محمد بن عمر القعيطي، من القطن إلى المكلا لتعزيز الموقف الكسادي.

بيد أن غالب بن محسن، حفاظاً منه على وحدة الصف الكثيري نزل في النهاية عند رأي الأغلبية من القواد الذين قالوا بالهجوم على المكلا، ومع ذلك فإنه لم يكن مرتاحاً البتة لتلك الحركة الطائشة.

لقد وقف السلطان غالب بن محسن موقفاً نبيلاً من هذا الانقسام القيادي الخطير، بأن نسب إلى نفسه فكرة الهجوم الخاطف المفاجئ على المكلا حتى لا تتأثر معنوية آل كثير ومن في صفوفهم من تسرب نبأ ذلك الانقسام في الرأي.

معركة البَقْرَيْن

وهجم آل كثير[1] فجر يوم الثلاثاء العشرين من رجب ١٢٨٣هـ على الحرشيات وأسروا قائد حاميتها الصغيرة، وفي ظهر يوم السبت الرابع والعشرين من الشهر ذاته هجموا على البَقْرَيْن من ضواحي المكلا، وكانوا يريدون قطع ماء الشرب عن المكلا لإرغام حاكمها الكسادي على التسليم.

وقبل أن يصل آل كثير إلى مرتفعات البقرين، كان النقيب صلاح وجنوده قد سبقوهم إليها، والتحم الفريقان في مناوشة بنيران البنادق، ثم دارت معركة ضارية بالسلاح الأبيض حتى صباح يوم الأحد الخامس والعشرين من رجب، وعندها اندحر الجيش الكثيري ومن معه من الأنصار عائداً إلى الشحر بطريق غيل باوزير.

كانت خسائر الطرفين في القتلى والجرحى كبيرة . .

ويوالي شاعرنا عبدالحق وصفه لهذه المعركة، فيقول مخاطباً السلطان غالب بن محسن الكثيري:

قلت إن ذا الشور المبارك شورك ... وقلت هذا اليوم حِلّ اطلابها
قَبَضت حرشيّاتها ما ذَمَّك ... وطِبْت في البقرين يا طلاّبها!
قلنا المكلا با تصبِّح ملكك ... بالحصر ولا الفُوس طِب أبوابها
ولا تذكرت الأفاعي يافع ... أن الأفاعي سمَّها في نيابها
من بعد ضرب الدّور[2] يا بوحسن ... خرجت لك أسباع البلاء وذيابها

---

(١) كانت الحملة الكثيرية بقيادة السلاطين آل كثير الذين احتلوا الشحر.

(٢) اقتحام حمى الآخرين.

في سوقها[1] قتلوا جماعة[2] منهم ... كم من صبيحة وجه تبكي شبابها

وخرج المعلم عبدالحق من التقريع إلى التهكم فقال:

ويعد، بالله ابتكر يا عاني ... بابيات من راسي ونا كَتَّابها
تَوَّك إلى سيئون واقصد غالب ... إن قد توصّل من أعالي شعابها
إن قد توصّل بالسلامة هنّ له ... ولعاد تذكر له حجج[3] يخزى بها
ما حد بما يكره يقابل مؤمن ... لأن تكفي ورقتي وعتابها

تلك نظرة شاعر عاصر الحادثة كما عاصر غيرها من الحوادث الدامية بين يافع وآل كثير، غير أن هذه الأبيات الصادقة لم تقلل من حدة سياسة السلطان غالب بن محسن، ولم ترفع في نفس الوقت، من معنوية النقيب صلاح.

إن الصراع الذي تراكمت سحبه في الأفق بين الرجلين، كان أعمق من أن تذهب به تصورات شاعر، على ما في تلك التصورات من دقة وصف وحسن سبك وروعة خيال.

لقد خسر السلطان غالب بن محسن معركة، ولكنه لم يخسر الحرب التي صمم على خوض غمارها ضد يافع.

إن الخطة العسكرية الكثيرية تقضي بتحطيم الوجود اليافعي الحاكم في الساحل، وبذلك يصبح الوجود اليافعي منحصراً في ركن محاصر من حضرموت الداخل، فيسهل الإجهاز عليه وتقطيع أوصاله ثم تشريده إلى خارج الحدود الحضرمية.

هذه حقائق يدركها النقيب صلاح، وبسببها يقضي الليالي مسهداً لا يغمض له

---

(١) في سبيل الدفاع عنها.

(٢) كانت الخسائر في الأرواح فادحة كما أشارت إليها رسالة النقيب صلاح التي بعث بها إلى القعيطي.

(٣) أمور أو حكايات.

جفن يقلب الأمر على جميع وجوهه، وكان يقف إلى جانبه شخص واحد فقط، هو وزيره ومستشاره الأول الشيخ سليمان بن عوض بن شرف أحد وجهاء المكلا.

لقد نصره القعيطي في وقت كان النقيب صلاح في أمس الحاجة إلى المؤازرة، والواقع أنه مدين لتلك المؤازرة القعيطية السخية بالبقاء متربعاً عرش آبائه[1]، فكيف لو أصبح القعيطي جاره العزيز في الشحر في محل الأمير علي ناجي بن بريك الذي دالت دولته لأنه لم يعد للأيام عدتها؟.

---

(١) في عام ١٠٤٤هـ استولى على الشحر السلطان بدر بن عمر بن بدر الكثيري، وكان جيشه عدد من يافع أبقاهم كحاميات في سبعة مراكز معينة من إقليم الشحر، وتعرف هذه الحاميات العسكرية بالمكاتب اليافعية السبعة، فكان الكسادي متمركزاً في الحامي والديس، والنشادي متمركزاً في قرية عرف، والبريكي متمركزاً في خرد وفي القسم الشرقي من مدينة الشحر المعروف بالرباط، والبطاطي متمركزاً في حارة الرملة من مدينة الشحر، وابن عاطف جابر متمركزاً في حارة الجزيرة من مدينة الشحر، وابن معوضة متمركزاً في حارة الخور من مدينة الشحر وفي منطقة مرير، وابن الشيخ علي هرهرة متمركزاً في قرية تبالة. وبعد زوال حكم السلطان بدر بن عمر استأثرت هذه المكاتب السبعة بحكم المناطق التي كانت متمركزة فيها، ولكنها كانت تخضع من آن لآخر لحكم سلاطين آل كثير الذين تعاقبوا على حكم الثغور الساحلية. وفي عام ١٠٨١هـ أصبح آل بريك قوة نامية طغت على بقية المكاتب الموجودة في مدينة الشحر ونازعتهم السلطة داخل المدينة وكان المد التاريخي جارياً في صالحهم، واستولى السلطان جعفر بن عمر بن بدر الكثيري على الشحر عام ١١٢٩هـ فأذعنت له هذه المكاتب، ثم انحسر ملكه. وهنا أعلن آل بريك إمارتهم على مدينة الشحر عام ١١٦٥هـ، وكانت الأسرة البريكية الأقوى شكيمة بين الأسر البريكية الأخرى هي أسرة عمر بن عبدالرب بن بريك متمثلة في أبنائه السبعة وهم ناجي وسعيد وعبود ومرعي وأحمد وجابر وشيخان، ومن هنا كان أول أمير بريكي على الشحر هو الأمير ناجي بن عمر بن عبدالرب بن بريك كما جاء ذكر ذلك في الحاشية بصفحة (٣٠) من هذا الكتاب.

أما الحامية الكسادية أو المكتب الكسادي، فكانت حاميتهم بقرية الديس مؤلفة من عائلة حسن بن صلاح الكسادي، وحاميتهم التي بقرية الحامي مكونة من عائلة أحمد بن علي الكسادي (في رواية أخرى أن رئيس العائلة كان عبيد بن سعيد بن صلاح الكسادي)، وتولع آل كساد بالملاحة البحرية وأصبح سالم بن صلاح (هذه رواية السجلات البريطانية وتذكر رواية محلية أن اسمه محمد بن صلاح من الحامي) وهو صاحب سفينة شراعية يتردد بها على قرية المكلا، فاستطاع بمزاياه الشخصية أن يكوّن أسرة كسادية بها ويجعل منها موطناً له، وجاء بعده ابنه أحمد فأنشأ الإمارة الكسادية بالمكلا عام ١١١٥هـ.

لابد إذن من الإعداد الكامل لمفاجآت الأيام.

إنه لا يريد أن يقع فيما وقع فيه الأمير البريكي . .

بيد أن النقيب صلاح لا يجهل الطموح القعيطي، إنه ليس مجرد طموح حالم قائم على آكام من رمل الخيال، ولكنه طموح حقيقي يقف على أرض صلبة من المال الوفير والهمة العالية والرغبة الجامحة في ابتناء دولة قعيطية تمتد رقعتها من ظفار شرقاً إلى، وتشمل غرباً، الجبال اليافعية من ربوع اليمن الجنوبية.

إنه طموح يغلو غلواً كبيراً فينقلب، أحياناً، إلى لوثة مغامرة وجشع لا حد لهما.

ويعلم النقيب صلاح أن الحاج عمر بن عوض القعيطي حاول في عام ١٨٥٧م القيام بانقلاب عسكري في حيدرآباد الدكن ليستأثر وحده بالسلطة بعد أن يسقط نظام حيدرآباد عن العرش[١] ... وأن تلك المحاولة القعيطية الماكرة ما كانت لتفشل لولا يقظة صديقه[٢] سيف الدولة عبدالله بن علي العولقي الذي كشف الخطة القعيطية.

لقد كان بين الرجلين – القعيطي والعولقي – حزازات غذّاها الحسد والتنافس، وإن في الحقيقة ما هو أغرب من الخيال . . .

فهل من المستبعد أن يحاول القعيطي انقلاباً ضده (النقيب صلاح) لو أنه استنجد به؟

---

(١) كان ذلك عام ١٨٥٧م أبان التمرد العسكري الهندي المعروف باسم التمرد الهندي، وقد جاء تفصيل هذه المحاولة القعيطية في رسالة سرية رقم ١٦٥٧ أ – مؤرخة ١٨٧٧/٩/٦م موجهة من المساعد الأول للمقيم البريطاني بحيدرآباد الدكن إلى حكومة الهند البريطانية، وقد ورد هذا الخبر في معرض الحديث عن تاريخ الأسرة القعيطية بحيدرآباد.

(٢) دأب القعيطي على استعمال «التضاد» في رسائله ولعل ذلك منه اتقاء لما كرهت نفسه كتابته وهو لفظة «عدوه»، وهذا تقليد متبع في اللغة العربية لسبب الذي ذكرته كإطلاق لفظ المولى على العبد، والبصير على الأعمى. وفي لهجتنا الحضرمية نستعمل التضاد فيما نكره التلفظ به، فنقول «اصطلحت» السفينة ونقصد به «تحطمت» السفينة على الصخور.

كلا . . . ليس ذلك بالمستبعد.

لقد شعر النقيب صلاح أنه يستعرض أمامه وقائع لا تقل غرابة عن أضغاث الأحلام.

ومن يدري، فلربما كانت تلك الأحلام هاتفاً من وراء الحجب ينبئه بما يخبئ له القدر، أو كانت إشراقة باطنية تفتح أمام النقيب صلاح سجلاً تاريخياً حافلاً ليقرأه وليأخذ منه العبر.

فلماذا إذن لا يتجه النقيب صلاح إلى صديقه العولقي سيف الدولة عبدالله بن علي.

إن بينه وبين سيف الدولة هذا من أواصر الصداقة المتينة والثقة المتبادلة ما شجّع النقيب ذات يوم على أن يقيمه وصياً على ولي عهده الأمير عمر بن صلاح الكسادي، حين كان ولي العهد هذا صبياً لم يقوَ عوده بعد.

والعولقي، كالقعيطي، من ذوي اليسار الواسع في حيدرآباد، وله مقامه المرموق وصلاته الوثيقة في الأوساط العسكرية العربية في الهند.

وكان العولقي قد تملك في عام ١٨٦٣م قرية صغيرة بالشراء من آل بريك، حكام الشحر، هي قرية الحزم أو القرية المعروفة اليوم باسم «الصداع» الواقعة بين القارة ومعيان المساجدة وله بها قلعة محصنة قوية البنيان.

بيد أن النقيب صلاح المطلع على أحوال عصره وتراجم رجاله المعاصرين، لم يكن يجهل أن العولقي هو أحد الانتهازيين الذين يتحينون الفرص لإقامة إمارة مستحدثة على أنقاض الإمارتين العتيدتين، إمارتي الكسادي والبريكي، الساحليتين.

ولم يكن العولقي متستراً على عدائه لبافع، بل إنه كان في الواقع أحد طرفي المحور

لابد إذن من الإعداد الكامل لمفاجآت الأيام.

إنه لا يريد أن يقع فيما وقع فيه الأمير البريكي . .

بيد أن النقيب صلاح لا يجهل الطموح القعيطي، إنه ليس مجرد طموح حالم قائم على آكام من رمل الخيال، ولكنه طموح حقيقي يقف على أرض صلبة من المال الوفير والهمة العالية والرغبة الجامحة في ابتناء دولة قعيطية تمتد رقعتها من ظفار شرقاً إلى، وتشمل غرباً، الجبال اليافعية من ربوع اليمن الجنوبية.

إنه طموح يغلو غلواً كبيراً فينقلب، أحياناً، إلى لوثة مغامرة وجشع لا حد لهما.

ويعلم النقيب صلاح أن الحاج عمر بن عوض القعيطي حاول في عام ١٨٥٧م القيام بانقلاب عسكري في حيدرآباد الدكن ليستأثر وحده بالسلطة بعد أن يسقط نظام حيدرآباد عن العرش[١] ... وأن تلك المحاولة القعيطية الماكرة ما كانت لتفشل لولا يقظة صديقه[٢] سيف الدولة عبدالله بن علي العولقي الذي كشف الخطة القعيطية.

لقد كان بين الرجلين — القعيطي والعولقي — حزازات غذّاها الحسد والتنافس، وإن في الحقيقة ما هو أغرب من الخيال . . .

فهل من المستبعد أن يحاول القعيطي انقلاباً ضده (النقيب صلاح) لو أنه استنجد به؟

---

(١) كان ذلك عام ١٨٥٧م أبان التمرد العسكري الهندي المعروف باسم التمرد الهندي، وقد جاء تفصيل هذه المحاولة القعيطية في رسالة سرية رقم ١٦٥٧ أ — مؤرخة ١٨٧٧/٩/٦م موجهة من المساعد الأول للمقيم البريطاني بحيدرآباد الدكن إلى حكومة الهند البريطانية، وقد ورد هذا الخبر في معرض الحديث عن تاريخ الأسرة القعيطية بحيدرآباد.

(٢) دأب القعيطي على استعمال «التضاد» في رسائله ولعل ذلك منه اتقاء لما كرهت نفسه كتابته وهو لفظة «عدوه»، وهذا تقليد متبع في اللغة العربية لسبب الذي ذكرته كإطلاق لفظ المولى على العبد، والبصير على الأعمى. وفي لهجتنا الحضرمية نستعمل التضاد فيما نكره التلفظ به، فنقول «اصطلحت» السفينة ونقصد به «تحطمت» السفينة على الصخور.

كلا . . . ليس ذلك بالمستبعد.

لقد شعر النقيب صلاح أنه يستعرض أمامه وقائع لا تقل غرابة عن أضغاث الأحلام.

ومن يدري، فلربما كانت تلك الأحلام هاتفاً من وراء الحجب ينبئه بما يخبئ له القدر، أو كانت إشراقة باطنية تفتح أمام النقيب صلاح سجلاً تاريخياً حافلاً ليقرأه وليأخذ منه العبر.

فلماذا إذن لا يتجه النقيب صلاح إلى صديقه العولقي سيف الدولة عبدالله بن علي.

إن بينه وبين سيف الدولة هذا من أواصر الصداقة المتينة والثقة المتبادلة ما شجّع النقيب ذات يوم على أن يقيمه وصياً على ولي عهده الأمير عمر بن صلاح الكسادي، حين كان ولي العهد هذا صبياً لم يقوَ عوده بعد.

والعولقي، كالقعيطي، من ذوي اليسار الواسع في حيدرآباد، وله مقامه المرموق وصلاته الوثيقة في الأوساط العسكرية العربية في الهند.

وكان العولقي قد تملك في عام ١٨٦٣م قرية صغيرة بالشراء من آل بريك، حكام الشحر، هي قرية الحزم أو القرية المعروفة اليوم باسم «الصداع» الواقعة بين القارة ومعيان المساجدة وله بها قلعة محصنة قوية البنيان.

بيد أن النقيب صلاح المطلع على أحوال عصره وتراجم رجاله المعاصرين، لم يكن يجهل أن العولقي هو أحد الانتهازيين الذين يتحينون الفرص لإقامة إمارة مستحدثة على أنقاض الإمارتين العتيدتين، إمارتي الكسادي والبريكي، الساحليتين.

ولم يكن العولقي متستراً على عدائه لبافع، بل إنه كان في الواقع أحد طرفي المحور

الكثيري – العولقي المناهض للوجود اليافعي في حضرموت ساحلها وداخلها.

إن الود الفردي الذي يكنه العولقي للنقيب صلاح كانت تشوبه شائبة الكراهية للمجموعة اليافعية. وإذا كان لابد للنقيب من التحالف مع الشيطان في سبيل صد الغزو الكثيري المنتظر، فإن العولقي لا يملك الطاقة العسكرية الوفيرة ولا العصبية القوية في حضرموت بالقدر الذي يتمتع بهما القعيطي.

وإذا كان للنقيب صلاح أن يمد يده طالباً العون من أحد، فلتكن يده مبسوطة إلى من هو أقدر على ملء كفها. فلا مجال للمفاضلة، تحت هذه الظروف، بين القعيطي والعولقي ولقد ساء النقيب صلاح أن يعقد هذه المقارنة بين صديقه العولقي وبين ابن عشيرته القعيطي.

إنه مضطر إلى طرح هذه الموازنة على نفسه . . . إنه يكنّ لصديقه سيف الدولة محبة، غير أن القضايا العامة لا تعترف بالعواطف.

وكانت النتيجة أن وجد النقيب صلاح أنه منساق، رغم عواطفه، خلف إسقاط صديقه العولقي من الحساب.

فليفكر إذن ، في القعيطي .

إن الأمر يحتاج إلى روية وحذر، وربما إلى استشارات على مستوى أوسع، غير أن النقيب صلاح لا يريد أن يمر الوقت في استشارات قد لا تثمر الثمرة المرجوة. ولم يكن النقيب يجهل أن كثرة المستشارين في المواقف الحاسمة تتضاءل في أغلب الأحايين إلى الصفر. إنه مطالب الآن باتخاذ قرار وإن مثل ذلك القرار يجب أ، يتخذه بمفرده وبسرعة وليتحمل هو وحلفاؤه من بعده النتائج سواء كانت عسلاً أم علقماً.

شعر النقيب صلاح أنه أغرق في التردد إزاء الموقف الطارئ بدرجة ليس لها ما

يبررها، ولا لوم عليه في تردده هذا، فالإنسان يدركه العياء حينما يصادف محنة من محن الدهر العظمى. ومع ذلك، فإن عليه أن ينظر إلى موضوعه نظرة جديدة.

إن القعيطي يافعي، وهو مثله يافعي.

وما هو الذي سوف يمنعهما من أن يمثلا نفس الدور الحربي الوقائي الذي كان سلفه النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي[1] يمثله مع الأمير علي بن ناجي البريكي، ضد الغزو الكثيري، رغم ما كان بين الاثنين من إحن ومكائد متبادلة.

ثم ماذا لو كان القعيطي أطاح به من على عرشه؟

ذلك غير مستغرب ولا مستبعد، إذ أن سر الحاج عمر بن عوض القعيطي[2] قد يسري في أبنائه[3]، فالوراثة لها احتمالاتها الخطيرة.

فلتكن التطورات كما شاءت لها الأقدار، إن الأثر اليافعي في تلك الحالة لن يزول، ولكن وجوه الحكام فقط سوف تتغير.

وعلى أي حال فقد رأى النقيب صلاح أن هذا الخاطر المزعج يجب أن لا يسمح له بالتقدم على الأماني العذبة التي يعلل بها نفسه. إن الاستكانة للكثيري شر، والاستعانة بالقعيطي شر، وإن على النقيب صلاح أن يختار أهون الشرين.

إن الكثيري الذي هزم في معركة البقرين سوف يعاود الكرة على المكلا، بعد أن يكون قد انتفع بالدرس القاسي الذي لقنه في حملته المستعجلة.

---

(١) انتزع الإمارة عنوة من ابن عمه النقيب صلاح بن عبدالرب الكسادي عام ١٨٤٢م وتوفي في ٢٦ إبريل ١٨٥١م فخلفه ابنه النقيب صلاح في ٢٧ إبريل عام ١٨٥١م.

(٢) توفي الجمعدار الحاج عمر بن عوض القعيطي يوم الأربعاء ٤ صفر ١٢٨٢هـ بحيدرآباد.

(٣) هم محمد وعوض وصالح وعبدالله وعلي. والأخير كان من كبار رجال بلاط نظام حيدرآباد ولم يقم بأي دور يذكر في إنشاء الدولة القعيطية.

وإن الكثيري إذا ترك وشأنه ليعاود غزوه المكلا ، فإنه لن يكون غازياً فحسب ، ولكنه سيكون غازياً ومنتقماً في آن واحد.

إن الجيش المنتقم في ساعة انتصاره يغدو كالزلزال العنيف يحطم كل ما كان على دائرة فعاليته !

ويعلم النقيب صلاح أن القبائل الحمومية قد التفت حول السلطان غالب بن محسن بعد احتلاله الشحر ، لا لشيء وإنما لكونه الحاكم الجديد ، ولأنه ربما حقق لتلك القبائل ، مما تطمع فيه ، أكثر مما كان قد حققه لها الأمير الراحل علي بن ناجي بن بريك.

وبعد ، فإن الكثيري يتمتع بقوة صاعدة ، والجماعات البشرية تميل بغريزتها إلى ذوي القوة والبطش ، وإذا مالت القلوب عن أمير ، فإنها لا تميل عنه إلا لأنه فقد عناصر القوة الكامنة في نفسه.

فالجماهير بإحساسها الجماعي تقدس مظاهر القوة والمنعة في الحاكم ، بل إنها ربما استطابت الجبروت والبطش منه ، ومع ذلك فإنه لمما يطيب لتلك الجماعات أن تنعت حاكمها القوي بكل الخصال الحميدة والويل له إن هو غفل يوماً عن سيفه الذي يهشم به الرؤوس.

ولم يكن السلطان غالب بن محسن الكثيري بالجبار ولا بالبطاش ، ولم يعرف عنه أنه كان من ذوي الظلم أو الفسوق ، ولكنه قوياً .. وهذه مزية تكفيه لكسب ولاء الجماهير الحضرمية المتخلفة التي لا تدين لأمير أو لغيره من ذوي السلطة بالولاء إلا إذا اتصف بها.

إن احتلال الشحر عنوان بارز للعيان للقوة الكثيرية ، والجماهير تؤمن إيماناً راسخاً بما تراه وتلمسه ، إن إيمانها في عيونها كما يقال ، وتلك مزية مستغربة فيمن يؤمنون بالأوهام والخرافات ، ولذلك انبهر القوم وأصبحوا أكثر التصاقاً بالجانب الكثيري.

هذا الولاء الذي يلقاه السلطان غالب بن محسن في الشحر سوف تسري عدواه حتماً إلى المكلا، سوف تصل إلى المكلا أنباء الانتصار الكثيري مجسمة عشرات المرات: فالإعجاب يغذي الخيال ويطلق الألسن بالجائز والمستحيل.

ثم إن الكسادي لم يصد الكثيري في معركة البقرين بقوته الذاتية وحدها، ولكنه صده مستعيناً بالمدد العسكري القعيطي.

هذا الشعور بالحاجة يلون، في كثير من المرارة، ثقة النقيب صلاح بنفسه بألوان شتى متضاربة من الاعتزاز والمذلة.

إن ولاء القبائل الحمومية للكثيري في منطقة الشحر سوف تهب تياراتها على القبائل السيبانية المحيطة بالمكلا، وإنه لمن غير المستبعد أن يغري الكثيري هذه القبائل بعرقلة أي مدد عسكري قعيطي قادم من القطن لصد الحملة الكثيرية المتوقعة على المكلا في الأسابيع القليلة القادمة.

وطارد النقيب صلاح الوساوس التي ألحت عليه، واتخذ قراره.

لقد اختار أهون الشرين في نظره . . . إنه قرر أن يستنصر بأخيه القعيطي.

إن وحدة الدم اليافعي ليست لها فعاليتها الحربية فحسب، ولكن لها أيضاً، في نظر النقيب صلاح، ذمتها الأخوية التي يجب أن يرعاها الطرفان، إن لها قداسة العروة الوثقى أو هكذا خيل للنقيب صلاح.

والتفت النقيب صلاح إلى مستشاره ووزيره الشيخ سليمان بن عوض بن شرف، وطلب إليه أن يتناول ورقة وقلماً، وأملى عليه الرسالة الآتية*:

(*) المادة الأساسية لسبر آراء النقيب صلاح وهو في هذا الموقف مستمدة من مذكرات ابنه النقيب عمر بن صلاح.

رسالة غيرت مجرى التاريخ

من المكلا إلى حيدر آباد الدكن

تاريخ ١شعبان ١٢٨٣هـ/ الموافق ١٦ديسمبر ١٨٦٦م

إلى الجمعدار[١] عوض والجمعدار صالح ابني عمر بن عوض بن عبدالله القعيطي

بعد التحية :

نحرر لكم هذه الرسالة وكنا قد تلقينا رسالتكم المؤرخة ١٧رجب وقد أحطنا علماً بمحتوياتها.

لا ريب أنكم قد علمتم بأخبارنا، إلا أننا كنا قد أرسلنا لكم أربع رسائل أوضحنا فيها ما وجب رفعه إليكم: من ذلك أننا ذكرنا لكم وضعنا الجنود في قرية الحرشيات حينما علمنا بأن الكثيري[٢] عازم على غزونا.

وفي فجر يوم الأربعاء ٢٠رجب ١٢٨٣هـ الموافق ٥ ديسمبر ١٨٦٦م هجم آل كثير على الحرشيات وحدثت مناوشة بسيطة بينهم وبين حامية هذه القرية بقيادة الولد عمر بن سالم الكسادي. وبعد ذلك عقد اتفاق بين الولد عمر وآل كثير. ونكث الكثيريون العهد، وألقوا القبض على الولد عمر وعلى أربعة من العبيد من رجال الحامية، ثم ذبح آل كثير

---

(١) لقب الجمعدار رتبة عسكرية تمنح لقائد ألفين من الجنود، وكان هذا اللقب يطلق على الحاج عمر بن عوض القعيطي وقد عرف به أبناؤه في الأوساط الحضرمية في حيدرأباد، مع أنه كانت لكل واحد من أبناء الجمعدار عمر رتبته العسكرية الخاصة في جيش النظام، فكانت الرتبة العسكرية لعوض بن عمر نواز جنج، ورتبة صالح بن عمر براق جنج، وقد أطلقنا على عوض بن عمر القعيطي لقب الجمعدار لسهولة لفظة ولأنه عرف به في حضرموت.

(٢) الرتبة العسكرية للسلطان غالب بن محسن الكثيري في جيش النظام كانت «غالب الدولة». ورتبة عبدالله بن علي العولقي «سيف الدولة». ورتبة ابنه محسن بن عبدالله العولقي «مقدم جنج».

العبيد الأربعة وزجوا بعمر بن سالم في السجن.

وفي ظهر يوم السبت ٢٣رجب ١٢٨٣هـ الموافق ١٨٦٦/١٢/٨م هجم آل كثير على البقرين ودارت بيننا وبينهم معركة حامية الوطيس بالسلاح الأبيض تكبد الجانبان فيها خسائر فادحة. واستمرت المعركة إلى صباح يوم الأحد، وهزم الكثيري وولى الأدبار إلى غيل باوزير ومنها إلى الشحر مع من بقي من جنوده.

والكثيري يهدد بأنه سيعاود الكرة على المكلا.

ذكرتم في رسالتكم أنكم، حينما بلغكم نبأ سقوط الشحر في يد الكثيري، ونظراً لما علمتم عن أطماعه، أمرتم يافع بالقدوم إلينا تحت أمرة واحد من إخوتكم لأن العدو مسيطر وطموحه في ازدياد، لقد أحسنتم.

فعليكم أيها الإخوة التحلي بالشجاعة والوصول إلينا بسرعة، إننا نأمل أن تكونوا الآن في طريقكم إلينا، لأن الموقف لا يحتمل التأخير.

والناس والقبائل يقفون الآن إلى جانب الكثيري، بعد أن سقطت الشحر في يده، إنه الخوف والطمع، كما تعلمون.

وذكرتم أن الوالد علي بن ناجي بن بريك كتب إليكم ذاكراً أن محادثة جرت بينه وبين الحكومة البريطانية لمساندته، هذا الخبر لا أساس له من الصحة، صحيح، إنه اتصل بالحكومة البريطانية وعرض عليها الشحر، بيد أن الحكومة البريطانية لم تقبل منه ذلك العرض، وهو الآن في أحور.

إن بريطانيا لا تساند أحداً، ولا ينبغي لنا أن نتوقع منها أية نجدة.

بقية الأخبار سوف تعلمونها منا شفوياً . . .

فحذار من التأخير . . اليوم يوم شجاعة، وذلك ما هو معروف عنكم. حذار أن

تلتفتوا إلى أقاويل الناس وإشاعاتهم.

السرعة : السرعة ! السرعة ! حذار من التأخير.

عليكم أن تولوا الموقف كل اهتمام.

هذه الرسالة نبعث بها إليكم بيد الوالد جابر بن سعيد ، وهو سوف ينقل إليكم ما فيه الكفاية . والسلام.

إمضاء : النقيب صلاح بن محمد الكسادي

وفي الفقرة الثانية عشر من خطاب رقم ٩٠٢/١٩٠ مؤرخ ٣جون ١٨٧٩م موجه إلى الحكومة البريطانية ، علق حاكم عدن على خطاب النقيب صلاح ، السالف الذكر بما يلي :

(النقطة الهامة في الخطاب هي أن النقيب صلاح استدعى الأسرة القعيطية لتساعده على الكثيري ، وأن علي بن ناجي حاكم الشحر السابق طلب من الحكومة البريطانية العون في استعادة الشحر ، وأنه عرض تلك البلدة على الحكومة البريطانية إلا أنها لم تمده بالمساعدة ولم تقبل عرضه الشحر عليها. ومن ذلك يتضح أن النقيب صلاح أراد أن يفهم القعيطي أن مجهوداتهم المشتركة سوف تفلح في استعادة الشحر من الكثيري ، وأنه لدى استعادتها سوف يعتبرون حكامها من وجهة نظر الحكومة البريطانية ، وأن ليس هناك ما يبرر أي قلق لديهم من احتمال قدرة عائلة آل بريك على إخراجهم من الشحر).

لقد وقع النقيب صلاح على رسالته وسلمها إلى المقدم جابر بن سعيد بن علي النقيب القعيطي ليحملها على جناح السرعة إلى حيدرأباد.

ولم يدر بخلد النقيب صلاح أنه بهذه الرسالة قد سدد أول معول إلى بنيان إمارته لتحطيمها.

الاستعداد في الهند لاستعادة الشحر

وقرأ القعيطي الرسالة، واطمأن إلى أن الإنجليز لن يتدخلوا إذا استطاع هو والنقيب أن يطردا الكثيري من الشحر، وهذا ما يؤكده شاهد الحال بالنسبة للموقف الذي اتخذه الإنجليز من الأمير علي بن ناجي بن بريك.

وما على القعيطي الآن إلا أن يبادر إلى العمل السريع قبل أن يثبت الكثيري أقدامه في الشحر، وقبل أن يعقد أية علاقات مع الإنجليز تجعله بمأمن من الغزو اليافعي.

إن لدى القعيطي المال الوفير، وقد حانت الساعة التي يجب أن ينفق فيها ذلك المال في وجهه الصحيح.

لقد وجهت القبائل أنظارها إلى الكثيري، وهذه ناحية لا ينبغي إغفالها من الحساب لدى الاستعداد لحشد الجند لغزو الشحر.

إن القوة العسكرية التي تحت تصرف النقيب لا تزيد على (١٢٠٠) جندي، نصفهم متمركز في وادي دوعن، والنصف الآخر متمركز في المكلا ومتعلقاتها، وهؤلاء لا ينبغي الاعتماد عليهم بمفردهم كقوة ضاربة فعالة.

والأسلحة . . . الأسلحة يجب أن تكون محل دراسة شاملة . .

إن الأسلحة التي يحملها الكساديون أغلبها من البنادق العربية وهي بطيئة العمل وقليلة التأثير في أية عملية عسكرية حديثة، وبعض الجنود مسلحون بالسيوف والخناجر والرماح.

وما يقال عن الكسادي في هذا المضمار، يجوز أن يقال عن الكثيري. . . وفوق ذلك

فإن الجيش الكثيري خلو من سلاح المدفعية.

لذلك فإن من الضروري بمكان التفوق على الكثيري في السلاح.

أما نظام الربط والضبط فهو من النواحي الهامة في الجيش، ويجب إدخال هذا العنصر النظامي في الحملة العسكرية التي ستوجه ضد الكثيري في الشحر.

نظام حيدرآباد يفكر في تسريح عدد من الجنود الرويلة[1] بسبب الشكاوى العديدة التي رفعها سكان حيدرآباد الهندوكيون ضدهم لسوء سلوكهم، فلماذا لا ينتفع القعيطي بعدة مئات من هؤلاء الرويلة الشجعان.

هذه الناحية في استطاعة صالح بن عمر القعيطي ترتيبها مع ناصر الدولة، الوزير الأول لنظام حيدرآباد، لما بين صالح بن عمر وناصر الدولة من علاقات حسنة.

ثم إن صالح بن عمر هذا وهو يحمل رتبة «براق جنج» في جيش النظام، يحتل في قادة أركان جيش النظام مركزاً هاماً وهو منصب مدير التعيينات والتسريحات العسكرية، وسيكون في استطاعته تدبير هذه الناحية بسهولة.

أما حكومة بمبي التي يحتمل أن تعرقل خروج الرويلة من الهند، فيستطاع أن يقال لها أن أولئك الأفغانيين مسافرون إلى عدن في أعمال مدنية مختلفة، وبعد وصولهم عدن، فسوف لا يهتم بهم أحد، وعندها سوف يأخذون طريقهم إلى المكلا.

ومن المؤكد أن تجوز هذه الحيلة على حكومة بمبي، لأنه هؤلاء الرويلة سوف يخرجون في جماعات صغيرة. وفوق ذلك، فإن المال سوف يذلل الصعوبات التي قد

---

(١) كلمة «الرويلة» تحريف حضرمي لكلمة الـ **Rohilla**، وهي اسم قبيلة أفغانية مسلمة ذات مزايا عسكرية تسكن بالقرب من الحدود الشمالية للهند. وكان حكام الهند المسلمون يجندون أعداداً من هذه القبيلة في جيوشهم لإخضاع رعاياهم الهندوكيين.

تعترض طريقهم في بمبي أو عدن.

إن الرويلة، أو البعض منهم على الأصح، مدربون تدريباً حسناً على استعمال سلاح المدفعية وعلى القتال المنظم، ويتمتعون بدرجة لا بأس بها من الضبط والربط الذي لم يتعود عليه بعد الجنود اليافعيون ولا الجنود الكثيريون.

ويعلم القعيطي أن سلاح المدفعية، الذي هو بصدده، ليس بالسلاح الفعال في الحروب الحضرمية التي هي أشبه ما تكون بغارات العصابات، وتعتمد قبل أي شي على اللياقة البدنية وخفة المناورة والمفاجأة والروح المعنوية العالية، ولكنه سلاح سوف يكون له الأثر النفسي لدى القبائل المتمركزة في الحصون، من حيث منظره ودويه القاصف.

أما الأسلحة الخفيفة، كالبنادق الحديثة الصنع وذخيرتها، فإن المستودعات في عدن تزخر بمخلفات الجيش البريطاني، وفي الاستطاعة شراؤها علناً أو في السوق السوداء.

وماذا عن السفن البخارية التي سوف يحتاج إليها لنقل الجنود؟ هذه في الاستطاعة شراؤها، غير أن القوانين البريطانية قد تحول دون ذلك وخاصة إذا علم الإنجليز أن تلك السفن سوف تستعمل لأغراض حربية.

إذن، فليقتصر على استئجار سفينتين أو ثلاث لنقل المعدات والجنود من عدن وشقرة إلى المكلا وبروم ومنهما إلى الشحر.

وبعد ذلك فإن في الإمكان تركيب بعض المدافع الخفيفة على سفن شراعية حضرمية لغرض الإرهاب فقط. ذلك لأن ليست هناك – بناء على المعلومات التي رفعها المقدم جابر بن سعيد القعيطي – استحكامات عسكرية بحرية كثيرية بالشحر تتطلب الدك بمدفعية بحرية ثقيلة.

إن السفن الشراعية الحضرمية حاملة المدافع الخفيفة – مدفعان أو أربعة مدافع لكل

واحدة حسب حمولتها – في الإمكان استعمالها أيضاً لعرقلة وصول أي مدد بحري إلى الكثيري بالشحر، فيما لو امتدت المقاومة الكثيرية بالشحر وقتاً طويلاً واحتاج الأمر إلى فرض حصار بحري عليها.

وعلى العموم، يجب أن تتخذ لكل أمر عدته بقدر الاستطاعة . . . بيد أن الناحية الأهم هي توفير الرجال الذين سيخوضون غمار المعركة.

فالعنصر اليافعي يجب أن يكون الجزء الأكبر من هذه القوة البشرية، وهذه الناحية سوف يعهد بالقيام بها في يافع إلى المقدم الشيخ علي الحريبي.

يافع معين لا ينضب من المقاتلين البواسل، وهؤلاء لا يطلبون أجراً عن أيام الحرب أكثر من عشرة ريالات للجندي المتمرس بالقتال[1].

ويجب أن لا تغفل القوة القعيطية، الموجودة في شبام والقطن، المكونة من يافع التلد[2] والمماليك، وهم متمرسون بالحروب المحلية. هؤلاء سوف يحتاجون إلى أسلحة حديثة، وكذلك إخوتهم الكساديون الذين سوف يشتركون في غزو الشحر، علماً بأن

---

(١) كان المرتب الشهري للقائد العام للقوات القعيطية تسعة ريالات في الأيام العادية.

(٢) اليافعي المولود من أبوين بحضرموت. وعكسه اليافعي الغريب وهو الوافد حديثاً إلى حضرموت.

والمماليك أو الرقيق الأسود المجلوب من إفريقيا معروف في حضرموت منذ أزمان بعيدة، ولكن سلاطين آل كثير وتبعهم سلاطين يافع قد أكثروا من شراء الرقيق الأسود ليكون عنصر توازن في قواتهم العسكرية العربية المحلية. وقد برهن بعض أولئك المماليك، ويقال لهم محلياً «الحاشية» على ولاء تام للسلاطين وعلى بسالة في الحروب وعلى اقتدار إداري وسياسي في المناصب الحكومية العليا التي أسندت إليه، وبذلك يكون الكثيريون ويافع قد قلدوا من سبقهم في أدوار التاريخ العربي من خلفاء وولاة عباسيين وفاطميين وغيرهم الذين اصطنعوا مماليك محاربين من جنسيات غير عربية ليكونوا عماد جيوشهم رغم أنهم في النهاية كانوا وبالاً عليهم.

عدداً من أولئك وهؤلاء يحملون أسلحة حديثة نسبياً كالهروت والهطف[1].

والقوة التي سوف تتكون منها الحملة على الشحر يجب أن لا تقل عن ثلاثة آلاف مقاتل.

وأمسك صالح بن عمر القعيطي ورقة وكتب عليها الأرقام التالية :

٥٠٠ مقاتل من الرويلة المسرحين من جيش نظام حيدرآباد.

٢٠٠ مقاتل من يافع الهند المسرحين من جيش نظام حيدآباد.

٢٠٠ مقاتل من يافع التلد والمماليك من حضرموت الداخل.

٢٠٠ مقاتل من المماليك الكسادية.

٤٠٠ مقاتل من يافع التابعين للجيش الكسادي.

١٥٠٠ مقاتل من يافع الجبل الأغراب.

٣٠٠٠ المجموع .

والتفت صالح بن عمر القعيطي إلى أخيه عوض قائلاً: «إن هذه الأرقام قابلة للتعديل على ضوء التنفيذ العملي لها، وبما أنك ستكون المنفذ لهذه الخطة، فلك مطلق الحرية في تعديلها، وربما رأيت الفائدة في الاستنارة برأي النقيب صلاح أو برأي الأخوين محمد وعبدالله حول هذه الخطة من ناحيتها العامة»[2].

أما من الناحية المالية، فيجب أن يتحملها القعيطي.

إن النقيب صلاح يحصل من المكلا وبروم ودوعن على إيراد سنوي في حدود اثنين

---

(١) ذكرت بعض الرسائل الحديثة أن بعض القادة من يافع في الحملة كانوا مسلحين بالميازر، ولم ألتفت إلى هذا، لأن الميازر ظهرت لأول مرة في ألمانيا عام ١٨٩٨م كما جاء ذكر ذلك في صفحة ٨١١ من الجزء العشرين من دائرة المعارف البريطانية طبعة ١٩٦٣م.

(٢) خطاب رقم ٦٩ – ٣٦٥ مؤرخ ٢١ مارش ١٨٨١م من حاكم عدن إلى الحكومة البريطانية.

وسبعين ألف ريال تقريباً[1] وينفق الجزء الأكبر منه على الجند، وما بقي منه ينفقه في أبواب أخرى يقتضيها مقام الإمارة، وهو على كل حال جزء زهيد لا يجهز حملة عسكرية كبيرة، ومع ذلك فإن جزءاً ليس بالهين يتقاضاه النقيب صلاح، من إيراداته، عيناً[2] لا نقداً، لذلك فإن النقد السائل المتوقع الحصول عليه من النقيب صلاح لا يمكن التنبؤ به.

إن على القعيطي تحمل العبء المالي لهذه الحملة بأكمله في أول الأمر، وهذا فيما يعتقد، سوف يسهل تجهيز الحملة ويمنع حدوث أية مشادة قد تعوق ذلك التجهيز، لأن الناحية المالية ناحية حساسة جداً، وربما أفسدت مناقشتها الخطة كلها، إذا ما أحس النقيب صلاح أنه مطالب من البداية بتوفير مال للحملة ليس في استطاعته توفيره.

وإذا كان على القعيطي تحمل الثقل المالي، وذلك ما يجب أن يفعله فينبغي أن يتم ذلك بشرطين:

الأول: أن تصبح الشحر ملكاً خالصاً له إذا قُدِّر للحملة الكسادية القعيطية المشتركة النصر على الكثيري.

والثاني: أن يتحمل الكسادي حصة مماثلة للحصة التي سوف يتحملها القعيطي من النفقات، وفي استطاعة النقيب تسديد حصته على أقساط يتفق عليها فيما بعد.

تلك هي الخطوط العريضة لمنهج العمل القعيطي، ولابد من إقناع النقيب صلاح بوجاهتها.

إن بهذه الخطوط العريضة نقطاً ضعيفة، أبرزها أن النقيب صلاح لن يكسب شيئاً مادياً من منهج العمل في حالة النصر على الكثيري. ومن أجل ذلك لابد من توسيع نطاق

---

(١) المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر.

الحملة وجعله غير مقتصر على الشحر وحدها.

مثلاً : يجب أن يقال للنقيب صلاح أن الحملة ينبغي أن تكون ذات مرحلتين، الأولى: طرد الكثيري من الشحر، والمرحلة الثانية: غزو الكثيري في عقر داره بسيئون، وأن المرحلة الثانية، في حالة النجاح أو الفشل، ستكون خسائرها ومكاسبها مناصفة بين الكسادي والقعيطي.

وإن من المهم جداً أن يدرك النقيب صلاح أن المرحلة الثانية إذا فشلت لا سمح الله، فإنه باستعادة الشحر من الكثيري وصيرورتها إلى القعيطي، سوف يصبح مطمئنا على إمارته – المكلا وبروم ومتعلقاتهما وكذا دوعن – من الغزو الكثيري الذي يتهدده من الشحر.

ومن قبيل التشجيع وزيادة في التطمين، يجب أن يقال للنقيب صلاح أن القعيطي سوف يسقط ديونه القديمة عنه، وهي الديون المستحقة على والده المغفور له النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي للمغفور له الجمعدار الحاج عمر بن عوض القعيطي، سواء نجحت أم فشلت الحملة، على أن لا يشمل هذا الإسقاط الرهون وما شابهها.

وانتهى الأخوان صالح وعوض أبناء عمر بن عوض القعيطي من وضع ومناقشة خطتهما . . واقترح صالح بن عمر استشارة صديق العائلة القعيطية المحامي الهندوكي لال راتنجي، فيما توصلا إليه.

وقال لهما المحامي أن نصوص الاتفاق المزمع عقده بين القعيطي والكسادي واضحة ومعقولة، غير أنه ارتاب في تنفيذ الخطة بحذافيرها من قبل الجانب الكسادي. وأضاف بأن على القعيطي الاعتماد على نفسه، بالقدر الممكن والمعقول، في التنفيذ إذا مكنته الظروف من ذلك، وعلل المحامي نصيحته هذه بأن الاتفاق المزمع عقده سوف يبرم في إقليم ليست

به قوانين ولا محاكم ذات بال، وأن القعيطي سيكون في حالة الفوز بما يؤمله مصدر القانون ومشرعه ومنفذه، وأن كل اتفاق ما هو إلا نصوص جامدة، وإنما أطراف الاتفاق بحسن النية أو العزم الأكيد على العمل أو بالوسائل الأخرى، هم الذين يبعثون الحيوية – عادة – في تلك النصوص ويمدونها بقيمتها العملية[1].

إن مهمة الجمعدار عوض أصبحت الآن ذات شقين، دبلوماسي وعسكري.

وبعد أيام، وفي ميناء بمبي، شدّ صالح بن عمر على يد أخيه عوض مودّعاً وقال له: الوالد، يرحمه الله، كان يقول عنك أنك برمكي[2] وأنك لا تحتاج إلى أكثر من التلميح لتنطلق كالعيار الناري.

ضحك صالح، وعبس الجمعدار عوض وكان العبوس أسلوبه في الابتسام .. وأقلعت السفينة بالجمعدار عوض وكانت وجهته المكلا.

---

(١) وثائق آل الحضرمي.

(٢) كان الجمعدار عمر بن عوض القعيطي يقول عن ابنيه عوض وعبدالله، «عوض برمكي لوح له، وعبدالله برمكي أدعي له» ويعني أن الأول ذكي تكفيه الإشارة وأن الثاني ذكي ولكنه ضعيف البنية. كان ذلك أبان طفولتهما. (مقتطف من وثائق السادة آل الشيخ أبي بكر بن سالم مولى عينات).

تنسيق الخطة في المكلا

في صباح اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان ١٢٨٣هـ، وصل الجمعدار عوض بن عمر القعيطي إلى المكلا تلبية لنداء النقيب صلاح بن محمد الكسادي[١].

وعلم النقيب صلاح من الجمعدار عوض بتفاصيل الخطة كلها، وبأن قوة عسكرية في طريقها إلى المكلا، وأن هذه القوة الوافدة سوف تصبح متكاملة بالمكلا في حوالي النصف الثاني من شهر ذي القعدة ١٢٨٣هـ، إذا سارت الأمور كما يرام، وأن الاستعداد لغزو الشحر يجب أن يبدأ في المكلا بعد أيام عيد الفطر مباشرة.

وطلب الجمعدار عوض من النقيب صلاح أن يدعو إلى عقد اجتماع عام لمقادمة يافع والمماليك الموجودين بالمكلا مساء يوم ٢٤ رمضان، بالحصن[٢].

عقد الاجتماع في المكان والزمن المقررين، وتحدث النقيب صلاح إلى المجتمعين مشيراً إلى الخطر الكثيري الذي يهدد الوجود اليافعي في حضرموت، وذكّر الحاضرين بالخسائر الفادحة التي تكبّدها يافع في معركة البقرين، وطالب بالعمل على عدم السماح لمثل تلك المواقف أن تتكرر، ثم أشار إلى مقدم الجمعدار عوض إلى المكلا، ورحب به وعبر عن أمله في أن يكون في قدومه الخير لحضرموت.

ولم يذكر النقيب للحاضرين شيئاً عن العمليات العسكرية المبيتة، إلا أنه قال إن

---

(١) وثائق السادة آل الشيخ أبي بكر بن سالم مولى عينات.

(٢) الحصن يعني أصلاً المكان الحصين، أو القلعة العسكرية، وفي حضرموت يطلق على مقر السلطان أو الأمير، والمقصود به هنا حصن النقيب الكسادي الكائن بحارة البلاد بالمكلا. ويطلق اسم المصنعة على مقر رئيس القبيلة.

مشاورة مستمرة: دائرة الآن بينه وبين الجمعدار عوض لترتيب ما سيرون عمله بصورة إيجابية لصد العدوان الكثيري، وإنه سوف يحيط الذين يهمهم الأمر علماً بما يتم الاتفاق عليه.

وانصرف معظم المجتمعين، وبقي في القاعة الكبرى بالحصن، كل من النقيب صلاح والجمعدار عوض والمقدم جابر بن سعيد النقيب القعيطي وولي العهد النقيب عمر بن صلاح الكسادي والوزير الشيخ سليمان بن عوض بن شرف والشيخ عمر بن سالم قيسان.

وبعد مداولة سرية قصيرة بين النقيب صلاح والجمعدار عوض طلب إلى الشيخ عمر بن سالم قيسان، كاتب النقيب الخاص، أن يكتب الاتفاقية الآتية[1]:

في يوم الخميس الرابع والعشرين من شهر رمضان ١٢٨٣هـ الموافق ٧ فبراير ١٨٦٧م حصل التحالف بين النقيب صلاح بن محمد الكسادي أصالة عن نفسه ونيابة عن قبيلته من جهة، وبين الجمعدار عوض بن عمر القعيطي أصالة عن نفسه ونيابة عن إخوته وجميع أفراد قبيلته من جهة أخرى، وذلك ليساعد كل منهما الآخر في تحقيق العدالة وتأييد الشريعة الإسلامية ودعم الشؤون الدينية وأحوال الرعية، وأقسم المتحالفان بالله العظيم أنهما يد واحدة وأن أراضيهما وبلادهما واحدة، وعدوهما وصديقهما واحد، وتعاهدا على القيام مشتركين ضد غالب بن محسن الكثيري وقبيلته وبلاده الواقعة في حضرموت، وعلى العمل يداً واحدة بِشَن حملة عسكرية على الشحر ثم على وادي حضرموت. واتفقا أن يكون رأيهما موحداً، وأن تكون المصاريف التي تنفق في هذا السبيل مناصفة بينهما، ولكي يقوما بالحملة العسكرية على الشحر وسيئون وتريم وغيرها من ممتلكات الكثيري،

(١) مذكرات النقيب عمر بن صلاح الكسادي.

فإن على كل واحد منهما تقديم خمسين ألف ريال[1] – مجموع ذلك مائة ألف ريال – تسلم إلى وكلاء النقيب والقعيطي، وعلى هؤلاء الوكلاء ضبط حسابات مرتبات الجنود والزاد والعتاد الحربي وغير ذلك من مستلزمات الحرب. وإذا كتب الله للشحر وحضرموت السقوط في أيديهما في الحال، كان بها. وإذا لم يكتب الله ذلك استمرت الحرب ونفذت النقود قبل الاستيلاء على الشحر وحضرموت، فإن على النقيب أن يقدم خمسين ألف ريال أخرى، وعلى القعيطي أن يقدم خمسين ألف ريال أخرى ليوفرا مائة ألف ريال توضع في أيدي الوكلاء الذين لهم التصرف في هذه المبالغ تحت إرشادات النقيب والقعيطي على أن يكون الإنفاق لنفس الغرض الذي أنفقت فيه المائة ألف الأولى. فإذا تم الاستيلاء على الشحر، فإنها تصبح ملكاً من ممتلكات الجمعدار الحاج عمر بن عوض القعيطي وليس للنقيب صلاح أي حق أو جزء فيها أو في الجهات المتعلقة بها، وتعتبر ناصفة النقيب من النقود المنصرفة في الاستيلاء على الشحر مساعدة من النقيب للقعيطي، لأن الشحر هي خط الدفاع عن المكلا ضد أعدائها. واتفق المتحالفان على أنهما إخوان وصديقان وأن بلدانهما واحدة. فالشحر كالمكلا والمكلا كالشحر، وعدوهما واحد وصديقهما واحد. وعلى النقيب صلاح بن محمد والجمعدار عوض بن عمر مرافقة الحملة العسكرية وعمل كل ما في طاقتهما لطرد العدو من الشحر، ولإرسال ما يلزم إرساله من زاد وعتاد وغيرهما إلى الشحر بالنقل على ظهور الجمال ووسائل النقل الأخرى. وعلى النقيب صلاح

---

(١) الريال الوارد ذكره في مختلف فصول هذا الكتاب هو الريال النمساوي القديم (١٧٥١م) عملة الملكة ماريا تيريزا، وهو المعروف في حضرموت بالريال الفرنساوي، ويتداول بها كعملة. وقد توقف اعتبار الريال عملة في حضرموت عام ١٩٤٤م. والريال يزن ثمان قفال فضة صافية وقفلتين نحاساً. ويباع الآن كبضاعة بسعر سبعة دراهم ونصف عملة الجنوب اليمني.

الاجتهاد في جلب حمالين من المكلا أو من متعلقاتها، وعلى الجمعدار عوض القيام ببقية الواجبات اللازمة. وبعد الاستيلاء على الشحر، فإن على النقيب صلاح تولي قيادة الحملة العسكرية ضد الكثيري في حضرموت، على أن يرافق النقيب صلاح الجمعدار عوض أو أحد أخويه، وهما محمد بن عمر وعبدالله بن عمر، والكل مسؤولون أمام الله من وقوع أي خداع أو مكر أو غدر أو خيانة، وهم جميعهم إخوة. وللنقيب صلاح إرسال وكيل عنه إلى أخوي الجمعدار عوض وهما محمد وعبدالله المذكوران (المقيمان بالقطن) ليشرف على حسابات مصروفات الحرب التي تشن ضد الكثيري في الداخل للحيلولة دون إرسال المساعدة إلى الشحر من آل كثير المقيمين في حضرموت، وعلى وكيل محمد بن عمر وأخيه عبدالله بن عمر آل القعيطي ووكيل النقيب صلاح مسك دفاتر حسابات المصاريف التي يتم صرفها في الداخل. وإذا تعذر على النقيب صلاح إرسال وكيل عنه إلى الداخل، فإن وكيل محمد وعبدالله ابني عمر بن عوض القعيطي يعتبر كافياً. وبعد الاستيلاء على الشحر فإن على النقيب صلاح الذهاب إلى حضرموت بنفسه، كما أن عليه (أيضاً) أن لا يسمح بدخول أو قبول أي شخص في المكلا، عن طريق البحر أو البر، يعمل ضد الجمعدار عوض أو ضد مصالح الشحر أو حضرموت. وكذلك، فإن على الجمعدار عوض أن لا يسمح بدخول أو قبول أي شخص في الشحر، عن طريق البحر أو البر، يعمل ضد النقيب صلاح أو ضد مصالح المكلا أو متعلقاتها. وعلى الطرفين المتحالفين ضم الأيادي في وجه العدو. وإذا حصل خطأ من النقيب صلاح على بدوي أو رعوي قعيطي، أو إذا حصل خطأ من الجمعدار عوض على بدوي أو رعوي كسادي، فإن على الطرفين حسم النزاع بما توجبه العدالة. وإذا قام النقيب على أحد بدون حق، فإن على القعيطي الامتناع من مساعدته في ذلك، وإذا قام الجمعدار على أحد بدون حق، فإن على الكسادي الامتناع من

مساعدته في ذلك. وإذا رست سفينة قعيطية في ميناء المكلا في أي وقت من الأوقات، فإن النقيب لن يأخذ عليها رسوم ميناء. أما إذا رست سفينة من سفن الرعايا القعيطيين في أيام الشمال (الرياح الموسمية) في ميناء بروم، فإن للنقيب أن يفرض عليها ستة ريالات. ولن يفرض النقيب رسوماً على البضائع المحملة في السفن الراسية في ميناء بروم أو ميناء المكلا، مهما طالت مدة رسوها، إذا لم تنزل تلك البضائع إلى البر، وإذا نزلت فله فرض عشور عليها بما جرت به العادة. أما بضائع القعيطي أو بضائع قبائله النازلة في ميناء المكلا فلن يأخذ النقيب عليها رسوماً وذلك حسب العادة الجارية. وعلى القعيطي تطبيق نفس المعاملة فيما يخص بضائع النقيب وبضائع قبائله وسفنه وسفن رعاياه، في الشحر. واتفق الطرفان المتحالفان أن شرمه تابعة للشحر، وأن إذا رست في شرمه سفينة من سفن النقيب أو سفن أقاربه، أو أتت إليها للترميم فلن يأخذ القعيطي رسوماً على تلك السفينة. وإذا تم الاستيلاء على تريم وسيئون وغيرهما من الممتلكات الكثيرية، فهذه تقسم بالتساوي بين المتحالفين، وكل ما يكون بها من حصون وديار وإيرادات وغير ذلك، وما يصرف في سبيل ذلك من مال، فإنه مناصفة بين الحليفين. وللنقيب وللجمعدار التصرف في البلدان التي يتم الاستيلاء عليها، بالرأي المشترك وطبقاً لما يتفقان عليه سواء كان بالبيع أو بالحكم الثنائي أو بتسليمها كهبة إلى أي شخص أو جهة. وعلى المتعاقدين القيام بما يريانه مناسباً لنجاح حملة الشحر العسكرية. واتفق الطرفان على أن تكون مناصفة بينهما كل مصاريف جلب السفن الشراعية والبخارية ومرتبات الجنود المجلوبين عن طريق عدن أو شقرة أو غيرهما من الموانئ والمجلوبين من حضرموت الداخل. وإذا تعرضت سفينة شراعية أو بخارية للتلف أو الضرر فإن إصلاح مثل تلك السفينة تكون تكاليفه مناصفة بين المتعاقدين. واتفق الطرفان المتحالفان على تنفيذ هذه الاتفاقية اعتباراً من شهر شوال ١٢٨٣هـ (١٤ فبراير ١٨٦٧م).

وإذا غاب أحد المتعاقدين، قام الحاضر منهما مقام الغائب وأصبح ما يفعله بنظره، وكأنه أبرم بمصادقة الطرف الغائب، أما الديون الموضحة في أية رسالة أو وثيقة على النقيب المغفور له محمد بن عبدالحبيب الكسادي، وذلك ما قد صار دفعه له على يد محمد بشهر أو الماس بن عمر أو الشيخ علي باوجيه، نيابة عن عمر بن عوض القعيطي، فهي لاغية، إكراماً للنقيب صلاح بن محمد الكسادي، كمساعدة. وقد التزم الجمعدار عوض بن عمر القعيطي بهذا الشرط أصالة عن نفسه ونيابة عن إخوته الغائبين. أما الديون التي للقعيطي على النقيب بصفة رهون في بيوت أو أراضي أو نخيل فهذه تبقى على ما هي عليه. وقبل الطرفان المتعاقدان هذه الشروط كلها برضا واختيار والله على ذلك رقيب وشهيد. وكان الاتفاق بين الطرفين المتحالفين بنية حسنة وقلب صاف من أجل العمل بالعدل واجتناب الظلم. وإذا مات أحد الطرفين المتعاقدين، فإن على ورثته الالتزام بنصوص هذه الاتفاقية وتنفيذها.

كتب ذلك عمر بن سالم قيسان، برضا الطرفين المتعاقدين.

الإمضاء : النقيب صلاح بن محمد الكسادي.

الإمضاء : الجمعدار عوض بن عمر القعيطي.

الشهود :

النقيب عمر بن صلاح الكسادي

جابر بن سعيد بن علي النقيب القعيطي

سليمان بن عوض بن شرف .

وابتدأت القوات والمعدات العسكرية تصل إلى المكلا وبروم من عدن وشقرة[١].

وقدمت إلى المكلا، من القطن، قوة قعيطية بقيادة المقدم عمر بن عوض القعيطي والمقدم يسر بن مرسال المحرق. وقد قدم إلى المكلا من دوعن، في نفس الوقت النقيب مجحم بن علي الكسادي على رأس فرقة من يافع الكساديين قوامها (١٥٠) مقاتلاً.

وأشيع أن القوة الوافدة من الخارج سوف ترسل إلى شبام، وأن الفرقة القعيطية القادمة من الداخل ما أتت إلا للترحيب بالجمعدار عوض بمناسبة وصوله من الهند، ولمرافقة القوة الجديدة إلى الداخل.

وأجريت، بقصد التضليل، مساومات مع بعض أرباب الجمال من قبائل سَيْبَان والعوابثة، لنقل المعدات إلى الداخل، ودفع لبعضهم جانب من الأجر مقدماً، وقيل لهم إن النقيب صلاح سوف يشعرهم، في وقت متأخر، لجلب جمالهم المطلوبة إلى المكلا.

وإمعاناً في التعمية، أرسل النقيب صلاح رسولاً إلى المقدم محسن بن حيدره الناخبي، قائد حامية دوعن الكسادية، يطلب إليه تسهيل تحركات القوة القعيطية القادمة من المكلا لدى مرورها بمنطقته الدوعنية.

وأطلقت إشاعات تقول إن هجوماً سوف يشنه يافع من شبام على سيئون، وأطلقت إشاعات أخرى أن صلحاً مؤبداً بين النقيب والكثيري سوف يتوسط في إبرامه الجمعدار عوض.

كانت المخابرات الكثيرية المنبثة في المكلا ترفع ما يصل إلى سمعها، أولاً بأول، إلى السلطان عبدالله بن محسن الكثيري المقيم بالشحر[٢].

---

(١) وثائق آل الحضرمي اليافعيين.

(٢) وثائق آل الشيخ أبي بكر بن سالم مولى عينات.

فالحرب الباردة كانت على أشدها، رغم ما كان فيها من تناقض ومفارقات ودعاية سلبية.

ولم يصدق السلطان غالب كل ما كان يصل إليه من أنباء، بطبيعة الحال، إلا أنه من قبيل الاحتياط أمر بإبقاء جانب من قوته في سيئون لمجابهة الطوارئ، كما أمر بإجراء التعبئة العامة في الشحر للتأهب لصد أي هجوم مباغت عليها[1].

واستقدم الكثيري عدة مئات من رجال قبيلة الحموم إلى الشحر، ورابط جانب من المقاتلين الحموم في قرية دفيقة حول الحصون المشرفة على الشروج الشرقية وعلى الضفة الغربية من الفغر المعروف بعيقة دفيقة.

ووضعت فرقة من الشنافر في مسيال وادي سمعون لحراسة آبار شرب المدينة، واحتلت فرقة أخرى ضاحية الخور خشية أن يتسلل إليها الأعداء، وأقيمت استحكامات عسكرية على مواقع متفرقة من سور الشحر القديم، وكان هذا السور يمتد شمال المدينة، في شبه زاوية منفرجة تبتدئ من محاذاة مسجد العيدروس، ويسير في خط متعرج ينحني جنوباً قرب مسجد باهارون وينتهي على مشارف الضفة الشرقية لمسيال وادي سمعون الذي يخترق مدينة الشحر. واحتلت فرقة مكونة من الشحابلة مرتفعات مشراف الشحر واتخذت القيادة الكثيرية العامة مقرها في حصن علي بن ناجي المعروف بحصن عياش. أما السلطان عبدالله بن محسن، يصحبه عبدالله بن صالح بن جعفر وعبود بن صالح الجابري، فكان يقضي سحابة نهاره بدار العيدروس على مقربة من منطقة التحصينات الشمالية. وبالنظر إلى الساحات الواسعة التي تخللت المدينة، فقد كان الاتصال بين مختلف أركان القيادة العامة والقيادة الفرعية ميسوراً وتقوم به كوكبة من الفرسان. وأقيمت على الساحل داخل منطقة المدينة نقط حراسة في مواقع استراتيجية على كوم الرملة وقارة البجاني

(١) وثائق الأمير محمد بن محسن بن غالب الكثيري.

والطرف الشرقي لضاحية المجرف.

وصادف أن رست في ميناء الشحر سفينة هولندية تحمل عدداً كبيراً من المهاجرين الحضارم العائدين من جاوة (إندونيسيا) إلى بلادهم، وكان بين هؤلاء عدد من آل تميم. فألقى الكثيري القبض على الشباب منهم ووضعوا رهن الحجز الاحتياطي، وأمر الشيوخ التميميين بالبقاء في الدار التي نزلوا بها، وهي دار سالم بن عبود منصور بحافة المحضار، حتى إشعار آخر. وكان ذلك لما بين آل تميم والقعيطي من تحالف وتعاون عسكري متبادل[1].

(١) وثائق آل الشيخ أبي بكر بن سالم وآل الحضرمي.

معركة الشحر الفاصلة

قدم عيد الأضحى، وخلاله شهدت المكلا نشاطاً عسكرياً غير معهود، غير أن سر الحملة العسكرية ظل مكتوماً في صدور أفراد قليلين.

إلى أن كان اليوم الرابع عشر من ذي الحجة ١٢٨٣هـ، وهنا ابتدأ الجنود المشاة يغادرون المكلا تحت جنح الظلام، إلى جهات مختلفة في منطقة الشحر، وكانت تلاحق هؤلاء الإشاعات في سوق المكلا.

وفرض حصار على ميناء خلف الفرعي، لمنع تسرب أنباء الجنود الذين تقرر سفرهم إلى الحامي على السفن الشراعية، وأنباء الجنود الذين سيداهمون الشحر من البحر.

وكانت الخطة أن الجنود المرسلين إلى الحامي سوف يتحركون في اليوم المحدد من الحامي إلى الشحر، ليشتبكوا مع المقاتلين الحموم لمنعهم من الانضمام إلى المعركة الرئيسية.

أما القوة البرية الرئيسية فقد اتجهت إلى زَغْفَة، ثم انفصلت بعد ذلك في اتجاهين، فريق فرعي قام بحركة التفاف نحو قرية شكلنزة في اتجاه شمالي شرقي لقطع الاتصال الداخلي مع الشحر، وفريق رئيسي تابع سيره في محاذاة الساحل وهو مأمون الميمنة، وحينما بدت له الأعلام من مباني الشحر انقسم قسمين، قسم سار في اتجاه شرقي في خط مستقيم وكان قسماً خفيفاً، وقسم، وهو الكثيف، اتجه قليلاً صوب الشمال ليداهم الشحر من ركنها الشمالي الغربي. وعلى رأس هذا الفريق الكثيف كان النقيب صلاح والجمعدار عوض والنقيب مجحم بن علي الكسادي والمقدم عمر بن عوض القعيطي والمقدم سالم بن علي بن حسين بن هرهرة والمقدم خير الله بن رزق الكسادي، وكان هؤلاء القادة يمتطون الخيل باستثناء الجمعدار عوض الذي امتطى فرساً صغير الجسم يعرف محلياً

بالرهوان[1].

كان آل كثير يراقبون سير الحركة اليافعية من خلال عيونهم المتربصة هنا وهناك، ولكنهم كانوا في حالة من الأهبة المستميتة كمن يتوقع هبوب العاصفة الهوجاء وليس في وسعه غير الثبات أمامها.

وكان أهالي الشحر في شغل شاغل بأنفسهم وبحليهم ونقودهم ووثائقهم، وكانوا في حالة من التوتر العضلي والنفسي كالمتوجس الذي يدفن رأسه بين كتفيه اتقاء لصدمة دوي شحنة من المواد شديدة الانفجار.

وهبت العاصفة بكل ما اشتملت عليه من عنف ورهبة.

فما أن بزغت شمس اليوم التاسع عشر من شهر ذي الحجة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م حتى كانت الاتجاهات الأربعة المحيطة بالشحر تشهد حرباً طاحنة ربما لم تشهدها في أي وقت مضى على تاريخها الطويل.

ولو أننا استنطقنا إحدى الحصيات المبعثرة في ساحة المعركة لأخبرتنا، لو أنها استطاعت التكلم أنها:

كانت حرباً بين إصرار كثيري على استعادة مجد غابر كان ملء الأسماع والأبصار، وبين إصرار يافعي على البقاء في حضرموت، ساحلها وداخلها، بكل ما يحمله معنى البقاء من هيبة ونفوذ. لقد كان الإصرار من كل جانب يعلو هديره على قرقعة الطلقات النارية ورعد قنابل المدفعية وصليل السيوف وبريق الخناجر وزئير الأبطال وأنين الجرحى وحشرجة القتلى.

---

(١) هذه التحركات العسكرية مقتطفة بتصرف من مكتوب مؤرخ ٧ محرم ١٢٨٤هـ من الجمعدار عوض من الشحر إلى أخيه صالح بن عمر القعيطي بحيدرآباد. «وثائق السادة آل الشيخ أبي بكر بن سالم».

كانت حرباً بين رجلين اثنين، الجمعدار عوض والسلطان غالب، تمثلت فيها استفزازات وحميات سنين عديدة، استعر أوارها من سهول حيدرآباد المخضرة وانتشر حتى عمّ قفار حضرموت الموحشة.

كانت حرباً ضغطت فيها كل الذكريات المؤلمة في وادي حضرموت وساحلها، فأتت اليوم تعبر، عما كانت تختزنه في نفوسها الجريحة، بالضرب والطعن المبيد لتشهد أرواح الضحايا، من السلف، المحلقة في سماء المعركة، أن الخلف الأبرار لم يتركوا دماءها تذهب هدراً.

كانت حرباً بين عهدين سارا في اتجاهين متوازيين ليختلفا على الدوام، ولم يكتب لهما الالتقاء على صعيد التفاهم والتعايش السلمي.

كانت حرباً شهدت شروق الدولة القعيطية الفتية وبعث المجد الكثيري العريق الذي أبى الزمن إلا أن يخذله ويهتصره ولما يستو عوده بعد.

كانت حرباً مصيرية لم تقم للمغلوب فيها قائمة، لأنها كانت حرب تنازع على البقاء، وبقاء الأصلح من الرجلين المتناحرين.

كانت حرباً ضاع في غمرتها سداد المنطق، وخبت فيها حكمة العقل، وسادت فيها ضراوة الأنانية على حساب التآخي والعمل النافع المشترك.

وإنها فوق كل ذلك، كانت حرباً أريقت فيها دماء المئات من الجنود البواسل ليكتب فرد واحد بتلك الدماء قصيدة خلوده، وما أعجز الإنسان الضعيف، المتهافت على الأبهة والسلطان، عن الوصول إلى أي مرتقى في سلم الخلود.

ولم تدم المقاومة الكثيرية طويلاً . . .

فبعد ثمان وأربعين ساعة من الاقتتال الرهيب أجلي الكثيريون عن مدينة الشحر.

فقبرت في ساحة المعركة أحلام كثيرية، في حين كتب للآمال القعيطية أن تبعث إلى الحياة.

واتجه الجيش الكثيري المنهزم إلى حضرموت الداخل، فطويت أول صفحة من صفحات تنازع البقاء بين آل كثير ويافع، أو لعلها على الأصح، بين السلطان غالب بن محسن الكثيري والجمعدار عوض بن عمر القعيطي.

لقد انتصر في هذه الحرب الضروس من كان يملك، بين ما يملك، الدينار الأخير، على حد تعبير غليوم الثاني قيصر ألمانيا عن هزيمته في الحرب العالمية الأولى. وفي معركة الشحر هذه تفوق القعيطي لأنه كان يملك الريال الأخير.

وفي ذلك يقول صاحبنا الشاعر المعلم سعيد عبدالحق[1]:

عوض كفى وحده مكان أخوانه ... هو لي خذ الحرة بعقد الوالي
من حال ماخَذها تراه قائم ... بقدرها والعز والاجلال
بالحال والمال انتكف من يافع ... عند التصادم ما بخل بالمال
وفوق ذلك له زمانا يصرف ... ولا انطفى مصباحه الهطال
في الشحر للمقلوم سَلم عشرة ... ولا على العشرة تزيد ريال
واليوم من ماله يصرِف عاالفتن ... قد قال بَخْسَر للفتن من مالي

وأشار عبدالحق إلى العجز المالي الكثيري بالبيت التالي الذي جرى مجرى الأمثال في القطر الحضرمي:

الوالي الفقري يضيم الرعوي ... ما يفلح الرعوي بفقر الوالي

ثم يوجه عبدالحق حديثه إلى الشيخ عبدالله القحوم العمودي، صاخب قرية قرن

---

(١) من قصيدته التي مطلعها:

قال الفتى الشاعر ركيك الحالي ❖❖ ونوائب أحزانه وكأنه سالي

ماجد، الذي امتدح احتلال الكثيري للشحر[1]، فيقول:

نعم العمودي ذاع قوله واشتهـر ... بالنطق لسمح والنظام الحالي
قـوله ونطقه زاد في المعنى على ... قـولي وقـدنا إلا قليل أمثالي
مِقْبل على عشر الثمانين أيضاً ... لكـن حِسّي عـاده إلا أرطـال
والله لا شـيء يا عـرب يغبانـا ... قـدنا اعرف الأدبـار والأقبال
يا شيخ ما في أبياتك المنظومة ... غيَّر جميع أحوالكم وأحوالـي
سبقت لسانك في مصابيح الدجى ... قلت اغربن[2] فالك بعد من فالي
بركت مطيتهم بهم ياشيخـي ... عـاون مع أولها وشل بالتالي

ويدير الحديث عن الجانب القعيطي في المعركة فيقول عبدالحق:

أما القعيطي فقد بلغكم فعلـه ... لـي ما يخـالف غيثه الدهال
سيله كما طوفان نوح النبـي ... يا شيخ، سيله خد في الأجيال
وكل من قال ارتفع ياطـارف ... مـا عـاد أمكـن له شي اتميـال
بندر سعاد الشحر كله شلـه ... وشل من هو في خلاه الخالي

---

(١) قصيدة الشيخ عبدالله من المشهورات الشعبية ومطلعها:

قال الذي خيل بعيد أمخالي ❖❖ وأمسيت من بعد الشدائد سالي

وكان القحوم هذا يقاوم الاحتلال اليافعي لدوعن بتشجيع من آل كثير، وقد عارض القصيدة عبدالحق بقصيدته التي نقلنا مقتطفات منها هنا.

(٢) يقصد المعلم عبدالحق البيت الحادي عشر من قصيدة الشيخ عبدالله القحوم العمودي وهو:

بدين من شرقٍ وثارن واغربن ❖❖ واصبحن في دور الفلك نـزالي

فتشاءم عبدالحق من كلمة «اغربن» وعدها فألاً سيئاً جاء على لسان القحوم منذراً بهزيمة آل كثير، أما ماكان يقصده القحوم فهو أن آل كثير أتوا من ظفار مشرق اليمن، وكان ما كان من أمر دولتهم الأولى ثم اندثرت دولتهم الأولى وهذا ما كان يقصده بكلمة «اغربن»، ثم سطعت الدولة الكثيرية من جديد على يد السلطان غالب بن محسن، ولهذا قال العمودي «واصبحن في دور الفلك نزالي» وقد استغل عبدالحق كلمة «اغربن» وراح يطعن بها القحوم وقد أفلح عبدالحق لأن بعض الروايات تذكر أن بعض سلاطين آل كثير استاؤا من كلمة العمودي مع أنه في الواقع لم يكن يريد إلا الإشادة بهم !! وقصيدة العمودي مثبوتة في ديوان عبدالحق فليرجع إليها من أراد.

ويلفت عبدالحق نظر العمودي إلى الهزيمة التي حلت بآل كثير ويربطها بما عاناه يافع على يد آل الكثيري في حضرموت الداخل، فيقول:

أمـرا على الدولة[1] قضي من ربّك ... معـاد رجعـه مـن قضا المتعال
دون أهـل لعمـار الطويلة سلمـوا ... ما رزّعـوا[2] حتى ثـلاث ليالـي
فـروا من البندر فـلا بالومهـم ... تقنـوا فعايـل مـن قديم دوالـي
خافوا من الأمر الذي منهم سبـق ... الأسـر والتعـزير والشعـذال
ما حد جرى له لي جرى في يافـع ... غـير أنهم وقفـوا وباعوا غالي
بالعـزّ من قـد باع رأسه نحنـا ... نفـرح من المقتول والقتّـالي
قف ياعبـود[3] إن كانه إلا البندر ... بارد على الخاطر وتمسي سالي
لبعوس سمعوا هرجتك وأهل الضّبيْ ... لي قلت خرجوا من غلوب اطوالـي
لكنهم من بعـد هـذا صمـدوا ... وتـواردت وسـط القبور رجـال
وتراهـم أحيـا عادهـم ما ماتـوا ... وسعـدهـم فائـق على الأبطال

ويستعيد عبدالحق إلى الأذهان محاولة الانقلاب العسكري الذي دبره الحاج الجمعدار عمر بن عوض القعيطي ضد نظام حيدرآباد، وكان قد فرّ على إثره من حيدرآباد عدد من العسكريين الموسرين الحضارمة من ضباط جيش النظام خوفاً من أن تلصق به تهمة الاشتراك في تلك المؤامرة. ومن بين الذين غادروا حيدرآباد، السلطان غالب بن محسن الكثيري[4]، الذي قام بتصفية إقطاعياته الزراعية كلها، وكانت تدر عليه إيراداً سنوياً قُدر

---

(١) يقصد دولة آل عبدالله آل كثير.

(٢) قاوموا.

(٣) يقصد به القائد عبود بن سالم الكثيري، وقد قيلت في مقام الشماته.

(٤) غادر السلطان غالب بن محسن الكثيري حيدرآباد عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٨م، أي بعد محاولة الانقلاب القعيطي الفاشلة بأشهر، ووصل سيئون قادماً إليها بطريق ظفار في شهر صفر ١٢٧٢هـ.

بحوالي مائتين وخمسين ألف روبية هندية[1] بعد أن راجت إشاعة قوية تقول أن نظام حيدرآباد قرر مصادرة الممتلكات والإقطاعيات الحضرمية. فيقول عبدالحق بهذا الصدد:

ولا سبب غالب سوى حيلة عمر ... خَرَّجُه من أرض الولاية[2] خالي
ساعة خرج ما كان يضراه انقطع ... قم خَلّها يا شيخ بالاجمال
أمور فيهم منها يخشى الحليم ... أيضاً وتضحك منها الجهَّال

وفي غرّة محرم ١٢٨٤هـ عقد اجتماع في «دار ناصر» المعروف بمدينة الشحر، حضره الجمعدار عوض والنقيب صلاح وقيادات الوحدات العسكرية المختلفة وعدد ممن خلفوا من آل بريك على رأسهم الحاج عبدالرب بن أحمد بن بريك[3]، ثم انفض الاجتماع، وخرج من ينادي في سوق الشحر أن المدينة أصبحت ملكاً من ممتلكات آل الحاج عمر بن عوض بن عبدالله القعيطي.

وبعد أسبوع من هذه المناداة، عاد النقيب صلاح، مع من بقي من جنوده على قيد الحياة، إلى المكلا حيث أقيمت الأفراح ابتهاجاً بالنصر الساحق على آل كثير في الشحر.

وفي مستهل جماد أول ١٢٨٤هـ قدم إلى المكلا الجمعدار عوض من الشحر وبرفقته المقدم سالم بن علي بن حسين بن هرهرة وجمع من القيادات اليافعية وبعض مقادمة الحاشية[4].

وعلى إثر هذا القدوم، عقد اجتماع بحصن النقيب صلاح، حضره كل من

---

(١) صفحة (١٥) من المجلد الأول من كتاب «حيدرآباد تحت حكم سالار جنج» لمؤلفه الهندي المسلم شيراج علي.

(٢) حيدرآباد.

(٣) جعله القعيطي عميداً لآل بريك غير أنه قتل في المحاولة الكثيرية الثانية لاستعادة الشحر من يافع.

(٤) تطلق هذه الصفة في حضرموت على المماليك الأفريقيين تفادياً لإطلاق صفة العبيد عليهم. وقد استعملنا نحن صفة الحاشية في بقية صفحات هذا الكتاب.

الجمعدار عوض والنقيب صلاح وولي العهد النقيب عمر بن صلاح والوزير الشيخ سليمان بن عوض بن شرف والأمير محمد بن عمر القعيطي والمقدم سالم بن علي بن هرهرة والشيخ سالم بن عمر قيسان.

وبعد مفاوضات استمرت عدة أيام بين الجمعدار عوض والنقيب صلاح، استعرضت فيها نتائج حملة الشحر ونوقشت من جديد تفاصيل الحملة العسكرية المزمع توجيهها على سيئون وتريم، ونودي، مرة أخرى، على الشيخ سالم بن عمر قيسان ليكتب الاتفاقية التالية[1]:

في يوم الخميس السادس من جُمادى الأولى ١٢٨٤هـ (سبتمبر ١٨٦٧م) حصل الاتفاق بين النقيب صلاح بن محمد الكسادي والجمعدار عوض بن عمر القعيطي على القيام مشتركين ضد العدو بن عبدالله الكثيري في سيئون وتريم وغيرهما وطرده إن شاء الله من هذه المدن.

وأقسم الطرفان على التعاون فيما بينهما بالأمانة والعدل في حربهما ضد آل كثير بحضرموت، وعلى أن يتولى كل من النقيب صلاح والجمعدار عوض شخصياً قيادة الحملة ضد سيئون وتريم، وعلى أن يرصدا لهذه الحرب مائة وعشرين ألف ريال يدفع كل طرف منهما ستين ألف ريال. وإذا كتب الله النصر لهما أو إذا لا سمح الله وفشلت الحملة فإن ستين ألف ريال تكون على حساب النقيب وستين ألف ريال على حساب الجمعدار. وإذا استطاع النقيب دفع شيء من النقود خلال أيام الحملة العسكرية فيسدد ذلك من حسابه، والمتبقي عليه دفعه بعد إنهاء العمليات العسكرية أقساطاً سنوية مبلغ كل قسط ألفان من الريالات، وعلى كل طرف من المتعاقدين عمل كل ما في طاقته لجعل الحملة ناجحة. وإذا

(١) مذكرات النقيب عمر بن صلاح الكسادي.

أتت من يافع أو من أي شخص آخر مساعدة مالية في الحملة العسكرية المعنية، فإن تلك المساعدة تضم لصالح الطرفين المتعاقدين من مجموع المبلغ المعتمد السالف الذكر وقدره مائة وعشرون ألف ريال.

كتب ذلك سالم بن عمر قيسان برضا الطرفين المتعاقدين[1].

الإمضاء : النقيب صلاح بن محمد الكسادي.

الإمضاء : الجمعدار عوض بن عمر القعيطي.

الشهود :

سليمان بن عوض بن شرف

سالم بن علي بن حسين هرهرة

النقيب عمر بن صلاح الكسادي

الأمير محمد بن عمر القعيطي

والملاحظ أن هذه الاتفاقية ألزمت الجمعدار عوض بمرافقة النقيب صلاح في قيادة الحملة التي ستوجه ضد الكثيري في الوادي، مع أن اتفاقية ٢٤ رمضان ١٢٨٣هـ، التي قررت غزو الشحر وسيئون، ركزت قيادة حملة الوادي في النقيب صلاح، على أن يرافقه الجمعدار عوض أو أحد أخويه محمد وعبدالله ابني عمر القعيطي.

وفي الرسائل المتعلقة بهذه الاتفاقية، لم نجد تفسيراً لهذا الاستدراك الهام، غير أننا ميّالون إلى الاعتقاد أن السبب له كان، أن وجود الجمعدار عوض برفقة النقيب صلاح سوف يرفع أكثر من معنوية الجنود المهاجمين، وأن وجوده في ساحة المعركة سوف لا يحوج النقيب صلاح أو أحد الوكلاء أو القادة العسكريين إلى مشاورة قد تستغرق أياماً طويلة بين

(١) حذفت من إعادة ترجمة هذه الاتفاقية العبائر الواردة بها مكررة «المؤلف».

الوادي والشحر لو أن أمراً طرأ على الموقف ودعت الحاجة، بسببه، إلى مشاورة الجمعدار عوض، وأن سير الحرب ومفاجآتها قد توجب اتخاذ قرار سريع في الميدان، وأن كبار الضباط القعيطيين قد لا يقبلون مباشرة بعض الأوامر الصادرة إليهم من النقيب صلاح، لو أن خلافاً في الرأي نشب بينهم وبين الضباط الكساديين.

هذه الاحتمالات العسكرية بديهية، وإن الاستدراك الذي تلافته الاتفاقية الجديدة، كان كما يبدو من قبيل أخذ الحيطة لمثل تلك الاحتمالات.

وعاد الجمعدار عوض وصحبه إلى الشحر، أما الأمير محمد بن عمر القعيطي فقد بقي عدة أيام في المكلا بسبب المرض، ثم غادرها رأساً إلى القطن، ولم يكن قد شفي من مرضه بعد.

محاولة كثيرية لاستعادة الشحر

وفي مساء يوم الثلاثاء سلخ رجب ١٢٨٤هـ (نوفمبر ١٨٦٧م) عاود آل كثير الهجوم على الشحر.

كان على رأس الحملة السلطان عبدالله بن محسن الكثيري[١]، وقد جعل مقر قيادته في قرية دفيقة.

أما القوة الكثيرية الضاربة فقد اقتحمت سور[٢] الشحر من فجوة أحدثتها به في ضلع

---

(١) بعض الروايات التاريخية تقول إن قائد الحملة كان السلطان عبود بن سالم الكثيري، وكان مرافقاً للحملة السلطان منصور بن غالب الكثيري وكان وقتها صبياً لم يتجاوز الخامسة عشر من عمره.

(٢) سور الشحر قديم لا يعرف متى بني. وعلى مر السنين تهدمت بعض أجزائه وبقي محيطاً ببعض أجزاء المدينة على الوضع الذي وصفناه بصفحة (٦٢) من هذا الكتاب. وفي مستهل عام ١٢٨٤هـ أقام القعيطي في السور الجديد بالكيفية الراهنة واستغرق بناؤه ١٦ عاماً، وتكلف مائة ألف ريال. وتطوع الكثيرون من عمال البناء في تشييده بغير أجر. ولم يكن السور القديم بالارتفاع والاتساع والهيكل العسكري الذي هو عليه اليوم. ومن ص(٢٦) من كتاب «البرتغاليون حول الساحل الجنوبي لبلاد العرب» للدكتور سارجنت، ومن ص(٢٠) من كتاب «سلاطين عدن» لمؤلفه جوردن وترفيلد، يستفاد أن الكابتن هينس (وهو القاصد البريطاني الذي احتل عدن عام ١٨٣٩م) عندما رسم ميناء الشحر بعد أن قام بمسح لها للبحرية البريطانية خلال عام ١٨٢٢م (١٢٤٨هـ) على عهد حاكمها الأمير علي بن ناجي البريكي الثاني، لم يذكر سور الشحر، والواقع أن سور الشحر بوصفه القديم الذي ذكرناه بصفحة (٦٢) من هذا الكتاب كان قائماً، إلا أن رؤيته للناظر إليه من البحر كانت متعذرة لأنه لم يحط بكل جهات المدينة. وفي ٣٠رجب ١٢٨٤هـ (حوالي نهاية ١٨٦٧م) قال المعلم عبدالحق عن هذا السور في قصيدة شعبية له مدح بها السلطان القعيطي، وهي السنة التي ابتدأ القعيطي يعيد فيها إنشاء هذا السور، قال:

عذَّر سعاد أحسن بلد أصلحها ❖❖ وعَرض الدور القديم العادي

أي أن القعيطي أحاط المدينة بأن وسع وأعلى السور الذي كان محيطاً ببعض أجزاء المدينة، وقوله (العادي) أي القديم وذلك وصف لسور الشحر، وكان السور الذي شيده القعيطي ينتهي في طرفيه الجنوبيين بقلعتين مبنيتين داخل البحر مسافة أربعمائة ياردة تقريباً من الشاطئ.

الزاوية المحاذية لمسجد باهارون في الناحية الشمالية الغربية من المدينة. وتلت هذه القوة موجات من المقاتلين، وتمكنوا في ليلة حالكة الظلام من تثبيت أقدامهم على ضوء المشاعل في جانب من الشحر. ثم توالت انتصاراتهم إلى أن تمكنوا من احتلال جزء كبير من المدينة التي كادت أن تسقط في أيديهم.

ودبت روح الهزيمة في صفوف يافع، وكانت الطلائع الكثيرية قد والت الزحف حتى تمكنت من الاستيلاء على دار مكارم المقابلة لدار ناصر حيث يقيم الجمعدار عوض وأركان قيادته.

وبحيلة (انظر التفصيل في الملحق السادس) أقرب ما تكون إلى المعجزة، استطاع تصميم الجمعدار عوض على المقاومة حتى الموت، أن يحول هزيمة يافع إلى نصر بعد معارك دارت في شوارع المدينة بالسلاح الأبيض استمرت ستة أيام وأسفرت عن إجلاء المهاجمين الكثيريين عن المدينة.

واشترك في الدفاع عن الشحر، إلى جانب يافع، عدد كبير من آل تميم والمناهيل، وكانوا قد وفدوا إلى الشحر في زيارة ودية للجمعدار عوض مهنئين باستعادة الشحر من الكثيري.

ويصف شاعرنا الشعبي المعلم عبدالحق هذا الغزو الكثيري بقصيدة[1] مؤلفة من ثمانين بيتاً قدمها تهنئة بين يدي الجمعدار عوض، ومنها قوله:

يـوم الثلـوث آخـر رجـب والأربـع ... بعـد الثمانين انضباط أعـدادي
والألـف والميتـين يادرب[2] الفتن ... مـن هجرة البدر الرسول الهادي

---

(١) وجه الشاعر القصيدة إلى منصب عينات الحبيب سالم بن سقاف بن الشيخ أبي بكر بن سالم.

(٢) أي يا من يحصر الفتن في أصغر حدودها أو يمنع قيامها أصلاً، ويقصد به منصب عينات.

تحـرَّش المدبـر[١] وعصَّب قومه ... وقـال باتمسي سعاد[٢] أسعـادي
تبعـوه همـدان[٣] الضـواري ربعـه ... ويـاجـري لـقـط رجـال اجـوادي
كذا العوامركم من أعوج صرصه ... صربه رجال الحرب عينه هـادي[٤]
والجـابري مـا خـالـف أمره بدر ... وشـد لـه للزاد كم من غـادي[٥]
لـمـا فـرح منهم ومن كثرتهـم ... يـوم امتلأ بالقوم فدع الوادي[٦]
وصلـوا إلى البندر واهله جمده ... فـرحـوا وظنـوا أنهـم رقـادي
حتـم عـوض[٧] لا آدمـي يتكلـم ... والمدعـي[٨] حتـم على المِيْرادي[٩]

---

(١) العاثر الحظ. ويقصد به السلطان غالب بن محسن الكثيري.

(٢) ذكرت بعض الكتب المحلية أن كلمة «سعاد» كان اسماً قديماً للشحر. وبعض الروايات التاريخية تقول إن كلمة «سعاد» هي تحريف لكلمة «الأسعى» وهي اسم قديم للشحر المدينة. راجع ما كتبناه حول هذا الموضوع في كتابنا «الشهداء السبعة».

(٣) حدثنا الشيخ محمد بن ريس بن طالب قال إن كلمة «همدان» تطلق على آل كثير وحدهم دون بقية الفروع الشنفرية، ذلك لأن آل كثير يرجعون بنسبهم إلى كثير بن مالك بن جشم بن حاشد بن جشم بن خيوان بن نوف بن «همدان» بن مالك بن زيد بن أوسله بن ربيعة بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان (راجع كتاب سبائك الذهب في معركة قبائل العرب). وفي كتاب «تاريخ العرب قبل الإسلام» للدكتور جواد علي صفحة (٢١٤ – ٢١٥) جزء(٢) رواية من مصادر مختلفة لا تبعد كثيراً عن رواية «سبائك الذهب». وفي صفحة (١) من كتاب الأستاذ محمد بن هاشم «تاريخ الدولة الكثيرية» أن آل كثير ينسبون إلى ظنة الراس بن عبدالله بن حرام القحطاني. ولم يرفع المؤلف النسب الكثيري مفصلاً إلى قحطان.

(٤) صربه: جماعة متكاتفة. عينه: مثل.

هادي: بن سيف بن سالم بن حطاب العامري أحد أبطال الشنافر المعدودين. تذكر إحدى الروايات أن هادي بن سيف تكفل بربع تكاليف الحملة من زاد وعتاد.

(٥) جمل أثقال.

(٦) مجرى الوادي الفسيح. وقد يقصد بـ «فدع الوادي» هنا الساحة الواسعة أما قصر السلطان.

(٧) الجمعدار عوض.

(٨) الذي ينسب إلى نفسه أشياء لا يستحقها أو لا طاقة له بها.

(٩) دخول المدينة أو اقتحامها.

إن مدخل البندر فلا أعذر منه ... تبغوا غرامة قوم له تنقادي
حملاتهم عا الخصم ميله واحدة ... ما القو شبيه الحرب لي نعتادي
نعتاد هت بندق وخذ لك بندق ... ويدخل الساعي وجا السدادي[1]
فتشوا ودخلوا جالبين أرواحهم ... من كان للحملات منهم عادي[2]
من السليط القوا فتك علقوها ... باخشام كم من معتلي نوادي[3]
مثل النهار الليل وسط البندر ... بالضو خلوا حربهم وقادي

ثم أدار الشاعر القول على المقاومة اليافعية، حيث قال

و الخلص لي فتشوا ودخلوا منه ... زهدوا لصنيه يافع الزهادي
صنوه خلوهم غنم مزرويه ... وجلدوهم باللمش جلادي
حَن المجلّد لقّطوا لي دخلوا ... ما يدخل الا كُل وجهاً بادي[4]
حملوا بني مالك وشل الظني ... قسمة وطاب القول للقصادي
جوده معا يافع معظم شأنها ... صفيت لبو مقعط[5] بعون الهادي
تكو على كم من قديمي حجنا[6] ... جادوا وجملتهم ضوو للحادي
فاشت ريا السلطان هاب المدخل ... يسمع مدافع تشبه الرعادي

---

(١) هذا البيت والبيت الذي قبله أصبحا يقالان في مقام المزاح للتقليل التهكمي من شأن أساليب الاقتتال الحضرمي. وهما من المأثور في الشعر الحضرمي الشعبي. وموضع السخرية فيما هو أن حملة السلاح من الحضارم يقتتلون على البعد في شبه مناطرة بنيران البنادق ثم يأتي الساعون بالصلح بين الطرفين المتقاتلين، وفي إثرهم يأتي الحكام الذين يتولون تسديد النزاع الذي أثار الاقتتال، وكأن المسألة خلوة من جدية الحرب. ويقصد الشاعر أن آل كثير خرجوا على هذا المألوف الحضرمي فكان أن ألحقت بهم الخسائر الفادحة.

(٢) متعود على اقتحام الأخطار.

(٣) رماح طويلة القنوات.

(٤) الشخص الملتزم بالعهد والعمل.

(٥) كنية السلطان القعيطي وهي مشتقة من اسم العائلة هذا.

(٦) خنجر أحجن النصل أي معوجة.

كسر من البندر وناقد قلت له ... في ابيات حرف الصاد خالف صادي[1]

شفت المناعي من جعيمه[2] تنعا ... إلى بلاد الشيخ باعبَّادي[3]

ولم تكن هذه آخر حملة عسكرية قام بها آل كثير على الشحر، بل إنهم في محاولة أخرى، تعرف بموقعة المشراف[4] وسيأتي ذكرها، هاجموا الشحر بالاشتراك مع القوات

---

(١) قصيدة وجهها الشاعر عبدالحق إلى السلطان غالب بن محسن الكثيري، بعد أن أخرجه القعيطي من الشحر، نصحه فيها من معاودة الهجوم على الشحر على غير استعداد كامل لذلك. والقصيدة مؤلفة من أربعة وثلاثين بيتاً. أما الأبيات التي عناها الشاعر عن تلك القصيدة، فهي:

خذها نصيحة فوق لي مني مضت منها تقص
الديوله تبغا قناطب ماتبا للقوت وص
شف من قبص من جحر لي مازال هامه لي قبص
ومن رجع له قل له اجمع جملة أكفانك خلص!
رح لك ونا باروح وإن مقصودك إلا الشحر وص
أما قضا مبرم، ولاخر قرروه أهل القصص
ترده أحلام الرجال، إن حد لكم بالصدق خص

(٢) وادي صغير يقع شمال شرق شبام وهو أقصى نقطة في الحدود الكثيرية الغربية.

(٣) مدينة الغرفة، قرية قديمة من قرى السرير أو السليل، وهي الآن إحدى المدن الحضرمية الكبيرة. وقد أنشأ بها ولي الله الصالح الشيخ عبدالله بن محمد باعباد الملقب بالقديم مسجداً عرف بمسجد المحلة. وكان الشيخ القديم متديراً مدينة شبام ثم تحول منها إلى قري الغريب على إثر نزاع قام بينه وبين حاكم شبام الأمير محمد بن محمد ناجي، نائب الملك المظفر الرسولي بحضرموت، وفي سنة ٦٨٧هـ توفي الشيخ القديم بمسجد المحلة. وفي سنة ٦٩٩هـ دمر السيل الذي عرف في التاريخ الحضرمي بـ «الهميم» جانباً من قرية الغرفة وألحق ضرراً بمسجد المحلة. وفي سنة ٧٠١هـ قام الشيخ محمد بن عمر باعباد ابن أخي الشيخ القديم ببناء دار له بسفح الحول بمنطقة قرية الغرفة وهي الدار الذي تسمى دار باقيس وأقام بها صيفاً وشتاءً. وبنى الناس منازل بجوار دار الشيخ محمد بن عمر وسكنوها، وعلى عهد الشيخ محمد المذكور ازدهرت قرية الغرفة حتى صارت بلدة مشهورة، ولذا أطلق الحضارم عليها بلدة آل باعباد أو بلدة الشيخ باعباد.

(٤) مرتفع بسيط يطل منه القادم، من الناحية الشمالية، على مدينة الشحر.

الكسادية والعولقية، ولم يكتب لهم النصر، وكان ذلك في عهدي السلطان المنصور بن غالب الكثيري والنقيب عمر بن صلاح الكسادي.

التردد بين الإقدام والإحجام

أكد الهجوم الكثيري الفاشل على الشحر عزم الجمعدار عوض على كسر القوة الكثيرية في الوادي، أو على الأقل شل حركتها بجعلها في موقف دفاع مستمر وشغل شاغل بنفسها، حتى لا تقوى على غزو الشحر مرة أخرى.

إن الهزيمة الكثيرية هذه قد أطمعت الجمعدار عوض في اجتثاث الخطر الكثيري في منبته، فاندفع خلف هذه الظاهرة المغرية، غير ممعن النظر في المكانة الراسخة التي يتمتع بها الشنافر في مناطقهم.

وإن الاتفاقيتين، الأولى والثانية، اللتين أبرمهما الجمعدار عوض مع النقيب صلاح، وقد سبق ذكرهما، لم تعينا موعداً لتوجيه الحملة على الكثيري في الوادي. بيد أن الجمعدار عوض أراد أن يستغل حماس جنوده الذين أسكرتهم نشوة النصر، في الهجوم المزمع على سيئون وتريم.

وتحت تأثير الشعور بالتفوق العسكري الذي أعمى الجمعدار عوض عن حقائق تكاد لشدة واقعيتها أن تضع يدها على كتفه ملفتة أنظاره إلى الأخطار المحدقة، غفل الجمعدار عوض، لدى وضعه خطته العسكرية للحملة القادمة، عن أمور في منتهى الأهمية، منها:

أن خطوط تمويناته بين الداخل والشحر، قاعدة المدد والاحتياطي العسكريين، طويلة جداً بالنسبة لإمكانيات وسائل مواصلاته.

وأن جيشه الذي سيزحف على تريم من الشحر، ماراً بطريق عقبة العرشة، سوف يتعين عليه اختراق المنطقة الحمومية، في حين أن هذه المنطقة ليست مأمونة، ولم تتم بعد

بينه وبين قبائلها أية اتصالات وثيقة[1] . . ونسي الجمعدار عوض أن عدداً كبيراً من الحموم قتلوا في المعارك التي أثارتها القوة الكسادية القعيطية المشتركة، التي استعادت الشحر من الكثيري، وكان من بين القتلى الحموم عوض بن سالمين بن حسن بن مجنح العليي، ابن مقدم بيت علي الحموم والأب التقليدي الأكبر (البو الطائلة) لكافة البطون الحمومية.

وأن التنافس والحسد التقليديين بين يافع الظبي ويافع الموسطة[2] ابتدأت ظواهرهما تطفو على السطح من جديد في الشحر وفي شبام عند توزيع المناصب والمسؤوليات وتقرير العطاءات الشهرية في كل من شبام والشحر.

وأن النقيب صلاح كتب إليه مؤخراً وقال إنه يرى أن الهجوم المتعجل على الوادي سيكون مغامرة خاسرة بالنسبة له، حيث إن إمكانياته العسكرية في دوعن أصبحت متوترة، وأن بعثرة قوته الباقية بين المكلا ووادي حضرموت لن تفيده بقدر ما يفيده التركيز على المكلا ودوعن فقط، وأن علاقته بآل العمودي والقثم سيئة، وأسوا منها علاقته بالخامعة التي تقاومه مقاومة عنيدة جداً تحت قيادة المقدم سعيد بن سعيد باصره، صاحب قرية الرشيد، الذي حاول المقدم مجحم بن علي الكسادي اغتياله ذات مرة، وكتب الله السلامة للمقدم سعيد باصره بفضل تسرب نبأ خطة الاغتيال إليه من قِبل أحد بطانة المقدم مجحم، وكان صديقاً للمقدم باصره.

---

(١) أول اتصال بين القعيطي والحموم تم على يد النقيب عبدالله بن سعيد الكسادي مولى الحامي بمعاهدة جماد أول ١٢٩٦هـ. وعقب ذلك أبرم معاهدة صفر ١٢٩٧هـ التي قررت تبعية الحموم للقعيطي. ثم معاهدة جماد أول ١٣٠٥هـ التي قررت مرتباً شهرياً قدره أربعون ريالاً للمقدم سالمين بن حسن بن مجنح العليي أو لمن يخلفه على أن تكون مصالح الأرض الحمومية للقعيطي.

(٢) لطالما لعب الشعراء المحليون على هذه النغمة. من ذلك قول الشاعر الشعبي عمر بن محمد باعطوه:

المواسطة يا فع ويافع كلهم بالموسطة ❖❖ والحاشية لا قد نفخ مزمارها

وليلاحظ أن القعيطي ينتمي إلى يافع الموسطة، في حين ينتمي النقيب إلى يافع بني قاصد.

وأن النقيب صلاح أصبح اليوم أكثر هدوءاً واتزاناً في نظرته إلى الوضع العسكري العام، بعد أن أصبحت الشحر في يد القعيطي، وبذلك عاد الاطمئنان إلى نفسه من التدخل الأجنبي.

وأن النقيب صلاح أصبح يرى أن الهجوم المتعجل على الكثيري في سيئون مجازفة طائشة وخطرة بالنسبة للقعيطي، وهي بالنسبة له مجازفة أكثر طيشاً وخطورة، ذلك لأنهما إذا تمكنا من احتلال المنطقة الكثيرية، فإن الاحتلال سوف يتطلب قوة عسكرية ترابط في هذه المنطقة لحفظ الأمن وإعادة الأمور بها إلى أحوالها الطبيعية، وهذا مطلب مستحيل توفيره عليه أو على القعيطي، بل وعليهما مجتمعين[1].

ومن جهة أخرى، كان النقيب صلاح في حوار حاد مع نفسه، فهو يرى أن الغزو الموفق الذي يعقبه إجلاء سريع لهو في شرعة الحرب هزيمة من الخير عدم التعرض له من البداية.

ويرى النقيب أن القوة الكثيرية، حتى في حالة هزيمتها في منطقتها، لا يمكن التقليل من شأنها، فهو والقعيطي سوف يجدان نفسيهما وجهاً لوجه مع الوحدة الشنفرية بكل صلابتها واستماتتها دفاعاً عن الذمار والعار. إن الشنافر سيقاتلون قتال المستميت عن زوجاتهم وأمهاتهم وبناتهم وصغارهم، وستقاتل في صفهم الأرض التي عرفوا طبيعتها ومسالكها أكثر مما عرفه عنها الجيش الفاتح.

وماذا عساه جانياً من احتلال مثاوى الشنافر غير المؤامرات والقتل والاغتيال؟[2]

لقد خرج النقيب صلاح من غنيمة الشحر بخفي حنين، وركبه دين قدره مائة ألف ريال، هذا إذا صحت قيودات الدفاتر القعيطية، وها هو الآن بسبيل الانغماس في دين

---

(١) وثائق آل الشيخ أبي بكر بن سالم مولى عينات.

(٢) وثائق المشايخ آل الحضرمي - يافع.

جديد قدره ستون ألف ريال.

ذلك شيء لا قِبَلَ له به، سواء خرج الغالب أو المغلوب من هذه المغامرة .. ألم يكفه أن القعيطي قد انتزع منه اعترافاً بأن شرمه ملك من أملاك القعيطي، دون أن يكون لهذا الثغر البحري آية علاقة باستعادة الشحر من الكثيري؟[1]

ومن هذا الحوار الدائر بينه وبين نفسه، ابتدأ النقيب صلاح يشك في نية القعيطي ويتساءل عما إذا كان المقصود بهذه الحملة هو، أم الكثيري. لعل القعيطي يريد أن يتعبه ليجعل منه لقمة سهلة الابتلاع عليه في وقت لاحق!

واستعرض النقيب صلاح نصوص اتفاقية ٢٤ رمضان ١٢٨٣هـ، فإذا به يرى فيها ما لم يكن قادراً على رؤيته بالأمس . . لقد رأى اليوم في هذه الاتفاقية من السخافات ما يندى له جبين العاقل . .

كيف بالله غاب عنه وعن القعيطي؟ إن آل كثير بهذه المنطقة التي ينويان الآن غزوها واحتلالها وحكمها والتصرف فيها، بالتقسيم والهبة، تصرف المالك في مزرعته ومواشيه، هم السكان الأصليون بهذه المنطقة، وليسوا بالدخلاء المحتلين الذين يستطاع تشريدهم إلى خارج حدودها.

إن هؤلاء السكان الأصليين ليسوا من الذين سوف ينحنون للعنت اليافعي، إن روحهم العسكرية لم تمت بعد، وإنهم يقفون على قدم المساواة مع يافع في استطابة الموت دفاعاً عن منطقتهم.

أتراهما — هو والقعيطي — نسيا أن الغزو الكثيري المتكرر على المكلا والشحر لهو في

---

(١) انظر الاتفاقية المبرمة بين الكسادي والقعيطي بصفحة (٥٦) وما بعدها من هذا الكتاب، وهي المؤرخة ٧ فبراير ١٨٦٧م.

حد ذاته طاقة عسكرية عارمة لازالت محتفظة بكل مقوماتها، وأنه لن يقف في طريق تلك الطاقة شيء، إذا تعرضت للاستفزاز أو التحدي أو المهانة، أن تقابل العدوان بعدوان مثله أو أشد منه؟

وبعد الخروج من هذا الحوار، الذي حاسب فيه نفسه حساباً عسيراً، أحسّ النقيب صلاح بأن القعيطي، فيما يبدو، قد أعمته نشوة النصر.. إنه حاكم مستجد على مسرح الأحداث، وكل همه هو الظهور على المستوى السلطاني وابتناء دولة بأي ثمن.

ولا ينكر أن القعيطي قوي الساعد، ماض العزيمة، بعيد الطموح، إلا أنه متفائل ينساق خلف تفاؤله بصورة تثير الدهشة من رجل في مثل فطانة الجمعدار عوض وبعد نظره ودقة حسابه.

ومن يدري، فلعل الجمعدار عوض، الحديث العهد بالانتصارات العسكرية الكبرى يعاني من نوبة نشوة عسكرية حادة، من أثر الانتصارين الساحقين اللذين أحرزهما ضد السلطان غالب، مرة وأخرى، في الشحر، وإنه لمن الجائز جداً أن يكون الجمعدار قد نسي الظروف المواتية التي جعلت من ذينك الانتصارين حقيقة ملموسة وسهلة التناول.

ومع ذلك فإن الجمعدار عوض بتهوره سوف يضع نفسه في نفس المآزق التي سبق وأن وضع السلطان غالب بن محسن الكثيري نفسه فيها، بهجومه المتسرع على المكلا وعلى الشحر.

إن التاريخ – كما يقال – يعيد نفسه ... بيد أنه في هذه المرة سوف يعيد نفسه متخذاً جانب العدو المشترك، الكثيري.

إن أنباء الانتصارين اليافعيين في الشحر، وانتصار يافع في البقرين قبل ذلك، قد سرت في وادي حضرموت سريان النار في الهشيم الجاف، فالناس تتحدث عن يافع وعن

الرويلة وعن المدافع القعيطية قاذفة الرعد القاصف.

مثل هذه الأحاديث تصدر إما عن خصوبة خيال أو عن ذعر مستتر، لذلك فإنها لا تكتفي بغير التجسيم للحقائق، ولذلك فلا يحسن بالنقيب صلاح والجمعدار عوض أن ينخدعا بهذا الترويج السرابي لحقيقة قوتهما وموقفهما من نواحيه العامة.

وقدم النقيب صلاح إلى الشحر في الأسبوع الأول من رجب ١٢٨٥هـ وتحدث إلى الجمعدار عوض بكل ما ساوره من قلق مؤكداً كل ما تضمنته رسائله إليه من قبل[١].

اقترح النقيب صلاح إرجاء فكرة الحملة إلى أن تعطى ما تستحقه من دراسة، واقترح أن يوطد القعيطي مركزه في الشحر، محاولاً ضم قبيلة الحموم إلى جانبه وربط حبل الود والصداقة معها، واقترح بديلاً عن الحملة، القيام بحروب موضعية في مناطق حساسة، لمشاغبة الكثيري في الوادي لاستنزاف الطاقة الكثيرية تدريجياً، ثم – بعد وقت – إعادة النظر في القيام بحملة كبرى عليهم في سيئون وتريم، إذا اقتضى ذلك أمن الإمارتين القعيطية والكسادية.

واقترح إدخال آل تميم والمناهيل في حرب عصابات ضد الكثيري في تريم لحصر الكثيري بين قارة الصناهيج، في الشرق، وقرية الحزم، في الغرب، وذلك بسد منافذ وادي عدم عليهم واستقطاب الوحدة الشنفرية بعزل آل جابر عن القوة الكثيرية الرئيسية. واقترح تكتيل العوابثة لسد منافذ وادي بن علي، على آل كثير.

وواضح أن النقيب صلاح كان يهدف إلى تمييع فكرة الحملة على آل كثير في الوادي.

ولكنه كان كالمؤذن في مالطة!

---

(١) فحوى ما جاء بهذه الصفحة وما بعدها مأخوذ من مذكرات النقيب عمر ووثائق آل الشيخ أبي بكر.

لقد وجد أمامه كتلة من التصميم . . . إن (البرمكي) أبى إلا أن ينطلق وليكن ما شاءت الأقدار !

لقد عقد الجمعدار عوض العزم على المضي قدماً في تنفيذ الخطة مهما كانت التضحيات، ولو أدى الأمر إلى القيام بها منفرداً.

وتذكر الجمعدار عوض نصيحة المحامي الهندوكي ... أن عليه أن يبث الحيوية في نصوص الاتفاقيتين اللتين أبرمهما مع النقيب صلاح.

إن الجمعدار عوض يرى بعض الوجاهة في تخوفات النقيب صلاح، ولكنه لم ينظر إلى تلك التخوفات إلا على أنها مجرد هواجس أملاها علو السن وضعف الشيخوخة المبكرة في زميله النقيب[1].

إن ضعف الشيخوخة كعقال البعير، يمنع المرء عن الانطلاق، وعلى أي حال، فإن كلمة العقل مشتقة من كلمة العقال — هكذا يقال.

وخلال المجادلة مع النقيب صلاح، كانت تعلو وجه الجمعدار عوض ذا التقاطيع المنغولية الشامتة، مسحة من الغضب، وتخالط لهجته الحضرمية شائبة من لكنة هندية وذلك ما يعاوده حين تغمره سورة الانفعال أو الهيجان.

ومع ذلك، استطاع الجمعدار عوض أن يقنع النقيب صلاح بأن نكوصهما عن الإقدام على الهجوم فيه هزيمة حقيقية لهما من الناحيتين المادية والأدبية، لا تقل وبالاً عليهما من أية هزيمة متوقعة في الوادي.

وأضاف الجمعدار عوض، إن الكثيري إذا لم يوقف عند حده، فإنه سوف يغزو

---

(١) في هذه الآونة كان النقيب صلاح قد بلغ من العمر الثامنة والخمسين، وكان الجمعدار عوض في سن الثالثة والأربعين.

الشحر والمكلا، مهما طال الزمن، لأن آل كثير ينزلون الاستيلاء على هذين الثغرين الهامين، أو على أحدهما، على أقل تقدير منزلة عقائدية لا يعتورها شك أو تخاذل.

إن السلامة العامة، للإمارتين الكسادية والقعيطية، والحيطة وبُعد النظر — كل هذه — تقضي بتحطيم الكثيري في الوادي.

فعلى يافع أن يختاروا بين أمرين لا ثالث لهما: إما أن يلقوا جانباً من البضاعة الغالية من على ظهر السفينة إلى البحر لينقذوا السفينة وبحارتها وما تبقى بها من بضاعة، وإما أن يحافظوا على البضاعة كلها فيخسروا السفينة مع كل من فيها وما فيها.. تلك معادلة مجازية ولكنها تمثل الحقيقة في أبسط صورها من وجهة النظر القعيطية.

على يافع أن يستعذبوا الموت في سبيل الحياة . . . فالدنيا صراع، وفي حلبة هذا الصراع قضت قوانين الحياة بأن لا يعيش الضعفاء، وأن كل من أراد العيش ضعيفاً فلن يكون له من عيشه هذا إلا أن يلتهمه الأقوياء.

هذه سنة الكون، وليس من حق النقيب أو الجمعدار الاعتراض على سنن الكون الراسخة.

إن يافع لن يكسبوا أية حرب إذا التزموا، دائماً، جانب الدفاع، فلا بد من المغامرة الهجومية في حروب وقائية، وإن كل مغامرة لها جانبها المضيء وجانبها المظلم، غير أن جانباً مضيئاً واحداً في أي مغامرة يساوي ألف جانب مظلم فيها.

يافع مهددون بالفناء في حضرموت أو الزوال منها، وإنهم إذا تركوا لعدوهم اختيار الزمان والمكان الملائمين له لمداهمتهم، وبذلك وضعوا في يده عامل المبادأة، فإنهم سوف يصبحون عشيرة مستضعفة، شأنها شأن بقية العشائر المستذلة بحضرموت، وما أكثرها وأشقاها.

فإن أصبح شأن يافع هكذا فإنهم سيكونون حديثاً تاريخياً، مثلهم في ذلك مثل الإباضيين أو البرتغاليين أو الإماميين[1]، الذين طاف وجودهم بصفحة البلاد الحضرمية برهة من الزمن ثم تلاشى ذلك الوجود وكأنه لم يكن.

ونظر النقيب صلاح إلى الجمعدار عوض وهو يتحدث، ومن عادة الجمعدار عوض أن يجمد كالتمثال الأصم حينما يندفع متحمساً في الحديث. كان يتحدث بصوت خافت، وكأنه يخرج من أسفل حنجرته، ويتحدث عاضاً على نواجذه فتتحرك شفتاه وتقوم تقاطيع وجهه المنغولي المتجهم بجميع الحركات العضلية التي يؤديها الخطباء المفوهون، لكنه كان قوي العارضة، تترك كلماته المحرقة آثاراً بليغة في نفوس سامعيه.

كان الجمعدار عوض قليل الحديث جم التفكير، وهو أقل حديثاً مع من لا يعرف سلوكهم وطباعهم، وإذا تحدث إلى شخص من الذين يعرف دخائل نفوسهم، ركّز حديثه على نواحي الضعف فيه، فلا يلبث سامعه حتى يستكين له، فيحركه أو ينطقه كيفما أراد، وكأنه ذهب به في نومة مغناطيسية عميقة.

لقد لمس الجمعدار عوض من النقيب صلاح أوتاراً حساسة.

إن النقيب صلاح لا يقل حرصاً على الوجود اليافعي عن الجمعدار عوض، إنه يافعي قح.. وهو بهذه النقاوة اليافعية يتطاول في داخلية نفسه على الجمعدار، ولقد بلغ إلى مسامع الجمعدار أن النقيب صلاح يقول عنه أنه ابن الهندية، وأن الجمعدار لا يقيم وزناً لهذه المفاخرة العنصرية، ويعلم أنها شنشنة حضرمية بدائية مصدرها الجهل بأحوال الأمم الأخرى وبما تدعيه أمم الأرض لنفسها من عراقة في المنبت وسمو في الطباع، لقد كان

---

(١) الوجود الإباضي بحضرموت استمر من ١٢٩هـ إلى ٧٠٠هـ.

الوجود البرتغالي من ٩٢٩هـ إلى ٩٨٤هـ.

الوجود الإمامي الزيدي من ١٠٦٩هـ إلى ١٠٩٣هـ.

الجمعدار معولاً فقط على استغلال هذا الضعف في النقيب صلاح، ولعله نجح فيما قصد إليه.

أجل: النقيب صلاح يرى نفسه كالسيف المسلول، وأن قيمة السيف لهي في أن تلحق به الفلول أو أن تنكسر صفحته على متون الأبطال، وليست في أن يترك ليعلوه الصدأ.

لقد ألفى النقيب صلاح نفسه متجاوباً مع الجمعدار بطريقة مسرحية، وكأنه متدرع بلامة فرسان القرون الوسطى.

إذن، فالجمعدار عوض كان على حق في كل ما قاله.

وهكذا صمم البطلان – القعيطي وأخوه الكسادي – على خوض المعركة القادمة.

إن الشنفري يجب أن يباد، وفي عقر داره ... سيئون!

وتذكر النقيب صلاح بيت شعر من قصيدة شعبية قالها صديقه المقدم صالح محسن الشعموطي اليافعي في مدح الجمعدار عوض .. تذكر قوله:

عوض بن عمر مقدام يافع إذا سرى ❖❖ وان قد سرى يقضي ليافع شؤنها

ومرت على محياه سحابة تفاؤل خفيفة، وفي الواقع كان النقيب صلاح جم التفاؤل بأشعار الشعموطي . . . وعندما ذكره عمه النقيب عبدالله بأن الشعراء لا يتبعهم إلا الغاوون قال قولته المشهورة (ذي ما عطاه ربه قلب نحنا مابا نصلح له قلب) أي أننا لا نستطيع جعل الجبان شجاعاً، وبلع النقيب عبدالله هذه الإهانة ولم يرد بشيء[1]

(١) من وثائق آل الشيخ أبي بكر بن سالم مولى عينات.

المغامرة الكسادية القعيطية الفاشلة

حشد الجمعدار عوض لهذه الحملة ثلاثة آلاف جندي من يافع التلد ويافع الغرباء والرويلة والحاشية وآل تميم وقبائل أخرى مجندة من مقاطعات حضرموت الغربية.

كانت هذه الحشود مجهزة بالمدافع والأسلحة الخفيفة، وبكل ما تحتاج إليه من زاد وعتاد وذخيرة.

واشترك النقيب صلاح في الحملة بخمسمائة مقاتل من أتباعه وحاشيته، وتولى قيادة الفرقة التي اتخذت طريقها من الشحر إلى شبام، مارة بطريق وادي الحاضنة[1]، وكان يرافقه كما اتفق على ذلك من قبل، الجمعدار عوض بن عمر القعيطي.

وتولى المقدم علي بن صالح الجهوري قيادة الفرقة التي اتخذت طريقها من الشحر إلى تريم مارة بوادي الغلاغيل وعقبة العرشة.

وقام كل من محمد وعبدالله ابني الحاج الجمعدار عمر بن عوض القعيطي، اللذين كانا مقيمين بالقطن، بحشد بعض القبائل المجندة الموالية، لحماية مسيرة الزحف الغربي، واتخذا مقر قيادتهما في قرية العقاد غربي شبام.

وخلافاً لما اعتاده حتى في تحركاته العسكرية الثانوية، لم يحاول الجمعدار عوض إخفاء سر هذه العمليات، بل إنه أوعز بإشاعة أخبارها، وكان الناس يشاهدن المؤن تصل

---

(١) اتجهت الحملة من الشحر إلى ريدة الجوهيين، ثم اتجهت غرباً إلى أرض الكراديس العوابثة صاعدة عقبة الصويغرة، ثم اتجهت شمالاً جاعلة وادي حبظ على مسيرة الزحف، حتى أتت عقبة المقعدة فانحدرت منها إلى وادي الحاضنة متخذة طريقها إلى ساحة الجهاورة ثم العنين ثم العقاد فشبام. «من رسالة النقيب عبدالله بن عبدالحبيب الكسادي إلى ابن أخيه ناجي بن علي الكسادي مؤرخة ٥ شعبان ١٢٨٥هـ».

تباعاً إلى شبام تمهيداً لوصول الحملة إليها، وتمشياً مع فرط الثقة الذي كان طابع هذه العملية، عيّن الجمعدار عوض الأسبوع الذي ستصل فيه الحملة إلى شبام.

ووصلت الحملة في موعدها المحددة، وكان ذلك في اليوم الثالث من شهر شعبان ١٢٨٥هـ، واتخذت قيادتها العامة مقرها في سحيل شبام.

أما ما جرى بعد ذلك فنترك الحديث فيه للمؤرخ الحضرمي الأستاذ سعيد عوض باوزير، حيث يقول[١]:

«وفي مستهل[٢] شعبان ١٢٨٥هـ بدأوا هجومهم فهاجمت الموسطة وآل تميم ونهد وقبائل القبلة دار الهاجري والمحايل وقسبل وهي حصون الدفاع الغربية لسيئون، واخترق آل الظبي بقيادة أحمد عامر الحضرمي ويافع الجبل المسيلة مستهدفين سيئون، وهاجم الهنود ومماليك القعيطي وأخلاط القبائل بحيرة وهدّامه – المحترقة – فاحتلتها بعد مقاومة بسيطة من حامية هدامة، وكانت مهمة هذه الفرقة المحافظة على خط الرجعة وتأمين المواصلات لمهاجمي سيئون.

أما الجيش الزاحف بطريق عقبة العرشة[٣] بقيادة علي صالح الجهوري، فكان هدفه احتلال تريم ومشاغبة آل كثير من الخلف.

لقد كان هذا الجيش الكثيف مزوداً بأحسن الأسلحة وكامل المعدات، وكانت الخطة الحربية التي وضعت له محكمة ومنظمة، ولكن الزمام كان قد أفلت من يد القيادة العامة واختلف الجنود وتنازعوا ولم ينفذوا أوامر القيادة العليا، ودبّ إلى صفوفهم التخاذل

---

(١) من صفحة (٢٣٠) إلى صفحة (٢٣٢) من كتابه «صفحات من التاريخ الحضرمي».

(٢) بدأ الهجوم في الأسبوع الثاني من شهر شعبان ١٢٨٥هـ.

(٣) في الأصل مذكور «عقبة الفقرة» وهو خطأ.

وسوء النية، فكانت النتيجة لذلك هي الهزيمة والانسحاب، وتكبّد الخسائر في الأرواح والمعدات.

فقد وصلت طلائع مهاجمي سيئون حوالي تريس[1] وكان كل شيء يبشر بنجاحهم لو نفذت الخطة المرسومة، ولكن إخوانهم من الموسطة تحت دافع من تأثير الحسد والأنانية بدأوا يتخاذلون زاعمين بأن احتلال سيئون لن يستفيد منه سوى آل الظبي الذين سيصبحون حكام المدينة وسادتها فما لهم يقدمون أرواحهم ثمناً لغنيمة ليست لهم؟ ألا يكفي أنهم خلصوا مدينتهم شبام من أيدي خصومهم؟ ومع ذلك فهم يرون آل كثير يستميتون في الدفاع في المعارك التي خاضوها بسبب وجود القوة الرئيسية منهم هناك ولأنهم يعتبرون المعركة معركة حياة أو موت بالنسبة لهم، فدبّ الفشل في قبائل الموسطة وانسحبوا من مراكزهم الأمامية دون أن تلحق بهم أية خسارة، وبذلك تمكن آل كثير من ضرب مهاجمي سيئون من الخلف بغتة فانهزموا، وبانهزامهم انقطع خط الرجعة على مماليك القعيطي والرويلة ومن معهم فانسحبوا بعد أن قتل منهم سبعون وجرح أكثر من أربعين، ولولا مهارة قائد هذه الفرقة لم ينج منها أحد، وتعرف هذه المعركة بمعركة هدامة.

أما الفرقة الزاحفة إلى تريم بطريق عقبة العرشة[2] فقد طمع الحموم فيما معهم من مؤن وعتاد من جهة، وأحبوا مساعدة آل كثير من جهة أخرى، فأوعز المقدم ابن مجنح[3] – زعيم بيت علي – إلى البدو في قافلة الحملة أن يتخلوا عن القافلة، ففعلوا وهاجمها برجاله في المكان المسمى الغلاغيل فجأة، فقتل القائد علي صالح الجهوري، وابنه عبدالقوي، وعشرون من يافع وانهزم الباقون تاركين جميع ما في القافلة من أقوات وعتاد

---

(١) الواقع أنهم وصلوا إلى قرية «سوم بن همام» الواقعة بين سيئون وتريس.

(٢) في الأصل مذكور «عقبة الفقرة» وهو خطأ.

(٣) المقدم سالمين بن حسن بن مجنح العليي.

حربي، وتسمى هذه الحادثة بواقعة الغبيضات.

وكان من أبرز القتلى في حملة سيئون القائد الباسل أحمد بن عامر الحضرمي فقد احتل قارة آل عبدالعزيز بجيشه المنسحب من هدامه، ولكن حصن الصقعان ظل يدافع حتى سقط القائد صريعاً في الميدان فلاذ جنوده بالفرار إلى شبام، وهكذا قضي على تلك الحملة الكبيرة والاستعداد الهائل بالفشل الذريع.

ومما يذكر بهذه المناسبة أن النقيب صلاح بن محمد الكسادي لم يقم بأي دور إيجابي في هذه الحملة هو الآخر، فقد كان يتوجس شراً من مطامع القعيطي التي لا تقف عند حد ويرى أن انتصار القعيطي في هذه المعركة الحاسمة ليس في صالحه، ثم هو في نفس الوقت يخشى أن تهاجم المكلا وهو على رأس أكثر جنوده في داخل حضرموت، وكان ذلك من بين عوامل الهزيمة» ا.هـ.

وتبخرت أحلام الجمعدار عوض . . !

إن الهزيمة في هذه المعارك الفاصلة كانت، من ناحية أخرى، انتصاراً للنقيب صلاح في مجال الرأي وبُعد النظر.

ولقد خابت آمال الجمعدار عوض في الرويلة وفي الضبط والربط الذين قيل إنهم كانوا يتحلون بهما. ومع ذلك فقد صمتت مدافعهم إلى الأبد[1].

وطفت على السطح الحزازات اليافعية، والواقع أن روح الهزيمة هي التي تبرز للعيان في مثل هذه المواقف كل المساوئ الكامنة في الرجال، فإذا كان يافع الموسطة قد نفسوا على إخوتهم آل الظبي التمتع بالنصر المحتمل في سيئون، فذلك لأن المقاومة الكثيرية الباسلة هي التي جعلتهم يتذرعون بمثل ذلك العذر الكسيح.

---

(١) بعد هذه الحادثة سرّح القعيطي القسم الأكبر من الرويلة من جيشه وأعادهم إلى الهند.

لقد فقد الجيش اليافعي وحدة المشاعر، أو هكذا أرغمهم آل كثير أن يشعروا بهذا التمزق المخزي.

كان يافع في حربهم وسلمهم وحدة متراصة، وكانت قضيتهم قضية مشتركة، وها هم اليوم يقسمون أهدافهم إلى سيئون وشبام، ويقسمون كفاحهم إلى موسطي وظبيي.

إنها الهزيمة . . . وما حاقت الهزيمة بقوم إلا وأوجدت بين صفوفهم أكثر من سبب للفرقة والانحلال.

والحقيقة، أن صوت العقل كان قد ضاع، في غمرة الجدل بين النقيب صلاح والجمعدار عوض، قبل خروج الجيش اليافعي من الشحر.

لقد انتصر الهوى – هوى الجمعدار عوض – على حكمة النقيب صلاح . . . انتصر الجمعدار عوض على النقيب صلاح في حلبة الهرجلة العاطفية، وهال التعصب للنزوة التراب على الرويّة وصدق الإحساس بالمسؤولية.

ونعود إلى شاعرنا الشعبي المعلم سعيد عبدالحق ونستمع إليه من قصيدة، أرسلها تهنئة للسلطان غالب بن محسن الكثيري بالنصر المؤزر على القعيطي والكسادي، حيث يقول في تلك القصيدة وهي سبعون بيتاً:

خرج عوض لي عا الكثيري جهز ... يبغا منازل بأهلها محلوله
هو لي عصب عصبه لبلده وأهلها ... احياء، ظني قد دحق معقوله[1]
صاب الفشل أقوامه اللي خرجت ... عالوعد وصلت والقبل مغفوله[2]
وصل على وعده عوض ما خالف ... وحصل اشباك البلاء معدوله[3]

---

(١) عقله.

(٢) القبائل غافلة عن أمرها.

(٣) مصنوعة ومنصوبة بإحكام.

سيـــول فتكت والكسادي قبلها ... مـا قـايس ان حـد بايـرد سيولـه
يافـع جبـل يافـع ويافـع حضرموت ... والهـند لـي منـه الكبد منغولـه[1]
مـن الرويلـة لي تضيم أفعالهـم ... غـلاظ لـي ما يعـرفـوا التهلوله[2]
عذيـوا بشـرب الخمر ظاهر فعلهم ... ومـن حمـل[3] منهـم دحـق مقتولـه
ارتـج كم مـن قلب مـن مخرجهم ... والخلق في وادي العجل[4] مفشوله[5]
مـن قوم ما تحصى عدد في دفتر ... شافـوا فعـايل منهـم مجمولـه[6]
حملـوا[7] وراد الله مـا قـد راده ... وافتشلت القـوم الـذي منقـولـه
حتمـاً على الله كـل مـن استعجل ... يلقى الفشل من سيرته المعجولـه
ذا سـالف الدنيـا ومـن هو فيهـا ... مـن كان في دنيـاه يأخذ طولـه

ثم أدار الشاعر القول على آل كثير، قائلاً:

همدان ظنـي زيـن فـي مقنصهـم ... كل وسط وشره[8] ضربن وعولـه
همـدان كـل في حلالـه طلـق ... كم من جمل يوشي بثقل احموله
وحلفـوا أن لاحـد يولـي مدبـر ... واتت جمال الثقل حل احمولـه
عبود بن صالح[9] وصل باصحابـه ... وباجـري بعـده فـرح بوصولـه

---

(١) الأكباد موجعة، ويقصد بالهند الرويلة كما سيأتي تفسيره في البيت اللاحق.

(٢) التهلولة: قولة «لا إله إلا الله».

(٣) هجم.

(٤) تقول بعض الروايات أن وادي حضرموت يسمى بوادي العجل لكثرة ما فيه من عجل الآبار السائبة.

(٥) في حالة قلق واضطراب.

(٦) أفعال جميلة، ويقصد نصرهم في البقرين والشحر.

(٧) هجموا.

(٨) أحبال أرباع الشبك وكنى بها عن الشبك.

(٩) مقدم آل جابر.

والعامري، وأما الكثيري قوس ... ما قال لي ماحد ظهر وصوا له
كشف المعاور زيدتهم همه ... والجيد برز للشداد فحوله
ما غير همدان الذي شاقونا ... بالجود واشفوا كبدي المعلوله
هم قالوا السلطان عضوا منا ... وابدى لهم بالوافيه وابدوا له
وفوق ذلك عارفين الدوله[1] ... ان القعيطي مقويات ارجوله
فلا المدافع رجها خوفهم ... ولا الحوامل[2] منها مشغوله
وردوا السيل البعيد المفرع ... والشارة أمست فاترة مفصوله

إلى أن قال يصف الحالة في المنطقة الكثيرية بعد هزيمة القعيطي والكسادي:

عادت على وادي الكثيري تبرق ... سيله سقى الوادي بدم اسيوله
أسقي المواطي فيه واسقى الرافع[3] ... يهناه رايته[4] أصبحت معموله[5]
الأرض طابت له وطاب اجناها ... حتى تبارك منها محصوله

إن وصف المعلم عبدالحق شهادة لها مغزاها في صالح الكثيري، ذلك لأنه كان من الذين يكنون للجمعدار عوض وللنقيب صلاح مودة خاصة.

والمعلم عبدالحق هو حليف آل سِلْمهْ، إحدى الفخائذ التميمية، ويعتبر اللسان المنافح عنهم وعن يافع أبان المعارك الحربية التي كانت السبب في هزيمة وزوال ابن غرامه وآل عبدالقادر وآل همام اليافعيين من منطقة تريم، لكنه إزاء الهزيمة النكراء التي حلت

---

(١) سلاطين الكثيري – هكذا يشار إليهم في حضرموت الداخل.

(٢) النسوة الحوامل، وكان قد أشيع أن قصف المدافع القعيطية يجهض النسوة الحوامل.

(٣) الأرض المنخفضة والأرض المرتفعة، دليل ضخامة السيل، ويقصد شمول النصر الكثيري.

(٤) الأرض التي سفح عليها ماء السيل.

(٥) أي محروثة ومزروعة.

بالقعيطي والكسادي، لم يقوَ على مجافاة الواقع . . . ولقد عُرف المعلم عبدالحق رحمه الله بصدق الخبر وأمانة الوصف في أشعاره البطولية.

ولم ينسَ العلم في قصيدته هذه صديقه النقيب صلاح وما حلّ أو سيحل به من أذى من جراء المغامرة القعيطية، فقال:

سوى علي في القوم لي ما أعرفهم ... إن جات ولا ليتها مشلوله
معادنا لا من صلاح محمد ... مدري على من بايقع تبتوله[1]

لقد اختار الله[2] المعلم عبدالحق إلى جوره قبل أن يعلم «التبتول» الذي «وقع» للنقيب، ولا ريب في أنه سيكون من الممتع والمفيد للأجيال القادمة لو أن العمر امتد بالمعلم، ترى ماذا عساه قائل لنا لو علم أن صديقه النقيب تعرض بسبب هذه الحملة العسكرية للعديد من النكبات، منها أن الأحوال بينه وبين أخيه القعيطي ساءت لدرجة مؤسفة جداً، وأنه فقد في النهاية إمارته بسبب السير خلف المطامع العسكرية، وكأنه كما قال الحريري صاحب المقامات: «سعى ليصطاد فاصطيد».

أما الهزيمة التي حلت بالفرقة الموجهة إلى تريم تحت قيادة المقدم الجهوري، فقد أفرد لها المعلم عبدالحق قصيدة أبياتها خمسة وتسعون، شحنها بالتهكم والسخرية، وقد أجرى في بعض أبياتها حواراً بينه وبين المخبر الذي رافق الفرقة منذ خروجها من الشحر ونقل إلى الشاعر نبأ اندحارها. قال رحمه الله:

---

(١) مخرجه وخلاصه من المأزق الذي وضع نفسه فيه.

(٢) توفي المعلم عبدالحق عام ١٢٨٩هـ. وقد أطلق عليه لقب «المعلم» لأنه كان صاحب مدرسة قرآنية للأطفال في دمون، وكان حكماً مرموق المنزلة في الشئون القبلية. وتعتبر أشعاره من أجمل الأشعار لأنها بما تتصف به من عذوبة وسلاسة وتعبير حضرمي أصيل، أصبحت مدرسة تأثر بأسلوبها العديد من الشعراء الشعبيين الذين عاصروه أو أتوا من بعده.

هت في الذي للحدر[١] خرجوا وامتلا منهم وعائي[٢]
قال، الذي خرجوا إلى حدراء؟ أنت قف واسمع ندائي
من كثرهم وديت باعطي من مسورتهم[٣] ملائي
كذلك آلات الحروبة منها احترقت حشائي
والشمع والأكفان، صدقني لأن صدقي دوائي
والخمر يا أهل الخمر، بالله لا يقع منه قنائي[٤]
والوعد للغناء[٥]، ومن يرجع يقع له كسر فاني
كلن تكلم قال فيها القابلة قوتي ومائي
ذا يا معلم : مادريت إلا وذي الزعقة قفائي
زعقة مَعَالجَة[٦] عظيمة، قلت ياخيبة رجائي
وضاع قلبي والطريق أيضاً وقع منه اعتمائي
والمحزمة[٧] ضاعت، رجعت اعطف على العورة ردائي
ما فادنا بيعي ولم يربح من البندر[٨] شرائي
مبعد وقع لي مثل ذلك يا معلم في صبائي
لو نا قبيلي كان با قاتل على شركة[٩] حذائي

---

(١) الحدر وحدراء – أسفل وادي حضرموت، وضده علوي. وقد سبق ذكرها.
(٢) البلاد، ويقصد الشاعر كثرة عدد رجال الفرقة، وكانوا (٧٠٠) مقاتل.
(٣) سيرتهم وتصرفهم.
(٤) كأسي.
(٥) هكذا ينطقها عامة الناس وكذا وردت في بعض الأشعار الشعبية بضم الغين، وهي مدينة تريم.
(٦) ضجة .
(٧) إزار.
(٨) البندر : أي الشحر.
(٩) شراك النعل، ويشير الشاعر إلى أن هذه الفرقة لم تبدِ مقاومة تذكر في وجه القتل والنهب اللذين تعرضت لهما.

واسفك دماء من كان حل الفعل[1] بايسفك دمائي
وان طال عمري في مهونة[2] ريت[3] له يقصر مدائي[4].

(١) ينطقها عامة الناس بضم الفاء، وقد تنطق عند البعض بكسر الفاء.
(٢) الهوان والمذلة.
(٣) ليت.
(٤) عمري.

مضاعفات الفشل

وعاد النقيب صلاح إلى المكلا يجر خلفه ذيول الفشل . . .

لقد خسر سمعته وعدداً كبيراً من رجاله، بينهم عمه النقيب علي بن عبدالحبيب الكسادي، والد النقيب مجحم بن علي الكسادي القائد العام للقوات الكسادية، وأحد شيوخ آل كساد ومحل احترام وتبجيل النقيب صلاح[1]

فما هو الذي خرج به النقيب صلاح من هذه الفتوحات أو الغزوات العسكرية؟

لاشيء!!

اللهم إلا الدَّين المتراكم الذي بلغ الآن حسب المزاعم القعيطية، مائة وستين ألف ريال، والضعف الملحوظ في قواته المسلحة، والعداء المستحكم بينه وبين آل كثير، وتعكير أمن الإمارة الكسادية على يد القبائل المحيطة بالمكلا نتيجة للهزيمة الكسادية في وادي حضرموت، واشتداد المقاومة الدوعنية لوجود الحامية الكسادية في وادي دوعن.

وغدا النقيب صلاح منددأ بمواقف الجمعدار عوض وبتهوره، وكان يصب عليه في مجالسه جام غضبه.

واختلت في عين النقيب صلاح موازين التعاون الكسادي – القعيطي، وباتت الرابطة اليافعية في نظره حديث خرافة.

لقد أدرك النقيب صلاح، من جديد، أنه كان جواداً أصيلاً، ولكنه اليوم أصبح خيل سباق قديم مستنفذ الأغراض منهوك القوى، ذلك لأن القعيطي امتص كل ما كانت

---

(١) وجرح في هذه المعركة النقيب عبدالله، عم النقيب صلاح بن محمد الكسادي، ومات بالمكلا متأثراً بجراحه.

به من حيوية، وتركه نفاية لا نفع فيها.

أما الجمعدار عوض، فقد أصيب على إثر الهزيمة بالتهاب حاد في المفاصل ألزمه الفراش شهراً كاملاً.

وبعد أن تماثل للشفاء، لم يطق البقاء بحضرموت، وأدرك أن الموقف من نواحٍ عدة يتطلب سفره إلى حيدرآباد، وأن بقاءه بحضرموت سيكون، بالنسبة له، أشبه بطعنة على جرح لم يندمل بعد، سيما وأنه قد صعب عليه تبرير هزيمته لأعوانه بصورة مقنعة.

وفي شوال سنة ١٢٨٥هـ غادر الجمعدار عوض ميناء الشحر قاصداً بمبي، ثم حيدرآباد، بعد أن سلم مقاليد الأمور لشقيقه الأمير عبدالله بن عمر القعيطي الذي حلّ محله في الشحر.

وثارت ثائرة آل كثير من جديد، وابتدوا يستعدون لغزو المكلا في عام ١٢٨٦هـ مستعينين من جديد بالأتراك.

وبلغت أنباء الاستعدادات الكثيرية إلى النقيب صلاح، فلم يول وجه شطر القعيطي، ذلك لأن حوادث الأيام الماضية أنسته الطريق المؤدية إليه، فاتجه إلى حكومة عدن طالباً حماية الحكومة البريطانية في رسالة وجهها إلى حاكم عدن مؤرخة ١١ يونيو ١٨٦٩م.

ولم تكن الحكومة البريطانية راغبة في ذلك الحين في السيطرة على الإمارة الكسادية، ولكنها اتقاء للتدخل التركي في شئون حضرموت، وكان تدخلاً اتخذ طابعاً جدياً وخصوصاً بعد النكسة الكسادية القعيطية في وادي حضرموت، أجرت اتصالات دبلوماسية مع وزارة الخارجية التركية طالبة التوقف عن مساعدة الكثيري وعن التحرش بالكسادي. وكان لبريطانيا ما أرادت.

ولأول مرة في تاريخ حضرموت، ابتدأ الإنجليز يستغلون الخصومات الداخلية في القطر الحضرمي لبسط نفوذهم عليه، بحجة إيصاد الباب في وجه التدخل التركي في شئون حضرموت.

وفي عام ١٢٨٧هـ استعان القعيطي بآل تميم والمناهيل لمشاغبة آل كثير في تريم، وقد استطاع بنو ظنه بمساعدة القعيطي الاستيلاء على أجزاء من مدينة تريم. ويستعاد إلى الأذهان أن هذه المشاغبة كان قد اقترحها النقيب صلاح للجمعدار عوض كبديل للحملة الفاشلة، ولم يصادف الاقتراح قبولاً آنذاك لدى الجمعدار.

وفي هذه السنة توفي الأمير محمد بن عمر القعيطي بالهند، ولحق به في نفس العام إلى رحمة الله السلطان غالب بن محسن الكثيري[١].

وأخذت صحة النقيب صلاح[٢] في التدهور، وفي الثالث من ربيع الأول ١٢٩٠هـ الموافق للحادي عشر من مايو ١٨٧٣م توفي إلى رحمة الله، تاركاً الدنيا للذين كتب عليهم في الأزل الاكتواء بنار مطامعها.

---

(١) ولد السلطان غالب بن محسن الكثيري سنة ١٢٢٣هـ، وكان نسبه متصلاً بالسلطان عبدالله بن عمر بن بدر أبي طويرق، ولذلك سميت الدولة الكثيرية الثالثة «دولة آل عبدالله» لأن الدولة الكثيرية الأولى تبتدئ بالسلطان علي بن عمر بن كثير عام ٩١٤هـ، والدولة الكثيرية الثانية تبتدئ بالسلطان بدر بن عبدالله الكثيري «بو طويرق» عام ٩٠٢هـ، والدولة الكثيرية الثالثة تبتدئ بالسلطان غالب بن محسن عام ١٢٦١هـ.

(٢) ولد النقيب صلاح عام ١٢٢٧هـ.



الفصل الثاني

النقيب عمر بن صلاح الكسادي على مسرح الأحداث

رواية النقيب عمر عن أسباب النزاع الكسادي القعيطي

رواية الجمعدار عوض عن أسباب النزاع الكسادي القعيطي

اتفاقية مناصفة المكلا بين الكسادي والقعيطي

اتفاقية التعاون الكسادي القعيطي

مناقشة الاتفاقيتين

تطور النزاع الكسادي القعيطي بين ١٨٧٣ و ١٨٨٠م

معركة المِشْراف

القعيطي يحتل غيل باوزير

عمليات بحرية بين الكسادي والقعيطي

هدنة السنتين

اتفاقية صلح المسنّدة

القعيطي يحتل الديس والقرن وشَرْمَه

علاقة القعيطي بحيدرآباد

المساعي لتجديد الهدنة

اقتراحات لحل النزاع الكسادي القعيطي

القيعيطي يحتل بندر بروم

النقيب يهدد بالتخلي عن إمارته

معركة التخم

تغييرات قيادية قعيطية

الإمارة الكسادية في سنتها الأخيرة

التمهيد لفرض السيطرة البريطانية على حضرموت



النقيب عمر بن صلاح الكسادي على مسرح الأحداث

توفي النقيب صلاح، وخلفه على العرش ولي عهده النقيب عمر بن صلاح الكسادي، في اليوم الذي مات فيه، وكان عمره إحدى وأربعين سنة[1].

ورث النقيب عمر عن أبيه معضلات عويصة لم تساعده الأقدار على حلها طوال مدة حكمه، وكانت النتيجة النهائية أن أودت تلك المعضلات المستعصية بإمارته، فخرج هو والذين آثروا اللحاق به، منفياً من بلاده ومسقط رأسه هائماً على وجهه، هارباً في الأرض لا يعرف له اتجاه ردحاً من الزمن.

اعتلى النقيب عمر عرش الإمارة، ووادي دوعن يموج بالفتن . . . فالقبائل السيبانية ثائرة، ومشايخ آل العمودي ينازعونه السلطة في أجزاء معينة من مملكته الدوعنية، ونائبه النقيب مجحم بن علي الكسادي يقاسي المشاق في إخضاع الثائرين، أو أخذهم بالحسنى، وآل كثير يمدون القبائل المتمردة على حكمه في دوعن بالسلاح والمال ويشجعونهم على الإخلال بالأمن في كل قرية خاضعة له، والأمير عبدالله بن عمر القعيطي يدبر له المتاعب من الشحر في المناطق المحيطة بالمكلا، وذلك بإغراء بعض القبائل بالنهب على السبل العامة وبترويع الرعايا.

لم تكن الإمارة بالنسبة للنقيب الجديد روضة مفروشة بالورود، ولكنها كانت حقلاً مليئاً بالألغام المتفجرة أو القابلة للتفجير في أية لحظة.

إن الإمارة بهذه الحالة المضطربة التي كانت عليها لم تترك له فرصة التفكير بهدوء وإمعان في إعادة تنظيم شؤونها المرتبكة وإصلاح الوضعين السياسي والمالي المتدهورين بها.

---

(١) عن وثائق أسرة النقيب عمر بن صلاح الكسادي.

لقد تقلد النقيب الجديد مسؤوليات الإمارة وكأنه اتشح بوشاح نسج من أسلاك شائكة توخزه في أكثر من موضع لين من جسمه.

ويصل إليه البريد من دوعن حاملاً رسائل[1] مذهلة كان قد استولى عليها نائبه النقيب مجحم، وهي رسائل موجهة من الأمير عبدالله بن عمر القعيطي إلى رجال من قبيلتي القثم والخامعة يحثهم فيها على التمرد والعصيان عليه، وعلى سد الطريق في وجه جنوده العائدين من دوعن إلى المكلا، وعلى الفتك بمن يستطيعون الفتك به منهم.

ولدى قراءته هذه الرسائل لم يصدق النقيب عمر محتوياتها.

هل يحتمل أن يكون القعيطي، حليف والده، متآمراً عليه بهذه الصورة الخبيثة؟

ويحرر النقيب عمر رسالة إلى الأمير عبدالله بن عمر القعيطي مشيراً إلى ما بلغ إلى علمه عن الموقف في دوعن، ويرد الأمير القعيطي راجياً منه عدم تصديق الافتراءات والإشاعات المغرضة — هكذا كان الرد! أن النقيب مطالب بتكذيب عينيه!

وبين آن وآخر، تخطر الخواطر برأس النقيب عمر... منها أن القعيطي الذي ابتدأ مؤامراته على الإمارة الكسادية في أواخر أيام والده المرحوم، لن يتورع اليوم عن التآمر عليه، ولعل القعيطي يستضعفه ولا يقيم له ذلك الوزن الذي كان يقيمه لأبيه النقيب صلاح.

أما أنه الآن أضعف مما كان عليه والده من الناحية العسكرية، فهذا أمر مسلم به، بيد أن القعيطي كان هو السبب فيما آل إليه من ضعف، وأما أن القعيطي يظن أن سيجده لقمة سائغة المذاق، فهذا هو الذي يرفضه النقيب عمر، ويود لو أن القعيطي أعاد النظر في ظنه هذا.

---

(١) عن وثائق أسرة النقيب عمر بن صلاح الكسادي.

إن المصائب لا تأتي فرادى ! !

وتشاء الأقدار أن يموت، في هذه الأثناء، وزيره الشيخ سليمان بن عوض بن شرف، وكان معروفاً بدهائه وحنكته، وولائه وإخلاصه للنقيب، ويحل محله في منصب الوزارة الشيخ سالم بن عمر شماخ، وهو رفيق صبا للنقيب عمر، وصديق ودود للأسرة الكسادية، لكنه لم يكن في كفاءة واقتدار سلفه الشيخ سليمان بن شرف. وكان صديق الأسرة الكسادية الآخر، وهو الشيخ عمر بن سالم قيسان، أحد أعيان المكلا وعقلائها ومستشار مقرب لآل الكسادي من عهد المرحوم النقيب محمد بن عبدالحبيب، طريح الفراش، ولم يعد يقوى على مزاولة عمله في حكومة النقيب إلا في حالات ملحة جداً، وحل محل الشيخ عمر قيسان الشيخ مبارك باني ككاتم سر أول للنقيب عمر، والشيخ مبارك هذا على حداثته، رجل مستنير تلقى نصيباً حسناً من التعليم في مكة المكرمة، وعاد إلى المكلا لزيارة ذويه، غير أن النقيب عمر أعجب به وأغراه بالالتحاق بخدمته.

وكتب النقيب عمر رسائل عديدة إلى الجمعدار عوض بحيدرآباد يشكو إليه تصرفات أخيه الأمير عبدالله بن عمر القعيطي، ولكنه لم يتلقَ رداً على أية رسالة من رسائله.

وفي هذا الجو المكفهر المشبع بحالات القلق والشك، قدم الجمعدار عوض بن عمر القعيطي فجأة إلى المكلا على متن سفينة بخارية إيطالية من الهند، وقد قيل في حينه، إنه وصل معزياً في وفاة المغفور له النقيب صلاح. ومكث الجمعدار أياماً بالمكلا في ضيافة النقيب عمر بالحصن، ثم غادرها إلى الشحر.

وتوقع الناس، بالنظر إلى هذا المظهر الودي، أن تتحسن العلاقات الكسادية القعيطية، غير أن الموقف ازداد سوءاً على سوء.

فما هو الذي جرى، ولماذا كل هذا التوتر في علاقات كان ينبغي أن تكون على خير ما يرام مودة وصفاء ؟

ومرت الأيام . . . وشهد الناس أحداثاً جساماً، غير أنهم لم يجدوا لها التفسير الصحيح، لقد تضاربت الأخبار، وكل من لفق خبراً أطلقه في ساحة سوق المكلا ليتلقفه مروجو الأخبار ثم يطلقونه من جديد بعد أن يكون قد أضافوا إليه شيئاً من عند أنفسهم.

كل هذه الحوادث يتعطش الناس إلى أخبارها الصحيحة ولا يجدون من يشفي غلتهم.

الجمعدار عوض يصل إلى المكلا من الشحر ومعه فرقة من ضباطه وجنوده، ثم تتناثر الإشاعات على إثر وصوله.

ويعلم الناس بعد حين، أن المكلا وبروم قسمتا إلى قسمين، قسم استولى عليه القعيطي، والقسم الآخر بقي تحت حكم النقيب عمر.

لماذا حدث هذا التقسيم، وكيف أمكن التوصل إليه ؟

وينشط هواة الأخبار في المكلا وخارجها، ويذيعون أنباء من كل صنف، فتسير بها الركبان إلى زوايا حضرموت الأربع، فيلبدون السماء بضبابهم الكثيف.

الأمور تحدث هنا فجأة ؟

كلا . . . الأمور لا تحدث هكذا فجأة . . .

إن العوام فقط يتوهمون حدوث التطورات بهذه الكيفية المباغتة، لأنهم بعيدون عن مجرى التطورات.

الحوادث هنا تصدم الناس بواقعها.

أجل، إنها لكذلك، وإن على الناس البعيدين عن مجرى الحوادث أن يلتمسوا لها

التعليل والتفسير، ولو بصورة لَدُنِّيَة .

والحقيقة أن الأمور لا تحدث فجأة في المقامات السياسية . . إن لها مقدماتها ونتائجها، وإنما جهل الناس بتطورات الموقف هو الذي يختصر أبعاد تلك الحوادث ويبرزها مضغوطة وكأنها تعرض كالقصة السينمائية.

فإذا كان الأمر كما ذكر فكيف تدهورت العلاقات الكسادية القعيطية، وكيف قسمت المكلا وبروم قسمين، وكيف احتل القعيطي جزءاً من المكلا ثم أجبر على الخروج من المكلا، وقيل إنه كان خروجاً مهيناً ؟

لنأخذ من أدلة التاريخ المبعثرة هنا وهناك مادة ننسج منها روايتين[1] مترابطتي الأطراف، نجري الأولى على لسان النقيب عمر، ونجري الثانية على لسان الجمعدار عوض، ولن يكون لنا سهم في حبك هاتين الروايتين غير الصياغة الأدبية وما اقتضاه ربط الوقائع وتسلسلها المنطقي، لكي نبرز الحوادث جلية لا غبار عليها.

ومن أولى من هذين الرجلين – الجمعدار والنقيب – بالتحدث عن أحوال فات السابقين الإلمام بها، وأصبح اللاحقون في موقف سيمكنهم من الإحاطة بدقائقها.

إذن، إلى الأسباب الأولى للنزاع الكسادي القعيطي .

(١) من تقرير مؤرخ ٣ جون ١٨٧٩م أرسله حاكم عدن إلى الحكومة البريطانية.

رواية النقيب عمر عن أسباب النزاع

يقول النقيب:

في الساعة الثامنة من مساء يوم الخميس الثامن عشر من يوليو ١٨٧٣م قدم الجمعدار عوض من الهند إلى المكلا، ولم يكن لدينا إشعار سابق بقدومه.

ولدى سماعي الخبر، أرسلت أخي محمد بن صلاح وعدداً من مقادمة يافع والحاشية للترحيب به على ظهر السفينة التي أقلته إلى المكلا.. وعاد أخي مع بقية المرحبين، وذكروا أن الجمعدار عوض سوف ينزل إلى البر في الساعة الخامسة من صباح الجمعة.

وفي الموعد المحدد، ذهبت مع لفيف من أعيان البلاد إلى الساحل لمقابلة الجمعدار.. وطال انتظارنا، وابتدأ الناس يغادرون الساحل إلى الجامع لأداء صلاة الجمعة.

وكنا قد أعددنا للقادم استقبالاً مناسباً، واختل برنامج الاستقبال.

ومن حسن الحظ كان البحر هادئاً، فنزل الجمعدار في الساعة الحادية عشر صباحاً، واعتذر عن تأجيل موعد نزوله وقال إنه كان قد أوفد إلينا من أنبأنا عن عدم رغبته في أي استقبال رسمي، ذلك لأنه أتى للتعزية في وفاة والدنا. والحقيقة أن أحداً لم يأتِ إلينا بخبر منه عن عزوفه عن الاستقبال. وأخذناه إلى الحصن حيث حل ضيفاً كريماً علينا خمسة عشر يوماً، سافر بعدها إلى الشحر.

وحال وصوله إلى الشحر، أرسل الجمعدار في طلب من يدعى سالم بن سالم الحامدي[1] من دوعن، ووصل ذلك الشخص إلى الشحر، ثم ما لبث أن غادرها عائداً إلى

---

(١) هو الشاعر الشعبي المعروف باسم سالم المردوف الحامدي، وهو من فخيذة الشعفيين المنتمية إلى قبيلة الحامديين سكان الجبال، وكان ضابطاً بجيش نظام حيدرآباد تربطه بالجمعدار عوض زمالة في الجيش وصداقة متينة.

دوعن، حاملاً تعليمات من الجمعدار عوض للمشايخ آل العمودي ولقبيلتي القثم والخامعة تثيرهم ضدي.

وقدم القعيطي لآل العمودي والقثم والخامعة المساعدات المالية والحربية، ووعدهم بإخراجي من دوعن شريطة أن يقوموا هم بالتحرش بجنودي المتمركزين بدوعن، وبمنعهم من مغادرة الوادي إلى المكلا، وذلك لكي يتمكن هو من الاستيلاء على نصف المكلا ونصف بندر بروم بدون مقاومة، وفي نفس الوقت، عرض الجمعدار عوض على أولئك البدو والمشايخ – الذين ينفذون تعليماته – المرتبات والزاد والعتاد وكل النفقات التي سوف ينفقونها في القيام بما طلب منهم القيام به.

وبعد أن أدى سالم بن سالم الحامدي مهمته في دوعن، عاد إلى الشحر مصحوباً بعدد من آل العمودي ومن قبيلة القثم، وأنجز الجمعدار عوض كل ما وعدهم به الحامدي. وترتب على ذلك أن قام آل العمودي والقثم، بمساعدة الخامعة، بسد الطريق في وجه جنودي العائدين إلى المكلا.

وكان الأمير عبدالله بن عمر القعيطي قد كتب إلى المقدم سعيد بن سعيد باصره، مقدم قبيلة الخامعة، يحثه ويحرضه على سد الطريق على جنودي ومنعهم مؤقتاً من العودة إلى المكلا، وأرسل له مبلغاً من المال قدره خمسمائة ريال كهدية أولية[1]، وقد استغل القعيطي، لأغراضه الشخصية، النزاع القائم بيني وبين المقدم سعيد باصره.

وأوضح الجمعدار لمقادمة البادية الذين بيننا وبينهم شيء من سوء التفاهم بدوعن، أن يتقدموا إليه بشكوى مني يذكرون فيها أنهم تعرضوا للجور والظلم على يد النقيب مجحم بن علي الكسادي القائم مقامي في دوعن، ووعد القعيطي القبائل الشاكية بأنه سوف

(١) أكد لنا المقدم أحمد بن عمر باصره هذه الرواية وكان قد سمعها من والده رحمه الله.

رواية النقيب عمر عن أسباب النزاع

يقول النقيب:

في الساعة الثامنة من مساء يوم الخميس الثامن عشر من يوليو ١٨٧٣م قدم الجمعدار عوض من الهند إلى المكلا، ولم يكن لدينا إشعار سابق بقدومه.

ولدى سماعي الخبر، أرسلت أخي محمد بن صلاح وعدداً من مقادمة يافع والحاشية للترحيب به على ظهر السفينة التي أقلته إلى المكلا.. وعاد أخي مع بقية المرحبين، وذكروا أن الجمعدار عوض سوف ينزل إلى البر في الساعة الخامسة من صباح الجمعة.

وفي الموعد المحدد، ذهبت مع لفيف من أعيان البلاد إلى الساحل لمقابلة الجمعدار.. وطال انتظارنا، وابتدأ الناس يغادرون الساحل إلى الجامع لأداء صلاة الجمعة.

وكنا قد أعددنا للقادم استقبالاً مناسباً، واختل برنامج الاستقبال.

ومن حسن الحظ كان البحر هادئاً، فنزل الجمعدار في الساعة الحادية عشر صباحاً، واعتذر عن تأجيل موعد نزوله وقال إنه كان قد أوفد إلينا من أنبأنا عن عدم رغبته في أي استقبال رسمي، ذلك لأنه أتى للتعزية في وفاة والدنا. والحقيقة أن أحداً لم يأتِ إلينا بخبر منه عن عزوفه عن الاستقبال. وأخذناه إلى الحصن حيث حل ضيفاً كريماً علينا خمسة عشر يوماً، سافر بعدها إلى الشحر.

وحال وصوله إلى الشحر، أرسل الجمعدار في طلب من يدعى سالم بن سالم الحامدي[1] من دوعن، ووصل ذلك الشخص إلى الشحر، ثم ما لبث أن غادرها عائداً إلى

---

(١) هو الشاعر الشعبي المعروف باسم سالم المردوف الحامدي، وهو من فخيذة الشعفيين المنتمية إلى قبيلة الحامديين سكان الجبال، وكان ضابطاً بجيش نظام حيدرآباد تربطه بالجمعدار عوض زمالة في الجيش وصداقة متينة.

دوعن، حاملاً تعليمات من الجمعدار عوض للمشايخ آل العمودي ولقبيلتي القثم والخامعة تثيرهم ضدي.

وقدم القعيطي لآل العمودي والقثم والخامعة المساعدات المالية والحربية، ووعدهم بإخراجي من دوعن شريطة أن يقوموا هم بالتحرش بجنودي المتمركزين بدوعن، وبمنعهم من مغادرة الوادي إلى المكلا، وذلك لكي يتمكن هو من الاستيلاء على نصف المكلا ونصف بندر بروم بدون مقاومة، وفي نفس الوقت، عرض الجمعدار عوض على أولئك البدو والمشايخ – الذين ينفذون تعليماته – المرتبات والزاد والعتاد وكل النفقات التي سوف ينفقونها في القيام بما طلب منهم القيام به.

وبعد أن أدى سالم بن سالم الحامدي مهمته في دوعن، عاد إلى الشحر مصحوباً بعدد من آل العمودي ومن قبيلة القثم، وأنجز الجمعدار عوض كل ما وعدهم به الحامدي. وترتب على ذلك أن قام آل العمودي والقثم، بمساعدة الخامعة، بسد الطريق في وجه جنودي العائدين إلى المكلا.

وكان الأمير عبدالله بن عمر القعيطي قد كتب إلى المقدم سعيد بن سعيد باصره، مقدم قبيلة الخامعة، يحثه ويحرضه على سد الطريق على جنودي ومنعهم مؤقتاً من العودة إلى المكلا، وأرسل له مبلغاً من المال قدره خمسمائة ريال كهدية أولية[1]، وقد استغل القعيطي، لأغراضه الشخصية، النزاع القائم بيني وبين المقدم سعيد باصره.

وأوضح الجمعدار لمقادمة البادية الذين بيننا وبينهم شيء من سوء التفاهم بدوعن، أن يتقدموا إليه بشكوى مني يذكرون فيها أنهم تعرضوا للجور والظلم على يد النقيب مجحم بن علي الكسادي القائم مقامي في دوعن، ووعد القعيطي القبائل الشاكية بأنه سوف

(١) أكد لنا المقدم أحمد بن عمر باصره هذه الرواية وكان قد سمعها من والده رحمه الله.

يعقد في أحد الأسابيع القادمة اجتماعاً بالشحر سوف يدعون إليه وسوف يحضره مقادمة يافع وأعيان البلدة للاستماع فيه إلى تظلمات البادية من حكومتي. وكان يروم الجمعدار التشهير بي وبث الدعايات المسمومة ضدي.

وحدث ما رتبه القعيطي . . . وبعد الاستماع إلى الدعاوى الملفقة التي أوعز إلى البادية بتقديمها ضدي طلب منهم الجمعدار تقديم رهائن توكيداً لما زعموه، ووعد بمناقشة الأمر معي وتسديد النزاع على خير وجه . . .

لقد كان الجمعدار المؤلف والمخرج لهذه المسرحية العجيبة، بل إنه اشترك بدور رئيسي في تمثيلها.

وعليه أخذ القعيطي أربعة من الرهائن البدو واثنين من الرهائن العمودية، وسمح بعودة بقية الرهائن إلى دوعن، بعد أن نفحهم مبالغ مشجعة من المال، وتعهد البدو وآل العمودي بمنع جنودي من العودة إلى المكلا لمدة اتفق الجمعدار والبادية والمشايخ عليها.

وكان غرض القعيطي، في الظاهر، الإصلاح بيني وبين آل العمودي والبادية . . أما غرضه الخفي فكان حجز جنودي بدوعن حتى لا أستطيع الدفاع عن نفسي فيوجه مؤامراته.

وبعد أن ارتاح الجمعدار إلى سير خطته سيراً مرضياً، بعث إليّ بعض العلويين وعدداً من ضباط جيشه تحت إمرة قائد قواته المقدم عمر بن عوض القعيطي، وكانت المهمة التي عهد بها الجمعدار إلى هؤلاء المسخرين السذج هي فتح باب المفاوضة معي بشأن النزاع القائم في دوعن بيني وبين البدو والمشايخ.

ثم لحق الجمعدار بعد خمسة أيام فقط بأولئك المبعوثين، على رأس فرقة من الجنود عددهم خمسمائة جندي، ولم يكن لقدوم هذه الفرقة العسكرية الكبيرة إلى المكلا ما

يبررها على الإطلاق، ولو أن احتياطيات الأمن اقتضت ذلك الترتيب العسكري الهائل لكان في وسعه لو أنه كان حسن النية، أن يحيطنا علماً ببرنامج زيارته، وكنا سنرسل عدداً مناسباً من جنودنا إلى روكب لمقابلته ثم لمرافقته إلى المكلا مع عدد معقول من مستشاريه وجنوده، وعندها تعود فرقته العسكرية الضخمة من روكب إلى الشحر.

لكننا لم نكن على علم بتحركات الرجل ولا بنواياه، حتى فوجئنا بوصوله إلى البقرين، ومع ذلك أرسلت في استقباله المقدم عبدالحبيب بن علي الكسادي مرحباً به ومستفسراً عن أغراض زيارته المفاجئة.

وقد فهمنا بعد وصوله أنه أتى لحسم النزاع القائم بيني وبين أعدائي – على حد قوله – لأنه كان يخشى – حسب زعمه – أن تتفاقم الفتنة، ولذا لم يرَ بداً من الوصول شخصياً إلى المكلا، وأضاف إن بعد المسافة بين المكلا والشحر واعتقاده أن الرسائل لن تفيد في هذه المفاوضة، كلفاه على تحمل مشاق سفر البر، لأن الأمر لا يحتمل التأجيل.

وبالنظر إلى الصداقة القديمة التي كانت ولا تزال قائمة بيننا وبين إخوتنا القعطة[1]، وبالنظر إلى الحلف القائم بيننا وبينهم، لم يخطر ببالنا أن الرجل كان يدبر أمراً . . ولم يخامرنا الشك في حسن نيته . . والواقع أننا سررنا سروراً بالغاً بمقدمه وقابلناه بحفاوة تليق بمنزلته في قلوبنا.

وبعد أن مر يوم واحد على وصوله إلى المكلا، فاتحني الجمعدار في الديون التي له على المرحوم والدي، وقد تناسى الجمعدار الغرض الأصلي والوحيد الذي زعم أنه جاء من أجله، وهو إصلاح ذات البين وتوطيد الأمن في دوعن.

إن الديون التي يطالب بها الجمعدار والدنا رحمه الله، لهي نفقات الحرب التي تم

---

(١) صيغة جمع محلية لآل القعيطي.

صرفها بمقتضى الاتفاقيتين المبرمتين بينه وبين والدنا في الرابع والعشرين من رمضان ١٢٨٣هـ وفي السادس من جمادى الأولى ١٢٨٣هـ على التوالي.

فطالبناه بتقديم بيانات الحساب للاطلاع عليها، فقال الجمعدار إن الاتفاقيتين لا تلزمانه بتقديم مثل تلك البيانات، وأنه مصدق بقوله، وعندما ألححنا عليه في تقديم دفاتره قال إنه لم يحدث أن قيدت تلك النفقات في دفاتر، ثم عاد وقال إن كل البيانات والمستندات قد ضاعت أو تلفت مع مرور الزمن، وإنه مع التقادم لم تبقَ محفوظة غير الأرقام الإجمالية.

وبطبيعة الحال، لم نقبل من الجمعدار هذه المعاذير، سيما وأن اتفاقية ٢٤ رمضان التي أشرت إليها قبل برهة، تنص بوضوح على وجود وكلاء يمسكون الدفاتر إلخ إلخ.. ولا يعقل إطلاقاً أن الجمعدار وإخوته، وهم الذين يتمتعون بعقليات ذوات طابعين: طابع الملك وطابع التجارة، سوف يهملون مثل هذه المعاملة المالية الضخمة، ولن يضعوا لها قيودها الحسابية المقنعة. إن القعيطي بمحاولته إخفاء السجلات الحسابية، كان ينظرنا كمن يحاول ارتكاب التزوير أو الاختلاس.

وفي الوقت الذي كانت المحادثات تدور فيه بيننا وبين الجمعدار عوض، كان القائد عمر عوض القعيطي يجمع المعلومات العسكرية عن قواتنا الموجودة بالمكلا ويقدمها إلى الجمعدار، ثم ما لبث هذان الرجلان أن وضعا جنودهما في مراكز استراتيجية بالمدينة، وبعد أن اطمأنا إلى إحكام خطتهما، وكنا إذ ذاك بالبقرين في جلسة ودية مع الجمعدار عوض، حصل ما لم نكن نتوقعه، فقد فرض عليَّ الجمعدار بيع نصف المكلا ونصف بندر بروم إليه بثمن قدره مائتان وأربعون ألف ريال، خصم منها مائة وستين ألف ريال، وهي كما زعم، الديون التي له على المرحوم والدنا، وسلمني حوالتين بثمانية آلاف ريال على وكيليه بعدن وبمبي.

وأدركت أنني وقعت في شرك لا سلامة لي منه إلا بالتظاهر بالإذعان، ولو مؤقتاً، للمشيئة القعيطية، ولم أبدِ أي اعتراض أو ممانعة لكي لا أعطي القعيطي فرصة للفتك بي وبأصحابي الذين كانوا في مَعيّتي، وإذا فتك بنا الجمعدار بهذه الطريقة الغادرة فإنها لن تكون الأولى من نوعها، إن للرجل سوابق[1] . . وقبلنا العروض القعيطية الجائرة إنقاذاً لما أمكن إنقاذه، وقد أرغمني الجمعدار على توقيع اتفاقية بهذه الصفة المفروضة، مؤرخة ٣رجب ١٢٩٠هـ الموافق ٧ سبتمبر ١٨٧٣م، وفي نفس الوقت فرض علي الدخول في اتفاقية أسماها اتفاقية التعاون الكسادي القعيطي، وهي مهينة لا يقبلها أمير ذو سيادة في بلاده، ولا يوقعها شخص يملك حرية تصرفه ويتمتع بقواه العقلية سليمة.

ولقد حدث كل ذلك لأن ألفين من جنودنا كانوا محاصرين بدوعن، ولم يكن بالمكلا غير مائتين من جنودنا القدامى، وهؤلاء كانوا يؤدون الواجبات اليومية من حراسة وغيرها من الواجبات العادية.

وبمقتضى نصوص اتفاقيته المفروضة، احتل القعيطي نصف حصون المكلا، وبعد أسبوع سافر هو والقائد عمر عوض القعيطي إلى الشحر بعد أن عهد بالإشراف على ترتيباته العسكرية بالمكلا إلى صهره المقدم سعيد بن علي القعيطي.

ولم يكتفِ الجمعدار بما فعل، بل إنه أرسل تعزيزات إلى المكلا، وأدخل في خدمته العسكرية مئات من البدو لدعم حامية الشحر، الأمر الذي حملنا على الاعتقاد أنه يدبر خطة للاستيلاء على المكلا كلها في وقت قريب.

فرفعت أنباء ما حدث إلى حكومة عدن في رسالة مؤرخة ٢٩ نوفمبر ١٨٧٣م،

---

(١) لعل النقيب عمر يقصد الخطة التي كان قد دبرها الجمعدار عوض لاغتيال السلطان منصور بن عمر الكثيري في شبام، ليلة الخميس الثاني من شعبان سنة ١٢٧٤هـ.

فأرسلت الحكومة البريطانية الكبتن برايدو، مساعد حاكم عدن، وبيده رسالة موجهة من حاكم عدن إلى الجمعدار عوض، ولدى وصوله إلى المكلا، أرسل الكبتن برايدو في طلب الجمعدار من الشحر، فجاء بطريق البحر وقصد السفينة الراسية في ميناء المكلا والتي كان على ظهرها مساعد حاكم عدن.

وقد توقعنا أن ينزل الجمعدار ضيفاً علينا بالحصن، غير أنه بعد محادثته مع مساعد حاكم عدن، نزل من السفينة وذهب رأساً إلى الدار التي تقرر أن يسكنها مؤقتاً بموجب اتفاقيته المفروضة، وهي دار النقيب عبدالله[1] بن عبدالحبيب الكسادي الكائنة بمنطقة السوق بالمكلا، ولم أقابل الجمعدار حيث نزل، لأنني بطبيعة الحال اعتبرت تصرفه هذا جفوة وغطرسة غير محمود صدورهما من شخص في كياسة الجمعدار.

وفي اليوم الثاني، قام مساعد حاكم عدن برد زيارة الجمعدار في الدار النجدي[2]، وفي طريقه إلى الساحل، بعد انقضاء الزيارة زارني مساعد الحاكم زيارة مجاملة قصيرة، وذكر لي أنه بحث مع الجمعدار الأمر، وأنه سوف يرفع تقريراً بما دار بينه وبين الجمعدار إلى حاكم عدن، وطلب مني أن أترقب النتائج.

بعد ذلك قام الجمعدار ببعض التحرشات بجنودنا داخل مدينة المكلا بغية إحداث اضطراب في الأمن، وإنه لمن حسن الصدف أو حسن الحظ أن كان أكثر جنودنا الموجودين بالمكلا – على قلتهم – من الشيوخ الطاعنين في السن، فتحاشوا التصادم مع جنود الجمعدار، وكانت الحوادث تمر طفيفة دون إراقة دماء.

ولكي نحفظ الأمن في المدينة، وسطّت للجمعدار بعض العقلاء من أهل صور

---

(١) في محل هذه الدار تقوم الآن عمارة الشيخ عبيد العمودي إلى الجنوب الغربي من الجابية المقابلة لدار آل المحضار.

(٢) الدار التي تعرف الآن بدار السعادة الكائنة شرقي مقبرة الشيخ يعقوب.

والمهرة الذي أتوا بسفنهم الشراعية إلى المكلا للتجارة، وطلبت منهم بذلك مساعيهم الحميدة لحل الأزمة القائمة بيني وبين الجمعدار، حقناً للدماء . . وقام أولئك العقلاء من أهل صور والمهرة مشكورين بالاتصال بالجمعدار لتسديد الخلاف الناشب، وعرضوا عليه إعادة المبلغ الذي دفعه لي وقدره ثمانون ألف ريال مضافاً إليه مبلغ المئة والستين ألف ريال التي يطالب بها كدين على والدنا المرحوم، وفوق ذلك، فقد عرض الوسطاء ضماناتهم مشفوعة بضمانات شخصية – مالية وعقارية – من أعيان المكلا وتجارها.

وكان رد الجمعدار على الوسطاء أنه لا يريد توسط أحد بينه وبيني، وقال، وأيده على قوله صهره المقدم سعيد بن علي القعيطي، أنه لو أراد الاستيلاء على المكلا بأكملها لتم له ذلك في ساعات قلائل.

فبعد أن رأى الوسطاء موقف الجمعدار المتشدد وعدم ميله للتصالح، انسحبوا، وكانوا قد أدوا، في نظرنا، واجباً أخوياً جديراً بالثناء المستديم.

وفي اليوم الخامس من شعبان ١٢٩٠هـ تحرش جنود الجمعدار بجنودنا، وقتلوا عامر بن سعيد الشرفي، وهنا انتشرت الفوضى في المدينة وتفاقمت التحزبات بين يافع وهدد كل جانب بالنيل من أخيه.

وفي هذه الآونة، تمكن النقيب مجحم بن علي الكسادي من شق طريقه بالقوة من دوعن إلى المكلا، بعد أن ظل هو وجنوده محاصرين في بطن دوعن، زهاء ثلاثة وعشرين يوماً[1].

واستمرت الأحوال تزداد سوءاً بين جنودنا وجنود الجمعدار، فلم يسعني إلا أن آخذ زمام المبادرة، فحاصرت الجمعدار وجنوده في المكلا وتعاون معي الأهالي، لأنهم

(١) ذكر لنا المقدم أحمد بن عمر باصره أن المحاصرة دامت ١٥ يوماً كما سمع ذلك من والده رحمه الله.

ظلوا مستنكرين فعلة الجمعدار التي فعلها بنا، والتي كانت في نظرهم عدواناً صارخاً علينا.

وأمدنا الله بالنصر على الجمعدار الذي طلب منا الأمان لنفسه ولجنوده، بعد حرب داخلية دامت ثلاثة أيام، فأجبناه إلى طلبه، مشترطين عليه التنازل عن جميع مطالباته بنصف المكلا وبنصف بروم، وأخرجناه، هو وجنوده من المكلا، من الناحية الجنوبية من حارة البلاد آمنين ودون إلحاق أي أذى أو ضرر بهم، وركبوا السنابيق إلى السفن الشراعية التي أقلعت بهم إلى الشحر.

وخيمت الطمأنينة على المكلا وأهلها، بعد أن ارتفع عنها وعنهم الكابوس القعيطي الذي ظل زمناً جاثماً على الصدور.

وكنت قد عزمت[1] على أن استكتب الجمعدار وثيقة بالتنازل عن مطالباته وديونه، غير أن عدداً من مقادمة[2] يافع الذين لهم مكانتهم عندنا توسطوا في الأمر ورأوا أن سيكون في استكتابنا هذا إذلالاً للجمعدار، فنزلنا عند رأيهم.

لقد أشاع القعيطي الفوضى في ممتلكاتنا بدوعن وهي قرحة باحميش، وحصن باصم، والرباط، وقرن باحكيم، وشرق، والخريبة، وعوره، والقرين، والقويره، وحالبون، ورحاب، ومدهون، ولجرات، هذه البقاع الدوعنية خضعت لوالدنا بحق الفتح، فازدهرت التجارة بينهما وبين المكلا، بيد أن القعيطي اضطرنا إلى الجلاء عن هذه الممتلكات الدوعنية، فكبدنا بذلك الخسائر الفادحة في الأموال والأرواح، ونتج عن ذلك أن انخفضت إيراداتنا العامة وتعرضنا للظلم على يد القعيطي نحن ورعايانا، وقد بلغت خسائرنا وخسائر رعايانا ١,٥٣٩,٥٤٠ ريالاً.

---

(١) كان هذا رد النقيب عمر، على حاكم عدن، وقد جاء ذكره في رسالة مؤرخة ٣ جون ١٨٧٩م موجهة إلى الحكومة البريطانية من حاكم عدن.

(٢) جماعة من يافع العليا موالون للجمعدار عوض.

كان الأمن والاستقرار مخيمين على أرجاء الشحر والمكلا، ولكن الأحوال تبدلت بعد مقدم القعيطي من الهند، فعمّت الفتن وسالت الدماء على يد هذا الجمعدار الذي لا تعرف أطماعه حدوداً.

إننا مع كل ذلك على أتم استعداد لنعيد إليه المائتين والأربعة والعشرين ألف ريال التي يطالب بها، بشرطين، الأول: أن تضمن الحكومة البريطانية هذه الترتيبات، والثاني: أن تعين هي ضابطاً بريطانياً في المكلا يشرف على إيراداتنا العامة يخصص منها كل عام مبلغاً معقولاً لنسدد منه مطالبات القعيطي بالطريقة التي تراها الحكومة البريطانية مناسبة.

وإذا لم ترضَ الحكومة البريطانية بهذا الحل، فعليها أن تتركنا وشأننا، نحل خلافاتنا بالطريقة الملائمة لنا، وما عليها إلا أن تمنع وصول الإمدادات الخارجية للطرفين.

إننا على استعداد لمجابهة القعيطي على البر، على أن يصدر من الحكومة البريطانية أمر بمنع اللجوء إلى العمليات البحرية.

وإننا لا ننشد غير السلم وحسن الجوار بيننا وبين كل من يعنيهم الأمر في المنطقة.

رواية الجمعدار عوض عن أسباب النزاع

ويقول القعيطي:

على إثر وفاة صديقنا وأخينا المرحوم النقيب صلاح بن محمد الكسادي، أسرعت بالسفر إلى المكلا من حيدرآباد، وكان غرضي الأول القيام بواجب التعزية في الفقيد الراحل، أما أغراضي الأخرى فكانت تجديد عرى الصداقة والأخوة مع خليفته النقيب عمر بن صلاح الكسادي، وتبادل الرأي حول توطيد الأمن بحضرموت، وبحث ما في الإمكان عمله بشأن ما لنا من مطالب على المغفور له النقيب صلاح.

وبعد أن مكثت زمناً قصيراً في المكلا، سافرت إلى الشحر، وعلمت هنالك أن الفتنة مشتعلة نارها في وادي دوعن بين الكسادي من جهة والقبائل من جهة أخرى.

ثم تلقيت رسالة من النقيب عمر يدعوني فيها إلى التوسط بينه وبين قبيلة القثم والمشايخ آل العمودي، وتلقيت في الوقت نفسه، طلباً من قبائل الوادي الدوعنية للتوسط فيما بينها وبين الكسادي.

وفي أول الأمر حاولت تحاشي التوسط بين أطراف النزاع، خشية أن يحمل عملي على غير محمله، ولكنني تحت إلحاح أعيان المكلا أسهمت بما كان في استطاعتي القيام به.

فعبد أن اطلعت على ما لدى القبائل وآل العمودي، أرسلت إليهم رسولاً خاصاً وهو المقدم سالم بن سالم الحامدي وبيده رسالة مني عرضت فيها الشروط التي كان في استطاعتي قبول التوسط بموجبها.

وعاد المقدم سالم الحامدي حاملاً قبول القبائل وآل العمودي للشروط التي عرضتها عليهم . . فأخذت ستة من الرهائن التي قدموها لي، ثم أرسلت المقدم عمر عوض

القعيطي، قائد قواتنا المسلحة، مع بعض رتب جيشنا العليا في صحبة عدد من العلويين، إلى النقيب عمر، لإطلاعه على ما تم التوصل إليه، وللاستفسار عما إذا كان هو الآخر مستعداً لإنجاز الترتيبات التي نحن بصددها، فيما يتعلق بتسوية النزاع بينه وبين أهالي دوعن، ولم يتجاوز عدد الذين بعثت بهم إلى النقيب ثمانية.

وبعد أن غادر الأخ عمر عوض الشحر، قاصداً المكلا، بأيام، ساورني قلق من عدم مباشرتي هذه القضية مع النقيب عمر بنفسي، وشعرت بأنني قصرت في أمر هام له علاقة جوهرية بالأمن العام في البلاد، وأملت أن سيكون لاتصالي الشخصي بالنقيب عمر الأثر الطيب في الحل المنشود للنزاع، وأن إذا انتهت القضية هذه بسلام أحاول فتح موضوع مطالباتنا مع النقيب عمر، بخصوص ما على المرحوم النقيب صلاح من دين للأسرة القعيطية.

فذهبت إلى المكلا في صحبة فرقة من الجنود قوامها خمسمائة جندي وضابط، ولم يكن لي أن أذهب في أقل من هذا العدد، لأن احتياطات الأمن اقتضت ذلك كما هو جلي لمن له أدنى اطلاع على حالة الأمن في المنطقة المحيطة بالمكلا.

ولا أنكر أن النقيب عمر قابلنا مقابلة لطيفة جداً لدى وصولنا المكلا، وجعل تحت تصرفنا عدداً من الخدم، تراوح بين خمسة وعشرين وخمسين[1]، يسهرون على راحتنا، وهو على ذلك جد مشكور.

ووفقت ولله الحمد في حل النزاع بين الكسادي وبين القبائل وآل العمودي، واتفقنا نتيجة لذلك على إطلاق سراح الرهائن، فسمح لهم بالعودة من الشحر إلى دوعن.

وبعد أن أنهينا الجانب الأهم من مهمتنا، تحدثت إلى النقيب عمر بن صلاح في

---

(١) صفحة (١٢٩) من كتاب «القبائل العربية في المناطق المجاورة لعدن» الصادر عن حكومة عدن طبعة ١٩٠٩م.

الديون التي لنا على والده النقيب صلاح، إلا أننا لم نتوصل إلى حل مرضٍ، وبعد أن طال بنا الحديث وقصر بهذا الشأن، عرض علينا النقيب عمر، هكذا من تلقاء نفسه، أن يسدد الديون التي على والده، ببيع نصف المكلا ونصف بروم ومتعلقاتهما لنا، على أن يكون لنا أيضاً نصف الإيرادات المتحصلة من تلك الجهات.

ومن بين الشروط التي اتفقنا عليها مع النقيب عمر، إلغاء جميع الديون التي لنا على والده المرحوم النقيب صلاح البالغة مائة وستين ألف ريال، وأن ندفع له مبلغاً إضافياً قدره ثمانون ألف ريال، ثم سلمناه[1] جميع بيانات الحسابات التي لها علاقة بما لنا على والده المرحوم.

وكتبت بيننا وبينه اتفاقية مؤرخة ٣ رجب ١٢٩٠هـ وأخرى بنفس التاريخ، لتوطيد التعاون بيننا، ولم يكن هناك إكراه أو إجبار مسلطاً عليه من قبلنا في إبرام هاتين الاتفاقيتين، ووقعنا عليهما نحن وهو بشهادة من حضر من وجوه العرب وغيرهم، وسلمت النقيب عمر حوالتين بمبلغ ثمانين ألف ريال على وكلائي بعدن وبمبي.

وفي اليوم الثاني لتوقيع الاتفاقيتين تسلمنا من النقيب عمر نصف حصون المكلا ووضعنا فيها جنودنا تنفيذاً لشروط اتفاقية المناصفة.

ومكثت بعد ذلك بضعة أيام في المكلا، ثم توجهت إلى الشحر مصطحباً معي القائد عمر عوض القعيطي، بعد أن كنت قد عينت صهري المقدم سعيد بن علي القعيطي للإشراف على الترتيبات اللازمة بالمكلا.

---

(١) في تقريره عن زيارته التي قام بها إلى المكلا والشحر في أول ما يوم ١٨٧٩م ذكر حاكم عدن أن الأمير عبدالله بن عمر القعيطي أخبره أن بيانات الحساب سلمت للنقيب صلاح وأنهم لا يحتفظون بنسخ منها، أما كون البيانات سلمت للنقيب عمر عند إبرام اتفاقية المناصفة فهذه رواية المقدم عمر بن أحمد باصره عن الجمعدار عوض، وقد أخبرنا به المقدم أحمد بن عمر باصره.

وفي هذه الأثناء، عاد الجيش الكسادي من دوعن، فابتدأت مؤامرات النقيب عمر ضدنا، ومن تلك المؤامرات أنه بدون علمنا، أبرم تحالفاً عسكرياً مع الكثيري والعولقي، وبتصرفه هذا نقض ما نصت عليه الاتفاقية المبرمة بيننا وبين والده المرحوم النقيب صلاح مع أنه ملزم بها . . ولقد نص تحالفه مع الكثيري والعولقي على مهاجمتنا في الشحر، ولعل ما شجعهم على تدبير الهجوم علينا هو وجود نصف قواتنا تقريباً بالمكلا.

فعدت مسرعاً من الشحر إلى المكلا، بعد أن أوصيت أخي عبدالله بن عمر القعيطي بتعزيز جيشنا المرابط في الشحر، ومضاعفة الجهد في إنجاز تعلية سور الشحر القديم وتوسعته بحيث يصبح محيطاً بالمدينة كلها، وبوضع تصميم لإنشاء بناية حصن بن عياش على الطراز العسكري الحديث وبإجراء ترميمات مستعجلة للاستحكامات العسكرية القديمة في الشحر، وذلك لصد أية غارة مفاجئة على الشحر.

واستمر التوتر بننا وبين النقيب عمر زهاء ثلاثة أشهر، وطبيعي أن يحدث مثل ذلك التوتر، بعد أن ألقى النقيب نفسه في أحضان أعدائنا، ونكث العهد القائم بيننا وبينه.

ثم وصل الكبتن برايدو مساعد حاكم عدن إلى المكلا، ودعاني من الشحر لمقابلته في المكلا، فلبيت الدعوة على عجل، وبعد أن استمع الكبتن برايدو مني إلى ما حدث، وكان قد استمع إلى «حكاية» النقيب، سألني عما إذا كنت راغباً في التخلي عن اتفاقية مناصفة المكلا وبروم ومتعلقاتهما على أن أقبض تعويضاً نقدياً يساوي ما كان من دين عند النقيب الراحل، فلم أقبل هذا العرض منه، بطبيعة الحال، فرفع الكبتن برايدو ما قلته إلى النقيب عمر، فقال له النقيب إن جيشه قد عاد الآن من دوعن، وأن في استطاعته طردي وطرد جنودي من المكلا.

وبعد أن عاد الكبتن برايدو إلى عدن، عقدت العزم على الذهاب إلى الشحر، فمنعني النقيب عمر من السفر، وحشد جيشه وأعلن علي حرباً استفزازية خطيرة.

ولم تثر أعمال النقيب في نفسي أية مخاوف على شخصي أو على جنودي، ولكنني رأيت أن الدخول مع النقيب في حرب داخل المدينة سوف يعرض الأبرياء لأحوال لا طاقة لهم بها ولا نرتضيها لأنفسنا ولا سمعتنا.

إننا نقدر معنى التحالف، وللعهود والمواثيق عندنا قداستها، وفوق ذلك فإننا كنا مدركين طيلة الوقت أنه لن يستفيد من أي تطاحن بيننا وبين النقيب غير الكثيري – عدونا المشترك – الذي يتربص بنا الدوائر لينقض علينا وعلى النقيب في أية فرصة تلوح له.

ويؤسفني أن أذكر أن النقيب عمر طردني من المكلا وعرضني لعديد من الإهانات، الأمر الذي أطمع السفهاء من أهالي المكلا فينا، فحثوا على رأسي أطباق الرماد من شرفات منازلهم حينما كنت ماراً بحارة البلاد في طريقي إلى السفينة التي كانت ستقلني من المكلا إلى الشحر، لقد تحملت كل هذا التطاول على شرفي في سبيل حقن الدماء.

وبعد خروجي بتلك الصورة المهينة من المكلا، أطلق النقيب العنان لجنوده، فنهبوا أموال الأشخاص التابعين لنا، وأذلوهم وأنزلوا بهم كل صنوف الأذى، واستولوا على ما كان لدينا من زاد وعتاد حربي، وزادوا بأن فرضوا بعد أيام حصاراً بحرياً على الشحر وسدوا الطريق المؤدية إليها من البر، وقد بلغت خسائرنا من جراء تلك الحوادث المحزنة ١,٥٥٠,٠٠٠ ريال، منها ما هو خاص بنا، والأكثر خاص برعايانا وبالذين لهم صلات بنا.

إننا نطالب النقيب عمر بأداء التعويض الكامل لنا عن كل الأضرار التي ألحقها بنا مادياً وأدبياً، كما أننا نطالبه بتنفيذ اتفاقية مناصفة المكلا وبروم، ونطالبه بأداء حصتنا من إيرادات تلك الجهات بصورة رجعية.

وينبغي أن يفهم النقيب اليوم وغير اليوم، كما ينبغي أن يفهم ذلك صديقاه الكثيري والعولقي، أن آخر شيء سوف نفكر في التخلي عنه هو الشحر. . . وينبغي أن تعلم تلك

الأطراف الثلاثة أن الشحر ملك من أملاكنا، وذلك ما اتفقنا عليه نحن والمرحوم النقيب صلاح، وأن ذلك الاتفاق يسري مفعوله على خلفه النقيب عمر، إن الشحر ليست ملكاً لنا فحسب ولكنها أيضاً رمز كفاحنا ووجودنا بحضرموت.

إنني أرفض رفضاً باتاً فكرة التخلي عن اتفاقية مناصفة المكلا وبروم ومتعلقاتهما، وليس معنى ذلك أننا – أنا وإخوتي – نتطلع إلى حرمان الكسادي من حقه المشروع في هذه الجهات، أو إلى طرده من جهاته للاستئثار بها كلها.

وباختصار، إننا نطالب باحترام وتنفيذ شروط الاتفاقية المبرمة بيننا وبين النقيب عمر، ولا أكثر من ذلك.

إننا مضطرون إلى التمسك بهذا المطلب العادل، لأن النقيب عمر بتصرفاته الحمقاء لم يترك أمامنا سبيلاً آخر غير سبيل التمسك بحقنا تمسكاً لا تفريط فيه.

إننا نرفض ادعاء الكسادي بأننا أكرهناه أو أجبرناه على إبرام اتفاقية المناصفة معنا، وإذا كان الأمر كما زعم الكسادي، فما هو الذي أرغمه على قبول الثمانين ألف ريال؟ ألم يكن في وسعه رفض هذا المبلغ، أو على الأقل عدم استلامه؟ إن استلام المبلغ المذكور ثم الإقدام على طردنا من المكلا يبعث على التساؤل عن متانة أخلاق النقيب عمر!

حقاً، إن النقيب كان مبيتاً سوء النية، في حين كنا نحن نتعامل معه على أساس من الثقة وحسن النية.

وأين هي حجة النقيب في تنازلنا له عن مطالباتنا، وعن نصف المكلا ونصف بروم اللذين آلا إلينا بحكم اتفاقية المناصفة؟ ألم يكن في وسعه أن يجبرنا، كما زعم أننا أجبرناه على الدخول معه في اتفاقية تغدو بموجبها كل حقوقنا عليه لاغية ؟ إنه لواضح أن مزاعم النقيب عمر المتضاربة تثير لدى مستمعها أكثر من علامة استفهام!

لهذه الأسباب الجلية، أصبحت المسألة بالنسبة لنا مسألة كرامة، وإن تخلينا عن حقوقنا المشروعة سوف ينزل بنا إلى الدرك الأسفل في نظر كافة القبائل العربية.

إن لدينا القوة التي سوف ترغم النقيب عمر على أداء مالنا من حقوق عليه، وكل ما نطلبه الآن هو ألا تتدخل الحكومة البريطانية في النزاع القائم بيننا وبينه، على أننا رغم كل ما حدث مستعدون للاستماع لصوت العقل ولأية نصيحة ربما رأت الحكومة البريطانية تقديمها لنا وله.

وإننا لعلى يقين أن الحكومة البريطانية لن ترضى لنا بأن يداس شرفنا.

فالأيام بيننا وبين النقيب عمر . . وإننا إذا ما عذرناه من جهة، لكونه محاطاً برفقاء سوء ليس فيهم من يمحضه النصح النصوح، فإننا من جهة أخرى، لا نعذره من تحمل مسؤولية تصرفاته الضارة بنا.

والذي نرجوه أخيراً من الحكومة البريطانية هو أن تتركنا نحل قضيتنا مع النقيب عمر بأساليبنا الخاصة، ونؤكد لها أننا لن نجد صعوبة في ذلك. إن الحق في جانبنا، وإننا لسنا بالمعتدين على أحد.

ملحوظة:

«لم نعثر في المصادر التي استقينا منها مادة هذه الرواية، كلمة صادرة عن شهود اتفاقية المناصفة، وهم كثرة، تؤيد أو تنفي ما قاله الجمعدار عوض أو النقيب عمر عن الإكراه أو الرضا الذي أبرمت به هذه الاتفاقية، مع أن المصادر هذه أثبتت أموراً ذات أهمية تاريخية ثانوية في هذا الجدل، كما هو مشاهد».

اتفاقيتا المناصفة والتعاون

وفيما يلي نورد اتفاقية مناصفة المكلا وبروم، واتفاقية التعاون الكسادي القعيطي:

«اتفاقية المناصفة»

في يوم الأربعاء الثالث من رجب ١٢٩٠هـ الموافق السابع من سبتمبر ١٨٧٣م، اشترى الكرام عبدالله وصالح وعوض أبناء الحاج عمر بن عوض القعيطي، وأصبحوا يمتلكون نصف بندر المكلا بجميع تحصيناته، ونصف بندر بروم، من النقيب عمر وأخيه النقيب محمد ابني المرحوم النقيب صلاح بن محمد الكسادي، بمبلغ مائتين وأربعين ألف ريال خصم من هذا المبلغ مائة وستون ألف ريال وهي الدين الذي على والدهما النقيب صلاح الكسادي، ودفع لهما المتبقي من الثمن وقدره ثمانون ألف ريال. إن مجموع الثمن مئتان وأربعون ألف ريال، ونصف ذلك المجموع مئة وعشرون ألف ريال. وقد باع كل من النقيب عمر والنقيب محمد ابن المرحوم صلاح نصف بندر المكلا ونصف بندر بروم كما سبق ذكره بكل ما اشتمل عليه النصفان المذكوران من حقوق داخلية وخارجية وأصبح البيع ثابتاً لمن ذكرت أسماؤهم وهم عبدالله وصالح وعوض أبناء الحاج عمر بن عوض القعيطي. وبهذا البيع سقطت جميع الديون التي لآل القعيطي على المرحوم النقيب صلاح بن محمد الكسادي، ولم يبقَ منها في ذمته شيء، وأية مطالبة بتلك الديون بعد اليوم تعتبر لاغية، وتقرر بين الطرفين أن يكون النقيب عمر حاكماً على المكلا، على أن يحكم بالعدل طبقاً للشريعة الإسلامية وأن يجلب النفع ويمنع الضر، وأن لا يجور على الرعية أو غيرهم. وإذا حصلت خلافات بين البحرة (صيادي الأسماك) فعليه صرفهم إلى مقادمتهم، أما فيما يتعلق بالقضايا الشرعية فهذه مردها إلى القضاء الإسلامي، وعلى خير الله، تابع (مملوك)

المرحوم النقيب صلاح، مزاولة جميع قضايا السوق، وعلى النقيب عمر بن صلاح مزاولة جميع القضايا الصغرى بالعدل والإنصاف. أما القضايا ذات الأهمية (الكبرى) فعلى النقيب عمر مشاورة أي واحد من أبناء الحاج عمر بن عوض القعيطي فيها، وإذا كانوا كلهم متغيبين فإن عليه مشاورة وكلائهم، وليس للنقيب عمر إبرام أي شيء من مثل تلك القضايا الهامة بدون هذه المشاورة كما أن ليس له أن يراسل الدولة العثمانية العلية أو حكامها أو الحكومة البريطانية أو حكامها أو أية دولة أخرى بدون مشاورة القعطة أو وكلائهم، وليس للنقيب عمر مقابلة أي ممن ذكر من الدول أو الحكام بدون حضور القعطة أو وكلائهم، واتفق الطرفان أن رأيهما واحد وصوتهما واحد وليس للنقيب عمر حق التصرف في أي شيء بدون هذه المشاورات. وإذا جار النقيب عمر على أي شخص، فإن على القعطة أو وكلائهم أن ينصحوه، فإذا لم يمتثل لنصيحتهم منعوا تصرفه غير المستند إلى الحق. وللطرف القعيطي الحق في وضع حاميته في نصف الحصون الموجودة بالمكلا، كما أن له الحق في وضع جنوده في الدار المسمى الدار النجدي الواقع بالقرب من القلعة البحرية، وفي القلعة الشرقية وفي الحصون الكائنة خارج المكلا، وهي حصون البقرين وثمي. وللنقيب عمر وضع جنوده في حصون النقع[1] والديس. أما بقية الحصون فهي مناصفة بينهم. وللقعيطي الحق في وضع حامية في بندر بروم تأكيداً للنصف الذي يمتلكه فيها. وعلى النقيب عمر أن يعطي القعطة داراً مناسبة يسكنون فيها، ولهم أن يبنوا ديارا لكتبتهم الذين يعملون في الجمارك والسدة ويضبطون حسابات الصادر والوارد. أما الإيرادات العائدة من المصادر الأخرى، فهي مناصفة بين الطرفين. وللقعيطي حق السكن في الدار المعروفة بدار النقيب عبدالله الكسادي لمدة سنة، إلى أن يبتني القعيطي داراً لسكناه. جرت هذه الاتفاقية

(١) حصن النقع لم تبقَ منه الآن غير الأنقاض الواقعة شرقي عمارة النقع السلطانية. أما الديس فهي إحدى ضواحي مدينة المكلا.

– اتفاقية البيع – برضا الطرفين واختيارهما بدون إجبار أو إكراه، وقد استلم النقيب عمر والنقيب محمد ثمن البيع. وأذن الطرفان المتعاقدان لمن يشهد عليهم والله خير الشاهدين.

الإمضاء : النقيب عمر بن صلاح الكسادي

الإمضاء : النقيب محمد بن صلاح الكسادي

الإمضاء : عوض بن عمر القعيطي عن نفسه وعن أخويه عبدالله وصالح

الشهود :

سالم بن عمر شماخ

بوبك بن حسين بن هرهرة

وكيل حاجي بهاي لالجي

عمر بن سالم قيسان

أحمد بن صالح المساوى

داتو بهاي دوساني

سالم بن عوض الكسادي

عبدالله بن أحمد باعيس

حاج قاسم صرام

عمر بن سالم الكسادي

سالم عبدالله الجهوري

عبدالله بن شاهر

عبدالله سعيد الكسادي

عبدالحبيب بن علي الكسادي

«اتفاقية التعاون»

في يوم الأربعاء الثالث من شهر رجب عام ١٢٩٠هـ الموافق السابع من شهر سبتمبر ١٨٧٣م، اتفق الكرام عبدالله وصالح وعوض أبناء الحاج عمر بن عوض القعيطي من جهة والنقيب عمر والنقيب محمد ابني المرحوم النقيب صلاح بن محمد الكسادي من جهة أخرى، على أن يتعاونوا ويطيعوا الشريعة الإسلامية، وأقسموا بالله العلي العظيم على الوفاء لبعضهم البعض وعلى جلب النفع ومنع الضر. صديقهم واحد وعدوهم واحد، والمكلا مناصفة بين القعيطي الكسادي، والمكلا والشحر واحدة وكذلك حضرموت الداخل وحضرموت الساحل، عدو القعيطي عدو للنقيب وعدو النقيب عدو للقعيطي، وليس لأعدائهم ملجأ في بلدانهم، وللقعيطي الحق في المصالحة مع أعدائه إذا أراد ذلك. وإذا كان للقعيطي حق له المطالبة به والحصول عليه إلا إذا كان ذلك الحق قد تلف أو احترق. واتفق الطرفان على أن القعيطي هو الأب وأن النقيب الابن، وأن على النقيب الطاعة لأوامر القعيطي. والطرفان شيء واحد يجلب كل منهما الخير لصاحبه ويبعد عنه الشر. وليس للنقيب عمر عقد صداقة مع الكثيري أو العولقي. والاتفاقية التي أبرمت بين المرحوم النقيب صلاح وعوض بن عمر القعيطي سارية المفعول على النقيب عمر إلا فيما يتعلق بالدراهم المذكورة في تلك الاتفاقية، لأن تلك الدراهم قد صار تسديدها ببيع نصف المكلا ونصف بروم حسب الاتفاقية المختصة بذلك العقد. كان ذلك برضا الطرفين واختيارهما من غير إجبار أو إكراه والله خير الشاهدين.

«الإمضاءات، متعاقدين وشهوداً، كما في اتفاقية المناصفة».

نحن الموقعين نوافق على ما جاء في هذه الاتفاقية وعلينا القيام ضد المخالف لما صار من الاتفاق عليه وكل من يطلبنا إلى جانبه فإن عليه تحمل مصاريفنا حسب العادة الجارية.

«إمضاءات ثلاثين من مشايخ ومقادمة يافع العليا».

مناقشة الاتفاقيتين

هذه هي الأسباب الأولى للنزاع الكسادي القعيطي، وبغض النظر عن أوجه الاختلاف بين الروايتين الكسادية والقعيطية، فإن هناك حقيقتين بارزتين للعيان وهما أن النقيب عمر ألغى، من جانب واحد، اتفاقيتي المناصفة والتعاون، في حين أن الجمعدار عوض ظل متمسكاً بهما.

والملاحظ أن الحكومة البريطانية لم تكن مقتنعة بوجاهة حجة الجمعدار عوض في تمسكه بالاتفاقيتين المشار إليهما، ويظهر عدم اقتناع الحكومة البريطانية بموقف القعيطي من اقتراح[1] الكبتن برايدو، مساعد حاكم عدن، على الجمعدار عوض التخلي عن تلك الاتفاقيات مقابل دفع النقيب عمر كل ما كان القعيطي يطالب به من دين.

كان مساعد حاكم عدن باقتراحه هذا معبراً عن الرأي البريطاني الرسمي، ولقد ظهر في وقت لاحق، تفسير لهذا الرأي الرسمي حول موقف القعيطي في رسالة مؤرخة ٢نوفمبر ١٨٧٨م موجهة من حاكم عدن إلى الحكومة البريطانية، وقد ورد في الفقرة الثالثة من تلك الرسالة مايلي:

> « إن حاكم الشحر ليس لديه في الوقت الراهن ميناء بحري تلجأ إليه السفن الشراعية عندما تهب الرياح الجنوبية الغربية (الشمال) . . لذلك، فإن من الأهمية بمكان لهذا الحاكم الاستيلاء على ميناء يستطاع استعماله طيلة فصول السنة. وإن من أهم الأهداف القعيطية التوسعية هو الاستيلاء على نصف المكلا ونصف

---

(١) انظر الفقرة الرابعة صفحة (١٢٣) من هذا الكتاب.

بروم، إن القعيطي لو لم يستطع تحقيق أمنيته هذه بالأساليب العادلة، فإنه سوف يجنح للأساليب الملتوية لتحقيقها».

ويزعم براق جنج صالح بن عمر القعيطي أن مقدم جنج محسن بن عبدالله العولقي عيّر النقيب عمر لإبرامه هاتين الاتفاقيتين وأثاره ضدهما وشجعه على نقض ما كان قد اتفق عليه مع الجمعدار عوض[1].

وإذا كان الأمر كما زعمه الأمير صالح بن عمر القعيطي، فلا لوم على النقيب عمر إن كان قد استجاب لهذه الإثارة العولقية، ذلك لأنه من الواضح، أن النقيب عمر فقد بإبرامه هاتين الاتفاقيتين، سواء أبرمهما بمحض اختياره أو كان مكرهاً عليهما، نقول إنه فقد سيادته كأمير على بلاده، وأضاع حرية تصرفه ووضع نفسه موضع التابع للقعيطي المؤتمر بأمره.

ومهما كانت قيمة تعليق حاكم عدن على الأهداف القعيطية التوسعية، فليس لدينا تفسير لإقدام الجمعدار على إبرام اتفاقية المناصفة إلا أن الجمعدار كان يطمح في أن يستولي على المكلا كلها، في وقت لاحق، بأية وسيلة وعلى أية صورة.

وشاء الجمعدار عوض أن يتناسى أن الحكم الثنائي في أي قطر – ناهيك به في مدينة صغيرة كالمكلا – مضاره أكبر من فوائده، وهو أقرب إلى خلق الاحتكاك العدائي بين الحاكمين منه إلى توطيد روح التعاون بينهما، وذلك ما نعتقد علم الجمعدار عوض به.

إن مناصفة مدينة شبام[2] بين يافع والسلطان منصور بن عمر لم تنجح، ولم يستتب الأمر في هذه المدينة، إلا بعد أن أصبح الملك فيها خالصاً ليافع بعد اغتيال السلطان

---

(١) وثائق أسرة النقيب عمر بن صلاح الكسادي.

(٢) في ٢٠ جمادي الآخرة سنة ١٢٧٣هـ (تاريخ الدولة الكثيرية لابن هاشم).

منصور[1] ، ولو أن الجمعدار عوض كان حسن النية نحو النقيب عمر، لكان قد اتخذ من مناصفة مدينة شبام درساً موضوعياً، ولجنب نفسه الوقوع في مشكلة مماثلة باتفاقه على مناصفة المكلا مع النقيب

ومن المحتمل أن تكون اتفاقية المناصفة قد جرت برضا النقيب عمر، ولكنها في نظرنا اتفاقية بريئة في مسبباتها ومبناها شريرة في مراميها ومعناها، ومع ذلك فإن اتفاقيتي المناصفة والتعاون أولتا القعيطي من الحقوق والامتيازات، على حساب السيادة الكسادية، ما لم تكن الحاجة داعية إليها وما لم يكن لها ما يبررها من الأحوال . . . إن تلك الحقوق والامتيازات كانت كفيلة بإثارة الفتن بين القعيطي والكسادي إذا لم تمارس ممارسة يغطيها الكثير من اللباقة وحسن التصرف من الجانب القعيطي، ويقابلها الكثير من التغاضي والتسامح من الجانب الكسادي.

وأنى لمثل ذلك التجاوب المتبادل أن يصدر عن حاكمين كان جانب الحساسية المفرطة والأنانية في سلوكهما راجحاً على جانب الصبر وإنكار الذات.

لقد كان لكل طرف من طرفي الاتفاق رعاياه وشيعته وكان لرعايا وشيعة القعيطي مصالحهم المتضاربة دائماً مع مصالح رعايا وشيعة الكسادي[2] ، وإن موقفاً كالموقف العكر

---

(١) في ٢٠ شعبان ١٢٧٤هـ . نفس المصدر. وقد تم احتلال القعيطي لشبام سنة ١٢٧٥هـ (صفحات من التاريخ الحضرمي) لباوزير.

(٢) عين المقدم عمر عوض القعيطي قائد القوات القعيطية، أول وآخر قائم مقام القعيطي في المكلا بمقتضى اتفاقية المناصفة. وقد حدثت عدة مشادات بينه وبين أعوان النقيب كادت تودي بحياته. ومن ذلك أن حدثت على جمرك وسدة المكلا اختلافات بين المأمورين القعيطيين والكساديين حول تطبيق التعريفة الجمركية على الواردات والمنتوجات الزراعية، وقد كان أعوان النقيب يتساهلون مع بعض الأفراد بالنظر إلى المكانة السياسية الممتازة التي يتمتع بها أولئك الأفراد لدى النقيب، في حين كان القائم مقام القعيطي غير مدرك تماماً لهذه الناحية فصار يشتد في جباية العوائد الجمركية.

الذي أوجدته الاتفاقيتان لكفيل بتسهيل الوشاية والدس الرخيص لمن أرادهما أو كان مستطيعاً المتاجرة بهما من أولئك الرعايا والشيعة.

كان الطرفان المتعاقدان قد وضعا بتعاقدهما دبة مليئة بالبارود وألصقا بها فتيلة تركاها لمن كان يقوى على إشعالها . . وكان مقدم جنج محسن بن عبدالله العولقي أو من اغتنم تلك الفرصة المواتية ، فتناول طرف الفتيلة وأشعل وفجّر ذلك الكيان الهش الخطير الذي أقامه الجمعدار عوض ظاناً أنه وحده الذي يعرف كيف يستفيد منه في الوقت الملائم له.

لذلك ، فإننا لا نستغرب ازدياد الخلاف حدة بين الكسادي والقعيطي بعد إبرام اتفاقيتي المناصفة والتعاون ، وأن يلجأ كل جانب إلى الكيد للجانب الآخر على الرغم من إنذار الحكومة البريطانية الموجه إليهما بعدم اللجوء إلى الحرب لحل خلافاتهما ، وعلى الرغم من تهديدها بالتدخل في حالة قيام مثل تلك الحرب [1]

(١) رسالة مؤرخة ٩ أغسطس ١٨٧٩م موجهة من الحكومة البريطانية إلى حاكم عدن.

تطور النزاع الكسادي القعيطي بين ١٨٧٣ و ١٨٨٠م

معركة المشراف (عام ١٢٩١هـ)

في الوقت الذي بلغت فيه العلاقات الكسادية القعيطية هذا الحد من السوء طرأ تحسن ملحوظ على العلاقات الكسادية الكثيرية العولقية.

فقد حصل الكسادي من الكثيري، بمقتضى الحلف الجديد القائم بينهما، على مساعدات عسكرية في الرجال والعتاد، وحصل الكسادي على مساعدات مالية من مقدم جنج محسن بن عبدالله العولقي من حيدرآباد[١].

فقام هذا التحالف الثلاثي باحتلال غيل باوزير، وكانت الغيل، حينذاك، تحت حكم آل عمر باعمر، وكان بها ممثل قعيطي[٢] ذو سلطة اسمية بحكم تبعية الغيل التقليدية لكل من يتولى حكم الشحر.

ثم احتل الحلفاء قرية معيان المساجدة[٣] ومنطقة غيضة الريان.

واتفق الحلف على أن يحتل الكثيريون غيل باوزير، وأن تكون معيان المساجدة والريان تحت الاحتلال الكسادي، أما العوالق فلزموا البقاء في قريتهم الحزم (الصداع).

وبعد ذلك هاجم الحلفاء مدينة الشحر، فدارت بينهم وبين القوات القعيطية معركة

---

(١) كان محسن بن عبدالله العولقي أحد الضباط العرب الكبار بجيش نظام حيدرآباد، وقد ورث تركة كبيرة عن أبيه سيف الدولة عبدالله بن علي العولقي الذي توفي بحيدرآباد في صفر ١٢٨٥هـ، وتقدر المعونة المالية التي قدمها العولقي للكسادي بستين ألف ريال.

(٢) كان أول ممثل قعيطي بالغيل هو عنبر بن عبيد، أحد موالي آل الرباكي اليافعيين.

(٣) نسبة إلى المشايخ آل مسجدي.

في منطقة المشراف القريبة من مدينة الشحر انتصر فيها القعيطي على الحلفاء، وكان قد اشترك في هذه المعركة، إلى جانب القعيطي جماعات من آل بريك، بعد أن كان قد تصالح القعيطي معهم بإعادة نصف ممتلكاتهم إليهم، وهي ديارهم ونخيلهم وأراضيهم التي استولى عليها الكثيري بعد طرده الأمير علي بن ناجي البريكي من الشحر.

القعيطي يحتل غيل باوزير:

وفي مستهل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م اشتد ضغط آل تميم والمناهيل والقوات القعيطية على مدينة تريم، وكانوا قد احتلوا جزءاً منها فاضطر الكثيريون إلى المسارعة بسحب الجزء الأكبر من قواتهم المرابطة بغيل باوزير لتعزيز دفاعهم عن تريم، تاركين حامية صغيرة بالغيل، فبادر القعيطي واحتل الغيل دون مقاومة تذكر.

وعلى إثر سقوط الغيل في يد القعيطي انسحب الكساديون من معيان المساجدة والريان فاحتلتهما القوات القعيطية.

وهكذا أصبح القعيطي حاكماً فعلياً على الغيل، وأذعن له جانب من آل عمر باعمر حكام الغيل السابقين، أما الجانب الآخر من آل عمر باعمر الذين آثروا التمرد على القعيطي فقد استدرجهم القعيطي إلى الشحر، متظاهراً بالتصالح معهم، ثم زج بهم في السجن ردحاً من الزمن، وبعده أطلق سراحهم تحت ضمانات خاصة ومنهم من نفي اختيارياً إلى أرض الصومال.

عمليات بحرية :

وفي عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م حصلت بين الكسادي والقعيطي مناوشات بحرية، حاول خلالها القعيطي فرض حصار بحري على المكلا، ولكنه لم ينجح، وحدث في هذا العام أن استولت السفن القعيطية، التي كانت تجوب المنطقة المجاورة للمكلا، على ثلاث

بغال (سفن شراعية هندية ومفردها بغلة) وهي «داريا دولت» و «لاتكا» و «الخير» وأخذت ما كانت تحمله هذه السفن من سلع، فتدخلت الحكومة البريطانية، بحكم تبعية هذه السفن والأموال لرعاياها الهنود، وأجبرت القعيطي على دفع تعويض لأربابها قدره ٦٠٤٢ روبية هندية[١].

وبسبب هذه المناوشات البحرية بين الكسادي والقعيطي، وجهت الحكومة البريطانية إنذاراً إليهما حذرتهما فيه من التعرض للسفن ونبهت إلى أن ذلك التعرض يعتبر في القانون الدولي قرصنة، وأنها سوف لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء مثل تلك القرصنة[٢].

واتضح من مجريات الحوادث أن القعيطي متفوق، من الناحية العسكرية على الكسادي، وأن المدد المالي الذي حصل عليه الكسادي من العولقي قد نفد ولم يجدد.

هدنة السنتين :

ولكي لا يستغل القعيطي تفوقه العسكري في العدوان على الكسادي سعى الجنرال شنايدر، حاكم عدن، وأفلح في إبرام هدنة بين الطرفين مدتها سنتان اعتباراً من أول فبراير ١٨٧٦م.

وفي شهر سبتمبر ١٨٧٦م/١٢٩٣هـ حاصرت القوات القعيطية قرية الصداع، تحت قيادة المقدم أحمد بن عبدالله بوبك، فسقطت القرية في شهر نوفمبر من العام ذاته، واحتلها القعيطي ودمر القلعة العولقية الكائنة بها، وأخذ من كان بها من المقاتلين العوالق إلى الشحر حيث سجنوا بعض الوقت ثم أطلق سراحهم، وبذلك انتهى الوجود العولقي في حضرموت. وهنا تمت السيطرة الكاملة للقعيطي على غيل باوزير والقرى المجاورة لها.

---

(١) كتاب «القبائل العربية في المناطق المجاورة لعدن» الصادر عن حكومة عدن.

(٢) المصدر نفسه.

وفي هذا العام، حاول شريف مكة التوسط في الصلح بين القعيطي والكسادي، فأحبطت الحكومة البريطانية مساعيه، وأخذت تتدخل تدخلاً مباشراً في حل النزاع الكسادي القعيطي، إذ أنها طلبت إلى حاكم عدن أن يتقدم إليها بمشروع حل لذلك النزاع على أن يغتنم الطرفان المتنازعان مدة الهدنة، ويتقدما بقضاياهما إلى حاكم عدن للحل.

اتفاقية صلح المسنّدة[1]

في الثامن من جمادى الأولى ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م توصل القعيطي وحلفاؤه آل تميم والمناهيل من جهة، وآل كثير ومن في صفهم من القبائل من جهة أخرى، إلى إنهاء حالة الحرب التي ظلت مشتعلة سبع سنين في تريم، وذلك بأن أبرموا بينهم اتفاقية صلح مدته عشر سنين عرفت باتفاقية صلح المسندة.

في هذه الاتفاقية اعترف آل كثير للقعيطي بالشحر ومتعلقاتها، واعترف القعيطي لآل كثير بتريم وسيئون وبقية مناطق الشنافر، واعترف الطرفان المذكوران للمقدم أحمد بن عبدالله بن يماني بالمناطق والأودية التميمية الظنية. وقد وردت في الاتفاقية الفقرة الآتية:

«وإن حصل إقدام من آل عمر بن عوض القعيطي على شيء في الأماكن الذي في جهة الساحل على الكسادي أو على خلافه لا يكون لآل عبدالله ولا من في كفلهم ولا من جميع الصلحاء[2] المذكورين اعتراض على آل عمر بن عوض ولا تقديم ولا تأخير ولا سعده[3] لا بمال ولا برجال ولا لخصم ولا لصديق لهم في الساحل كأين من كان».

(مقتطف من النص الأصلي)

---

(١) الاتفاقية وردت كاملة بالملحق الثاني لهذا الكتاب. وقد وقعت هذه الاتفاقية بحصن ال فلوقه التميمين، وسميت باسم المسدة وهي العقبة المطلة على تريم من الجهة الجنوبية.

(٢) الصلحاء: الداخلون في اتفاقية المصالحة، ومفرده صليح كحليف.

(٣) سعده: معاونة، وفعلها أسعد كأسعف.

احتلال الديس والقرن وشرمه:

وفي عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م أثار القعيطي موضوع مطالبته بالديس والقرن وشرمه، مدعياً بأن هذه الجهات آلت إليه بحكم الاتفاقية المبرمة في ٢٤ رمضان ١٢٨٣هـ بينه وبين النقيب صلاح بن محمد الكسادي. ولم يسمح القعيطي لهذه المطالبة بأن تكون موضوع جدل بينه وبين الكسادي، فحسمها بأن احتل هذه المناطق في الربع الأول من عام ١٨٧٨م.

علاقة القعيطي بحيدرآباد:

في شهر يناير ١٨٧٨م سمحت الحكومة البريطانية للجمعدار عوض بالسفر إلى حيدرآباد بعد أن كانت قد أوقفته بالشحر ستة أشهر، إذ أنه كان قد طلب في رسالة مؤرخة ١٠رمضان ١٢٩٤هـ/ سبتمبر ١٨٧٧م السماح له ولعشرة أشخاص من تابعيه بدخول الهند للعلاج من داء التهاب المفاصل، وكان سماح الحكومة البريطانية له الآن بالسفر مقيداً بشرطين، الأول: أن لا تطول إقامته بالهند أكثر من شهر، والثاني: أن يصفي أعماله وأمواله هناك ويستقيل من خدمة النظام وينقل أسرته من حيدرآباد إلى حضرموت.

والذي دفع بالحكومة البريطانية إلى فرض هذين الشرطين، هو كما ذكرت سجلاتها الرسمية، أنها شاءت أن تحول دون جلب الجمعدار عوض مساعدات عسكرية من الهند مما قد يوسع شقة الخلاف بينه وبين الكسادي، وأن تفصله نهائياً من خدمة النظام لأنه كان بنظرها أميراً حاكماً تعترف هي رسمياً به[1] وتؤدي له، لدى قدومه عدن أو أي جزء من أجزاء الهند البريطانية، تحية رسمية عبارة عن ١٢ طلقة مدفع، في حين إنه يعتبر بحيدرآباد

---

(١) رسالة مؤرخة ١٦ فبراير ١٨٧٨م موجهة من الحكومة البريطانية إلى سكرتير حكومة ولاية بمبي، وفي عام ١٩٠٢م عدل لقب الجمعدار إلى لقب السلطان، وعدلت التحية إلى تسع طلقات مدفع أسوة بالسلاطين المعاهدين بالحماية في المناطق المجاورة لعدن.

مجرد موظف اعتيادي يتقاضى مرتبه من الهيئة العسكرية بجيش النظام إلى ذلك الحين.

وقد أفلحت الحكومة البريطانية في منع الجمعدار عوض من تصدير المدد العسكري من الهند إلى حضرموت ولكنها لم تستطع منعه من جلب المال من الهند إلى الشحر، كما أنها لم تفلح في تطبيق اشتراطاتها الأخرى عليه.

والجدير بالذكر أن القعيطي جلب إلى حضرموت في عام ١٢٧٧هـ الموافق عام ١٨٦٨م مليونا ونصف مليون روبية هندية وكان ذلك المبلغ حصيلة عام واحد من تسوية جزء من إقطاعياته الزراعية بحيدآباد[١].

المساعي لتجديد الهدنة :

بنهاية شهر يناير عام ١٨٧٨م انتهت هدنة السنتين التي أبرمها حاكم عدن بين الكسادي والقعيطي، ولم يتقدم خلالها أي من الطرفين المتنازعين بقضية إلى الحاكم، على أن حاكم عدن حاول مد أجل الهدنة شهراً واحداً، أي إلى نهاية شهر فبراير ١٨٧٨م.

وقبل انقضاء شهر فبراير ١٨٧٨م تلقى الأمير عبدالله بن عمر القعيطي رسالة مشتركة من أخويه صالح وعوض المقيمين بحيدرآباد يطلبان إليه فيها المحافظة على الأمن وتقديم قضية الخلاف بينهم وبين الكسادي إلى حاكم عدن للحل، وأخبراه أنهم يحتفظون بحق الاستئناف إلى الحكومة البريطانية ضد حاكمِ عدن إذا لم يقتنعوا به[٢]. وفي زيارة قام بها

---

(١) صفحة (٥١) من المجلد الأول من كتاب «حيدرآباد تحت حكم سالاجنج» لمؤلفه شيراج علي.

(٢) هذه الرسالة كتبها الجمعدار عوض تحت إلحاح المقيم البريطاني بحيدرآباد وقد وجد مكتب المقيم بحيدرآباد صعوبة في ترجمتها إذا كانت مكتوبة بلهجة حضرمية معقدة، فأرسلها إلى حكومة بمبي للترجمة، أما تخوف القعيطي من حكم حاكم عدن فمرده إلى أن أحد كبار الموظفين الهنود بمكتب حاكم عدن، ويدعى مير منشي، كان معروفاً بعطفه على النقيب عمر الكسادي، وكان القعيطي يخشى تأثير هذا الموظف على حاكم عدن. (من رسالة مؤرخة ١٩ مارس ١٨٧٩م من المقيم البريطاني بحيدرآباد إلى حاكم عام الهند).

حاكم عدن إلى المكلا والشحر تمكن شخصياً في اليوم السابع من شهر مايو ١٨٧٩م من إبرام هدنة عام واحد بين القعيطي والكسادي.

اقتراحات حل النزاع :

في الثالث من شهر جون ١٨٧٩م اقترح حاكم عدن على حكومته ثلاثة حلول لحسم النزاع الكسادي القعيطي، وهي :

١. إلغاء اتفاقية مناصفة المكلا وبروم، على أن يعيد الكسادي إلى القعيطي مبلغ مائتين وأربعين ألف ريال، وهي عبارة عن الديون التي على النقيب صلاح وقدرها مائة وستون ألف ريال، والثمانين ألف ريال التي دفعها القعيطي للنقيب عمر لدى إبرام اتفاقية المناصفة.

٢. إلغاء اتفاقية مناصفة المكلا وبروم، على أن يعيد الكسادي إلى القعيطي الثمانين ألف ريال التي كان قد استلمها منه تحت اتفاقية المناصفة، وأن يتنازل النقيب للقعيطي عن بندر بروم مقابل الديون التي على النقيب صلاح، المذكورة في الحل الأول.

٣. اعتبار اتفاقية المناصفة قائمة، على أن يدفع القعيطي للنقيب عمر مبلغاً إضافياً قدره مائة وستون ألف ريال.

فرأت الحكومة البريطانية أن الاقتراح الأول حل عادل، وطلبت إلى حاكم عدن بذل مساعيه لحمل الطرفين على الموافقة عليه، وفي الوقت ذاته، منعت الحكومة البريطانية الطرفين من جلب المساعدات العسكرية من الهند، وأضافت أنها ترحب بأي حل آخر يتفق عليه الطرفان بمحض إرادتهما.

فرحب النقيب عمر بالاقتراح الأول، عارضاً وضع إمارته تحت الحماية البريطانية

لمدة معينة لضمان تسديد المبالغ المطلوبة منه للقعيطي، على أن تسدد المبالغ المشار إليها من سدس إيرادات الإمارة السنوية.

أما القعيطي فقد رفض الاقتراحات الثلاثة، وبقي متمسكاً باتفاقية المناصفة.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية تدرس القضية بغية الوصول إلى حل للمشكلة، طرأ تعقيد جديد على الموقف.

القعيطي يحتل بندر بروم :

إن احتلال الديس والقرن وشرمه من قبل القعيطي دون أن يصادف ذلك الاحتلال اعتراضاً إيجابياً من الحكومة البريطانية، شجع القعيطي على احتلال بروم عن طريق البحر[1]، فارتكب القعيطي بذلك، في نظر الحكومة البريطانية، غلطتين، الأولى: أنه أخذ زمام الأمر في يده رغم كون القضية رهن دراسة الحكومة، والثانية: أنه اخترق متعمداً الحظر البريطاني المفروض عليه وعلى الكسادي بشأن العمليات العسكرية البحرية.

ولم يسع الكسادي إزاء هذا التحدي القعيطي السافر إلا أن يستنجد بآل كثير، فوعدوه بالمساعدة متجاهلين اتفاقية صلح المسندة التي أبرمت بينهم وبين القعيطي.

واهتمت الحكومة البريطانية بهذه الحادثة، فأرسلت السيد صالح جعفر، مساعد حاكم عدن المحلي، لتقصي الحقائق، على ظهر سفينة حربية بريطانية إلى بروم، وفيما يلي نورد بعض ما جاء في تقرير السيد صالح جعفر الذي رفعه إلى حاكم عدن بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٨٨٠م الموافق ١٢ محرم ١٢٩٨هـ، قال:

---

(١) أنكر الأمير عبدالله بن عمر القعيطي احتلاله بروم، في خطاب مؤرخ ١٠ ربيع أول ١٢٩٨هـ موجه إلى حاكم عدن، ولكنه عاد واعترف بالاحتلال.

«غادرت عدن يوم الاثنين السادس من ديسمبر ١٨٨٠م الموافق للرابع من محرم ١٢٩٨هـ على ظهر السفينة الحربية البريطانية «فيلوميل» فوصلت بروم في مساء اليوم التالي، وفي ميناء بروم وجدت مركباً بخارياً اسمه «سلطان باشا»[١] وسفينتين شراعيتين، وكانت الباخرة «سلطان باشا» ترفع على إحدى سواريها علماً تركياً، وكانت الأعلام العربية الحمراء مرفوعة على ساريتي السفينتين الشراعيتين.

الباخرة «سلطان باشا» يملكها القعيطي، ويملك أيضاً إحدى السفينتين الشراعيتين، أما السفينة الشراعية الأخرى فقد استأجرها القعيطي من أحد التجار لنقل جزء من جنوده عليها.

وقد علمت أن سفينة شراعية ثالثة[٢] كانت قد غادرت الميناء قبل وصولي، وكانت قد قدمت إلى بروم حاملة جنوداً قعيطيين.

---

(١) في فبراير ١٨٧٤م اشترى القعيطي الباخرة «البهلوان» وفي نوفمبر ١٨٧٤م اشترى الباخرة «فيلوكس» وفي يناير ١٨٧٥م اشترى الباخرة «سلطان باشا» ثم الباخرة «الجواد». وبمقتضى قانون تسجيل السفن الأجنبية الصادر عام ١٨٧٠م احتجزت الحكومة البريطانية هذه البواخر باستثناء الباخرة «سلطان باشا» وكان الحجز بحجة أن تلك البواخر أريد استعمالها في أغراض حربية عدوانية ضد الكسادي. وتعهد القعيطي بإعادة السفن المحتجزة إلى الهند، فسمحت له الحكومة البريطانية بذلك تحت اشتراطات معينة وضمانات مالية. من ذلك أن القعيطي دفع مبلغاً قدره ٢٥ ألف روبية هندية ضماناً لإعادة الباخرة «البهلوان» إلى بمبي، كما تعهد بعدم استعمال السفن المحتجزة الأخرى للأغراض الحربية وبعدم مرورها على الشحر، وكانت الباخرة «سلطان باشا» السفينة الوحيدة التي استطاعت الإفلات من الرقابة البريطانية، أما الباخرة «الجواد» فكانت سفينة إيطالية تسمى في الأصل «فيتوريا»، ثم أطلق عليها محسن بوبك القعيطي اسم «الجواد»، والسبب الذي أوقعها في الحجز البريطاني هو أن بحارة وقبطان السفينة الإيطاليين اللذين أبحروا بها من ميناء جنوا الإيطالية، اختلفوا مع وكيل الجمعدار عوض، محسن بوبك القعيطي (وهو الذي اشتراها باسم القعيطي من إيطاليا) على كمية ونوع الطعام الذي يقدم لهم، فما كان من قبطان الباخرة إلا أن عرج بها على ميناء عدن فاحتجزتها السلطات البريطانية.

(٢) كان على ظهر هذه السفينة الأمير عبدالله بن عمر القعيطي، وقد أشرف شخصياً على عملية إنزال الجنود، وبعد أن تم احتلال الميناء عاد مسرعاً إلى الشحر على ظهر هذه السفينة الثالثة تاركاً في محله المقدم عمر عوض القعيطي.

وصعدت على ظهر الباخرة «سلطان باشا» بإرشاد وبمعية قائد السفينة الحربية البريطانية الكومندار بارناس، واكتشفت أن هذه السفينة القعيطية مسجلة باسم منصر بن عبدالله بن عمر القعيطي، ووجدت على ظهرها مدفعين وأربعة من المدفعيين الأتراك، ومن حديثنا مع ربان السفينة، علمنا أنها وصلت بروم بعد أن احتلتها القوة القعيطية، وأنها أنزلت مزيداً من الجنود والعتاد الحربي إلى الساحل.

ثم نزلنا إلى الشاطئ، وهناك قابلنا القائد العام للقوات القعيطية المقدم عمر عوض القعيطي، وكان عدد قوة الاحتلال القعيطية المتمركزة في بروم يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ جندي، بينهم عدد صغير من المدفعيين الأتراك، وكان هؤلاء الجند منهمكين في تحصين المسالك الشرقية لبندر بروم.

وقد تم الاستيلاء على بروم بالطريقة الآتية:

أرسل القعيطي ٥٠٠ جندي[١] على ثلاث سفن شراعية إلى بروم من الشحر، فنزلت هذه القوة في رأس بروم ثم شقت طريقها رأساً إلى بروم، ولم يكن في بروم من الجنود الكسادية سوى عشرين أو خمسة وعشرين، هؤلاء حينما شاهدوا اقتراب جنود الحملة القعيطية أطلقوا عليهم النار من مدفعين كانا في حوزتهم، فانفجر مدفع وقتل أحد المدفعيين الكساديين، وانكسرت يد المدفع الآخر، ثم تبادل الفريقان إطلاق نيران البنادق، فقتل اثنان من كل جانب، وكان بين القتلى قائد الحامية الكسادية واسمه توفيق[٢]، ثم ولى

---

(١) كانت الحملة القعيطية مؤلفة من ٣٥٠ مقاتلاً من الحاشية الخلص بقيادة المقدم عبدالخالق الماس. ثم أمدتهم الباخرة «سلطان باشا» بمائة وخمسين جندياً يافعياً، بعد أن تمكن عبدالخالق الماس وعمر عوض القعيطي، تحت توجيه الأمير عبدالله بن عمر القعيطي من احتلال بروم (وثائق آل كساد).

(٢) كان المعتقد أن هذا الشخص تركي، بيد أن وثائق آل الحضرمي دلت على أنه أحد المماليك الإفريقيين واسمه الكامل توفيق بن سرور شلكاوي تابع آل كساد.

الجنود الكساديون الأدبار.

وحينما علم النقيب بالحادث أرسل مائة من جنوده، بطريق البر وأربعين جندياً على ظهر سفينة شراعية، غير أن هذه النجدة أتت متأخرة، وأرغمت على العودة إلى أماكنها.

وغادرت بروم في الصباح قاصداً المكلا، وقد وصلت إليها في منتصف الساعة العاشرة صباحاً، وفور وصولي قصدت حصن النقيب وسلمته رسالة حاكم عدن، وقد وجدته حزيناً مما كان قد بلغ إليه من الأنباء القائلة إن الحكومة البريطانية تعتزم إخراج رعاياها من المكلا مع ما يمتلكون من أموال وبضائع، في حين أنه كان متوقعاً تدخل الحكومة البريطانية التي كانت قد منعت العمليات العسكرية البحرية بين الطرفين، في صالحه.

وحينما تحدثت إلى النقيب عن هدنة في نية الحكومة البريطانية عقدها بينه وبين القعيطي، قال إنه طلب عوناً عسكرياً من الكثيري، وإن ذلك العون في طريقه إليه، وإنه ينتظر وصول ألف وخمسمائة مقاتل من القبائل الكثيرية، وأضاف النقيب إن آل كثير أمدوه بهذه النجدة الحربية بدون مقابل، ولم يشترطوا عليه سوى أجور جمال النقل. وإن كل مقاتل من القادمين يحمل معه زاده لعدة أيام، وأن إذا علم آل كثير بأن هدنة عقدت بينه وبين القعيطي فسيعتقدون أنه خدعهم بأن جلبهم من ديارهم عبثاً، وأنهم سوف يطالبونه بالزاد المناسب لهم طيلة بقائهم في المكلا، وأنهم سوف يحملونه مسئولية ما تكبدوه من صرفيات، وأنه لن يكون قادراً على إجابة مطلبهم هذا، وأن طول بقائهم في المكلا ربما أغراهم بانتزاع بلاده منه وبذلك سيكون قد وضع نفسه بين شقي الرحى، وهكذا سوف يسلبه آل كثير بلاده بعد أن كان يخشى أخذها على يد القعيطي، وأن هذه الأسباب تجعل من قبوله الهدنة مغامرة يريد أن يتفادى الدخول فيها.

وقد أشرت إلى أن من المفيد له عقد الهدنة، وأنه بذلك سوف يتمكن من التخلص

من آل كثير وسيوفر في الوقت نفسه الأمن للرعايا البريطانيين المقيمين بالمكلا لأن اضطراب الأمن قد يعرضهم للأخطار.

فأجاب النقيب بأن الرعايا البريطانيين ليسوا في خطر، وأن له آمالاً كبيرة لا في استعادة بروم فحسب، ولكن أيضاً في انتزاع جزء من أرض العدو، عند قدوم النجدة الكثيرية.

وبعد أن ألححت عليه في عقد الهدنة، طلب مني أن أذهب إلى الشحر لاستطلع رأي القعيطي في الهدنة المقترحة، وقال إنه سوف يأخذ آراء مستشاريه وسيرد علي إيجابياً عند عودتي من الشحر».

وفي مكان آخر من التقرير قال صالح جعفر:

«وفي صباح يوم الجمعة غادرت المكلا قاصداً الشحر فوصلت إليها قبل ظهر اليوم، فنزلت إلى الساحل وذهبت إلى الأمير عبدالله بن عمر القعيطي..

ومن حديثي مع الأمير عبدالله ألفيته ميالاً إلى عقد الهدنة، بينه وبين الكسادي، لثلاثة أشهر. وأهم سبب لرغبة القعيطي في الهدنة هو أنه يتوقع أن سوف يتذمر آل كثير من إقامتهم الطويلة المملة بالمكلا.

ويعتقد القعيطي أن الكثيريين قادمون فعلاً لنجدة الكسادي، وأنه سوف يحتالون على النقيب ويستولون على المكلا، ثم قال لي القعيطي، في شيء من الصرامة، إنه في النهاية سوف يستولي على المكلا سواء كانت هذه المدينة في يد النقيب أو يد الكثيري.

وقد شاهدت خلال زيارتي الشحر أن عبدالله بن عمر القعيطي يجري ترميمات بالحصن القديم ويشيد تحصينات أخرى بالمدينة، وأن القوة العسكرية القعيطية الموجودة الآن بالشحر تقرب من ١٢٠٠ جندي، بيد أن القعيطي يسجل آخرين للخدمة العسكرية،

وقد سجل منهم عدداً يقرب من ٧٠٠ مقاتل، وعلمت أن أمراً صدر إلى المقدم عمر عوض القعيطي بالعودة فوراً إلى الشحر مع ١٢٥ جندياً من جنود قوة احتلال بروم. ومن الجدير بالذكر هنا، أن الأمير عبدالله بن عمر يعتمد اعتماداً كبيراً على عمر عوض القعيطي.

والملاحظ أن القعيطي متوجس خيفة من آل كثير، وقد بلغني أنه يحاول إثارة الفتن في ودي حضرموت من جديد ليصرف اهتمام الكثيريين عن الساحل.

وفي مساء يوم السبت عدت إلى المكلا وقابلت النقيب مرة أخرى، وعلمت منه أنه موافق على الهدنة، ولكنه في حوالي منتصف الليلة نفسها، أتاني وأخبرني بأنه يرفض الهدنة لأنه تلقى رسالة من آل كثير مفادها أن ٤٠٠ مقاتل منهم في طريقهم إليه وعلى رأسهم السلطان[1]، وأنهم وصلوا ساه، وأن الباقين يتجمعون. وذكر لي النقيب أن جنود القعيطي المتمركزين في بروم قلقون جداً من الحملة الكثيرية القادمة.

وبعد أن استمعت إلى ما أخبرني به النقيب أرسلت في طلب كبار تجار المكلا، من رعايا بريطانيا، وأشعرتهم بأن السفينة الحربية البريطانية الراسية في ميناء المكلا سوف تنقلهم، إن هم أرادوا مغادرة المكلا إلى عدن، أو أن سفناً شراعية سوف تقوم بذلك.

وغادرني التجار، ثم عادوا إليّ في الصباح الباكر لليوم التالي، مع بقية تجار المكلا، وعقدت اجتماعاً حضره النقيب عمر وابنه النقيب منصور ووزيره الأول سالم بن عمر شماخ، وفي هذا الاجتماع تحدث إليّ بعض التجار باللغة الهندوستانية، لكيلا يفهم النقيب ما يقولونه لي، قائلين إن النقيب سوف يعد أمامي بالسماح لهم بمغادرة المكلا،

---

(١) كان على رأس هذه الحملة السلطان عبدالله بن صالح بن مطلق، وعائض بن سالمين بن طالب، وعبود بن سالم بن بدر.

ولكنه بعد ذهابي من المكلا ، سوف يوعز إلى ربابين السفن المحلية بعدم أخذ أي واحد منهم من المكلا ، فرأيت أن ما قاله لي أولئك التجار ربما كان عين الحقيقة ، فأخبرت النقيب علناً وبحضور جميع التجار بأنني سوف أترك الشاؤش صالح[1] بالمكلا لمدة عشرين يوماً ، آملاً خلالها أن سوف يسمح النقيب لكافة التجار ، رعايا بريطانيا ، بمغادرة المكلا إلى عدن ، إن هم أرادوا ذلك ، وأن النقيب سيكون المسؤول للحكومة البريطانية عن النتائج إذا وضعت أية عراقيل ظاهرة أو خفية في طريق سفر هؤلاء التجار.

وقد تركت الشاؤش صالح في المكلا ، على أن يمكث بها عشرين يوماً لرعاية شؤون البريطانيين ، وليحول دون وضع عقبات في وجوههم إذا ما عولوا على الرحيل من المكلا بأموالهم وبضائعهم.

وخلال إقامتي الأخيرة بالمكلا علمت أن الباخرة القعيطية «سلطان باشا» وسفينتين شراعيتين عادت إلى الشحر ، بعد أن أنزلت مدفعين في بروم ، وحملت إلى الشحر المدفع الكسادي الذي كسرت يده.

غادرنا المكلا قبل يوم أمس ، وجلبنا معنا خمسة من الهنود وأربع نساء وبعض الأطفال ، ووصلنا عدن صباح اليوم».

النقيب يهدد بالتخلي عن إمارته لدولة أجنبية :

ونتيجة لاحتلال بروم من قبل القعيطي ومخالفته الحظر البحري ، اقترح حاكم عدن على حكومته وضع الإمارة الكسادية تحت الحماية البريطانية تلبية لاقتراح الكسادي.

وتبودلت مراسلات مطولة حول الموضوع بين الهند البريطانية ولندن.. ومن هذه

---

(١) هذا الموظف كان أحد حراس دار حاكم عدن وهو الذي رفع إلى صالح جعفر نبأ حادثة التخم ، واسمه الكامل صالح بن أحمد الزنداني كما ورد في وثائق آل الشيخ أبي بكر بن سالم مولى عينات.

المراسلات اتضح أن الحكومة البريطانية كانت ميالة إلى تلبية الطلب الكسادي، على أن تكون الحماية لمدة خمس أو سبع سنين أو لأية مدة تراها الحكومة البريطانية ضرورية، على أن لا تتعرض الإمارة الكسادية للضم إلى الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار.

في هذه الأثناء تلقى حاكم عدن من النقيب عمر يطلب فيها سرعة الرد على طلبه الحماية البريطانية، محذراً أنه إذا لم يصل الرد في غضون أسبوعين فسوف يجد نفسه مضطراً إلى تسليم إمارته لآل كثير أو لتركيا، أو لسلطان زنجبار، أو لأية دولة أجنبية أخرى.

واقعة التُّخم[1]:

وحينما كانت النجدة الكثيرية في طريقها إلى المكلا لمساعدة الكسادي ضد القعيطي، اعترضتها في منطقة التخم قوة قعيطية قوامها ستمائة مقاتل بقيادة المقدم عمر عوض القعيطي. وكان ذلك في صباح يوم الثلاثاء ١٩ محرم ١٢٩٨هـ الموافق ٢٠ ديسمبر ١٨٨٠م.

---

(١) جبل التخم يكون أحد التضاريس الجبلية الجنوبية التي يتألف منها «الجول» الشمالي الغربي، ويرتفع جبل التخم بحوالي (١٧٠٠) قدم عن سطح البحر، ويقع على بعد خمسة أميال تقريباً إلى الشمال الغربي من منطقة الريان. وبهذا الجبل عقبة تسمى عقبة التخم تمر بها طريق القوافل الرئيسية بين الحرشيات وغيل باوزير. الفرقة القعيطية بقيادة المقدم عمر عوض القعيطي أخذت طريقها من الشحر إلى شحير على الخط الساحلي ثم سارت في بطن وادي حويره إلى الشمال الغربي، وبعد ذلك استدارت غرباً حول الكتف الجنوبي لجبل التخم. أما الفرقة القعيطية بقيادة المقدم سعيد بن أحمد الحضرمي، فقد أخذت طريقها من غيل باوزير مارة بمنطقة الزاهر ثم إلى رأس عقبة التخم حيث صعدت إليها فرقة المقدم عمر عوض القعيطي، وتوحدت الفرقتان تحت قيادة عمر عوض القعيطي الذي اتخذ مراكزه إلى الشرق من طريق القوافل الرئيسي لتأمين مؤخرته وخط رجعته إلى الغيل. وهنا كان الزحف الكثيري في بطن وادي كثيبة متجهاً بطريق القوافل الرئيسي صوب الغرب إلى أعالي جبل التخم، وكان قد علم بمرابطة القوة القعيطية في المنطقة. وتذكر بعض الرسائل البريطانية أن فلول الفرقة اليافعية (انسحبت إلى غيل باوزير) طبقاً للخطة التي رسمها المقدم عمر عوض القعيطي وبذلك نجت من الإبادة. ويذكر المؤرخ الأستاذ سعيد عوض باوزير أن المقدم سعيد بن أحمد الحضرمي قتل أيضاً في هذه المعركة واحتز رأسه. صفحة ٢٣٨ من كتابه «صفحات من التاريخ الحضرمي».

دارت المعركة بين آل كثير وعددهم ١٥٠٠ مقاتل وبين الفرقة القعيطية، ورجحت الكفة إلى جانب آل كثير، كما كان متوقعاً، فانسحب القعيطيون تاركين وراءهم في ساحة المعركة سبعين قتيلاً، كان بينهم قائدهم المقدم عمر عوض القعيطي.

وفي رسالة مؤرخة ٢٣ ديسمبر ١٨٨٠م من النقيب عمر بن صلاح الكسادي إلى حاكم عدن، جاء فيها ما يلي :

إن آل كثير الذين طلبناهم من سلطانهم[١] وكانوا قادمين إلينا، تعرضوا لهجوم شنه عليهم ٦٠٠ من المقاتلين القعيطيين بقيادة عمر عوض، ودارت بينهم معركة في مكان يقال له التخم في صباح يوم الثلاثاء الماضي، فهزم الجنود القعيطيون وكانت خسارتهم سبعين قتيلاً أو أكثر، وكان بين القتلى عمر عوض وآخرون من الضباط القعيطيين، وأخذ آل كثير جميع أسلحتهم، وإن شاء الله سوف تسمعون أنباء سارة أخرى بعد هذا.

وفي رسالة مؤرخة ٢٠ محرم ١٢٩٨هـ الموافق ٢١ ديسمبر ١٨٨٠م من الشاؤش صالح بن أحمد إلى صالح جعفر بعدن، جاء ما يلي :

«بعد التحية : في صباح يوم الثلاثاء ١٩ محرم (٢٠ ديسمبر) تلقى النقيب عمر رسالة من آل كثير ذكروا فيها أن ما يقرب من ٤٠٠ أو ٥٠٠ من الجنود القعيطية انهزمت وقتل منهم ستون رجلاً وكان أول القتلى القائد العام للقوات القعيطية عمر عوض، وقد قطع آل كثير رأسه[٢] وأخذوا سلاحه، وذكر آل كثير أنهم كانوا متعبين من وعثاء السفر وإلا

---

(١) هو السلطان منصور بن غالب الكثيري الذي خلف أباه غالب بن محسن الكثيري عام ١٢٨٧هـ.

(٢) الرواية المحلية المستفيضة تذكر أن رأس عمر عوض القعيطي حمل على رمح ودخل به آل كثير في موكب إلى الحرشيات.

وذكر المؤرخ الأستاذ سعيد عوض باوزير أن رأسي القائدين اليافعيين – عمر عوض القعيطي وسيعد أحمد الحضرمي – قطعا وسار بهما الجيش الكثيري على رأس جريدة .. صفحة ٢٣٨ من كتابه «صفحات من التاريخ الحضرمي».

وتقول رواية ثالثة أن رأسي القائدين اليافعيين دخل بهما آل كثير إلى قرية (ثلة عمر) وكانوا يرتجزون بهما، فنصحهم شيخ القرية باعمر بالتوقف عن ذلك، فدفنوا الرأسين في قرية (ثلة عمر).

لكانوا قد لاحقوا الفرقة المنهزمة. إن آل كثير موجودون الآن في مكان يقال له كثيبه[1] بالقرب من الحرشيات[2]. وحينما وصل النبأ إلى النقيب أمر بإطلاق نيران المدافع ابتهاجاً، وعمّ السرور الجميع. وقد استدعاني النقيب إليه أولاً وأطلعني على الرسالة التي تلقاها من آل كثير، ثم استدعى رعايا بريطانيا وأطلعهم على المكتوب الذي حمل الخبر. وقد أخذ آل كثير أسلحة القتلى. إن مقتل عمر عوض القعيطي يعتبر خسارة فادحة للقعيطي – والسلام».

وفي السابع والعشرين من ديسمبر ١٨٨٠م وصل إلى المكلا السيد صالح جعفر، على ظهر السفينة الهندية «داجمار» حاملاً التعليمات الآتية من حكومة عدن:

---

(١) يخلط رواة الحوادث المحليون بين واقعة التخم وواقعة كثيبة، وقد جاء في وثائق المقادمة آل باصرة عن حادثة كثيبة ما ملخصه ونحن نروي هنا ما أخبرنا به المقدم أحمد بن عمر باصره، قال:

«وصل المقدم عبدالله بن سعيد باصره إلى الشحر قادماً من الهند ونزل في دار بصعر، وكان هذا المقدم زميلاً للجمعدار عوض في خدمة جيش نظام حيدر آباد، فزاره الأمير عبدالله بن عمر القعيطي – حاكم الشحر – مرحباً، ثم بعد أيام طلب منه أن يسعفه بمقاتلين من بادية دوعن لتعزيز حامية الشحر التي تعرضت للهجوم عليها في معركة المشراف (مرّ ذكرها في صفحة ١٣٥ من هذا الكتاب). فغادر المقدم عبدالله باصره الشحر إلى دوعن، وبعدها عاد بألف ومائتين من المقاتلين، معظمهم من قبيلتي الخامعة والدَّيْنْ، وقد حدث أنه حينما كانت هذه القوة البدوية في منطقة كثيبة، في طريقها إلى الشحر وقعت في كمين نصبته لها قوة مؤلفة من الكسادين والعوالق والكثيريين، بقيادة النقيب مجحم بن علي الكسادي، لصدها عن الذهاب إلى الشحر. ودارت معركة بين الطائفتين قتل فيها أربعة من البادية وجرح عشرون، كما قتلت بعض جمال البادية حمالة البارود والرصاص، إذ حدث أن أحد رجال البادية الدوعنية كان يشحن يندقيته بالبارود فطارت شرارة من فتيله وفجرت دبة البارود التي كانت محملة على أحد الجمال فقتلته وعدداً من الجمال الأخرى، ورغم ذلك واصلت الفرقة البدوية سيرها إلى الشحر».

وأضاف المقدم أحمد بن عمر باصرة: «أن المقدم عبدالله بن سعيد باصرة مات بالشحر متأثراً بسم دسه له أحد أعوان النقيب عمر بن صلاح الكسادي، ودفن إلى جوار قبة الشيخ عبدالله بالحاج بافضل بمدينة الشحر».

والمشهور أن حادثة كثيبة وقعت عام ١٢٩١هـ أي بعد حادثة المشراف بأسابيع قليلة. وتذكر بعض الروايات المحلية أن الكمين الذي نصبه القعيطيون لآل كثير في التخم كان في الأصل رداً على كمين كثيبة.

(٢) هذا التحديد الجغرافي غير صحيح إذ أن كثيبة أقرب إلى غيل باوزير منها إلى الحرشيات.

١. التوقف عن الحربة البحرية.

٢. أن يداري النقيب عمر آل كثير، إلى أن يصل رد الحكومة البريطانية الخاص بطلبه الحماية.

٣. أن يحاول النقيب وآل كثير طرد القعيطي من بروم.

٤. أن يسمح النقيب لرعايا بريطانيا بمغادرة المكلا إن هم أرادوا ذلك.

تغييرات قيادية :

وفي نهاية شهر ديسمبر ١٨٨٠م انتقل إلى رحمة الله براق جنج صالح بن عمر القعيطي، وكانت وفاته خسارة لا تعوض للأسرة القعيطية.

وبموته أصبح الجمعدار عوض مثقل الكاهل بمسؤوليات جسام متعددة الجوانب، منها شؤون القعطة بالهند والشؤون العسكرية والعلاقات الخارجية للإمارة القعيطية.

وقد استعان الجمعدار عوض بابن عمه عبدالحبيب بن عامر بن عوض القعيطي في القيام ببعض مهام الإمارة.

وعبدالحبيب هذا مولد حضرمي من أم هندية، وكان قبل انضمامه إلى الجمعدار عوض، ضابطاً كبيراً في جيش نظام حيدرآباد. وقد لعب عبدالحبيب فيما بعد دوراً هاماً في النزاع الكسادي القعيطي من الناحيتين السياسية والعسكرية، كما سيأتي ذكر ذلك في الصفحات القادمة من هذا الكتاب.

أما شؤون حضرموت الداخلية، فقد بقي الأمير عبدالله بن عمر القعيطي مضطلعاً بها.

وبعد مقتل المقدم عمر عوض القعيطي، تولى مؤقتاً، المقدم أحمد بن عبدالله بوبك

القيادة العامة للقوات القعيطية، ثم آلت هذه القيادة العامة إلى المقدم[1] عبدالحبيب بن عامر، يساعده فيها كنائب للقائد العام أخوه محسن بن عامر بن عوض القعيطي.

(١) بعض التقارير البريطانية تشير إليه بالجنرال عبدالحبيب، كما تشير إلى المقدم عبدالحبيب بن علي الكسادي، الذي تولى القيادة الكسادية العامة بعد وفاة أخيه الشهير النقيب مجحم بن علي الكسادي، بالجنرال أيضاً.

١. التوقف عن الحربة البحرية.

٢. أن يداري النقيب عمر آل كثير، إلى أن يصل رد الحكومة البريطانية الخاص بطلبه الحماية.

٣. أن يحاول النقيب وآل كثير طرد القعيطي من بروم.

٤. أن يسمح النقيب لرعايا بريطانيا بمغادرة المكلا إن هم أرادوا ذلك.

تغييرات قيادية :

وفي نهاية شهر ديسمبر ١٨٨٠م انتقل إلى رحمة الله براق جنج صالح بن عمر القعيطي، وكانت وفاته خسارة لا تعوض للأسرة القعيطية.

وبموته أصبح الجمعدار عوض مثقل الكاهل بمسؤوليات جسام متعددة الجوانب، منها شؤون القعطة بالهند والشؤون العسكرية والعلاقات الخارجية للإمارة القعيطية.

وقد استعان الجمعدار عوض بابن عمه عبدالحبيب بن عامر بن عوض القعيطي في القيام ببعض مهام الإمارة.

وعبدالحبيب هذا مولد حضرمي من أم هندية، وكان قبل انضمامه إلى الجمعدار عوض، ضابطاً كبيراً في جيش نظام حيدرآباد. وقد لعب عبدالحبيب فيما بعد دوراً هاماً في النزاع الكسادي القعيطي من الناحيتين السياسية والعسكرية، كما سيأتي ذكر ذلك في الصفحات القادمة من هذا الكتاب.

أما شؤون حضرموت الداخلية، فقد بقي الأمير عبدالله بن عمر القعيطي مضطلعاً بها.

وبعد مقتل المقدم عمر عوض القعيطي، تولى مؤقتاً، المقدم أحمد بن عبدالله بوبك

القيادة العامة للقوات القعيطية، ثم آلت هذه القيادة العامة إلى المقدم[1] عبدالحبيب بن عامر، يساعده فيها كنائب للقائد العام أخوه محسن بن عامر بن عوض القعيطي.

(١) بعض التقارير البريطانية تشير إليه بالجنرال عبدالحبيب، كما تشير إلى المقدم عبدالحبيب بن علي الكسادي، الذي تولى القيادة الكسادية العامة بعد وفاة أخيه الشهير النقيب مجحم بن علي الكسادي، بالجنرال أيضاً.

الإمارة الكسادية في سنتها الأخيرة (وتفاصيل حوادث عام ١٨٨١م)

في السادس من يناير ١٨٨١م، عادت السفينة «داجمار» إلى عدن قاطرة خلفها سفينتين شراعيتين قعيطيتين أصرتا على مخالفة حظر العمليات الحربية في البحر، وفي اليوم ذاته، أمرت السفينة الحربية البريطانية «سيجل» بأن تمنع الاعتداءات البحرية بين الكسادي والقعيطي، وبأن تشعر الكسادي بانتظار رد الحكومة البريطانية على طلبه وضع إمارته تحت حمايتها، وبأن تقدم إذا لزم الأمر تسهيلات للحامية القعيطية في جلائها عن بروم.

وفي العاشر من يناير ١٨٨١م تلقى حاكم عدن برقية من حكومته تفوضه بتنفيذ اقتراح رقم (١)، وبتحذير الكسادي مغبة التخلص من إمارته دون موافقة الحكومة البريطانية.

وفي الحادي عشر منه، تلقى مساعد حاكم عدن الكبتن هنتر أوامر بالسفر إلى المكلا والشحر على ظهر السفينة «داجمار» ليعرض على كل من الكسادي والقعيطي اتفاقية على غرار الحل رقم (١)[1] الذي كان قد اقترحه حاكم عدن ضمن حلول ثلاثة للنزاع الكسادي القعيطي، وهو الحل القاضي بإلغاء اتفاقية المناصفة وإعادة الـ ٢٤٠.٠٠٠ ريال إلى القعيطي، وليشعر الطرفين بأن الحكومة البريطانية سوف تحتفظ لنفسها بحق التصرف بالطريقة التي تراها ضرورية في حالة رفض الاتفاقية المقترحة.

وقد قبل الكسادي الاتفاقية المقترحة، أما القعيطي فقد رفضها مرتكزاً على الحجج الآتية :

١. أن مطالباته الخاصة بأمواله وديارة التي استولى عليها الكسادي في المكلا، بعد

---

(١) انظر صفحة (١٤١) من هذا الكتاب.

طرده الجمعدار عوض منها، لم تسدد بعد.

(وقد ردّ الكبتن هنتر على هذه النقطة بأن حاكم عدن كان قد أسقط هذه المطالبات عام ١٨٧٨م).

٢. أن بروم واقعة اليوم في قبضة يده، وأن الموقف لهذا السبب تغير تغييراً جوهرياً.

(وقد ردّ الكبتن هنتر على هذه الحجة بأن هذا الاستيلاء على بروم تم عن طريق البحر وكان في ذلك تحدٍ سافر لأوامر الحكومة البريطانية).

٣. أنه (أي عبدالله بن عمر القعيطي) يريد أن يشاور أخاه عوض الموجود بحيدر آباد، بشأن هذه الاتفاقية المقترحة.

وبعدها عقدت الحكومة البريطانية هدنة بين الكسادي والقعيطي مدتها ١٥ يوماً، وأبقت السفينة الحربية البريطانية «سيجل» في ميناء بروم لمراقبة الموقف.

وفي التاسع والعشرين من يناير ١٨٨١م حظرت الحكومة البريطانية الاعتداءات البحرية والبرية بين الكسادي والقعيطي وحاولت مد أجل الهدنة ١٥ يوماً أخرى، غير أن القعيطي وافق على مدها ٩ أيام فقط، وبعدها عاد وأبدى استعداده لإيقاف العمليات العسكرية، بعد أن وجهت الحكومة البريطانية إليه خطاباً شديد اللهجة.

التمهيد لفرض السيطرة البريطانية:

في النصف الثاني من فبراير ١٨٨١م قدم عبدالحبيب بن عامر بن عوض القعيطي من الهند إلى عدن حاملاً مقترحات لتسوية النزاع الكسادي القعيطي، وتقدم بهذه المقترحات إلى حاكم عدن.

وقد أبدى عبدالحبيب بن عامر استعداده للذهاب إلى الشحر لإقناع ابن عمه الأمير

عبدالله بن عمر القعيطي بدفع ثلاثمائة ألف ريال للكسادي إضافة إلى المئتين والأربعين ألف ريال التي لدى الكسادي للقعيطي، على أن يبيع الكسادي المكلا وبروم للقعيطي، بمجموع هذا الثمن.

وأكد عبدالحبيب لحاكم عدن بأنه إذا لم ينجح في حمل ابن عمه على الموافقة على إبرام هذه الصفقة، فإنه سوف يقنعه بقبول أحد الحلول الثلاثة[1] التي كان حاكم عدن قد اقترحها على حكومته في الثالث من شهر جون عام ١٨٧٩م.

وقدم عبدالحبيب في الوقت ذاته، ضماناً لحاكم عدن أن إذا وافق الكسادي على بيع المكلا وبروم للقعيطي، حسب الترتيبات التي ورد ذكرها في الفقرتين السابقتين، فإن القعيطي سوف يضع الشحر والمكلا ومتعلقاتهما تحت السيادة البريطانية.

إن هذا الضمان (وقد وصفته بعض الرسائل[2] بأنه كان ضماناً خطيراً) الذي قدمه عبدالحبيب إلى حاكم عدن، كان تنفيذاً لخطة رسمها الجمعدار عوض، كمساومة قعيطية لإفساد ماكان قد تركه طلب الكسادي الحماية البريطانية من أثر في نفس الحكومة البريطانية، ذلك الأثر الذي بدت نتائجه جلية في بعض المواقف التي اتخذتها بريطانيا من القضية القعيطية.

وقد نجحت هذه الخطة – خطة الجمعدار عوض – ذلك لأن حاكم عدن، لدى تلقيه هذا الضمان القعيطي أهمل الحلول التي كان قد أعدها على غرار حله رقم (١)، بالرغم من أن حكومته كانت قد أمرته بتنفيذه في برقيتها إليه المؤرخة ١٠ يناير ١٨٨١م.

إن حاكم عدن، وهو الحاكم الاستعماري التوسعي، لم يقوَ على مقاومة الإغراء

---

(١) انظر صفحة (١٤١) من هذا الكتاب.

(٢) مجموعة وثائق آل كساد.

القعيطي، ففي الثالث والعشرين من فبراير ١٨٨١م أرسل مساعده صالح جعفر، يصحبه عبدالحبيب بن عامر، إلى المكلا والشحر، وكان قد أمره بأن يحصل على إمضاءي الكسادي والقعيطي على ثلاثة حلول جديدة، صاغها الحاكم في ثلاث اتفاقيات، نلخصها فيما يلي:

الاتفاقية الأولى:

اعتبار اتفاقية المناصفة سارية المفعول، على أن يعين حاكم عدن ضابطاً بريطانياً، بمرتب شهري لا يتجاوز ألفاً وخمسمائة روبية هندية، يدفع نصفه الكسادي ويدفع القعيطي نصفه الآخر، للإشراف على شؤون الإمارتين، وليقوم بقسمة إيرادات المكلا وبروم بين الكسادي والقعيطي بالتساوي، وأن يتولى النقيب عمر حكم المكلا وبروم كما كان يفعل أبوه وجدوده، غير أن عليه أن يشاور الوكيل القعيطي، الموجود آنذاك في المكلا، في الشئون الصعبة وأن يمتنع القعيطي عن وضع جنود في المكلا أو بروم إلا إذا هاجمهما عدو لاحتلالهما وفي تلك الحالة يقوم الكسادي والقعيطي مشتركين بالدفاع عنهما.

الاتفاقية الثانية:

بما أن نصف المكلا ونصف بروم قد بيعا للقعيطي بثمن قدره ٢٤٠,٠٠٠ ريال، فإن على القعيطي أن يدفع ٣٠٠,٠٠٠ ريال إضافية وبذلك يؤول إليه النصف الآخر من المكلا والنصف الآخر من بروم، على أن تدفع الـ ٣٠٠,٠٠٠ ريال هذه عن طريق حاكم عدن في ثلاثة أقساط مبلغ كل قسط ١٠٠,٠٠٠ ريال، وأن يدفع القسط الأول فوراً ويدفع القسطان المتبقيان على فترتين مدة كل واحدة منهما سنة.

الاتفاقية الثالثة :

إلغاء اتفاقية المناصفة، على أن يعيد الكسادي للقعيطي مبلغ الـ ١٦٠,٠٠٠ ريال التي على النقيب صلاح، وأن تعتبر بروم ملكاً للقعيطي مقابل الـ ٨٠,٠٠٠ ريال التي استلمها النقيب عمر من القعيطي، وعلى أن يسدد مبلغ الـ ١٦٠,٠٠٠ من نصف إيرادات المكلا السنوية عن طريق حاكم عدن، وأن على النقيب عمر أن يعين لجنة من البانيان الهنود الموجودين بالمكلا، للإشراف على ضبط إيرادات المكلا، لكي يحصل القعيطي على نصفه الذي يسد به الدين الذي له وهو الـ ١٦٠,٠٠٠ ريال في مواعيده، ودون حصول أي حيف على القعيطي.

وتحت تأثيرات الترغيب والترهيب، استطاع صالح جعفر الحصول على إمضاء كل من النقيب عمر بن صلاح الكسادي والأمير عبدالله بن عمر القعيطي على هذه الاتفاقيات الثلاث، وكانت جميعها تحمل تاريخ ٢٨ ربيع أول ١٢٩٨هـ و ٢٧ فبراير ١٨٨١م. وكان شهود هذه الاتفاقيات هم : أمان صلاح، وسالم عمر شماخ، وعبدالحبيب بن عامر[1] القعيطي.

(١) جاء في النص الإنجليزي لهذه الاتفاقيات وللرسائل المتعلقة بها اسم «عمر» بدلاً من «عامر» وهو خطأ.

الفصل الثالث

بداية النهاية

وليمة الذئب

موقف الحكومة البريطانية من توصيات حاكم عدن

مناورة بريطانية ضد النقيب

الحكومة البريطانية تتراجع حسب الخطة المرسومة

مناقشة آخر التطورات



بداية النهاية

لم يكن النقيب عمر مرتاحاً إلى توقيع هذه الاتفاقيات الثلاث، بل إنه فيما يبدو، أحس إحساساً غامضاً باحتمال وجود خدعة في الأمر، فكتب إلى عدن رسالته المؤرخة فاتحة ربيع الثاني ١٢٩٨هـ الموافق ٢مارس ١٨٨١م، وهي :

« استلمت رسالتكم المؤرخة ٢٢ فبراير ١٨٨١م المرسلة لي بيد صديق الطرفين صالح جعفر وفهمت محتوياتها، ولقد اطلعت على الاتفاقيات الثلاث التي أتى بها إليّ من عندكم صديق الطرفين صالح جعفر.

إن هذه الاتفاقيات الثلاث لم تكن مرضية لدي، ولم تكن لي رغبة في قبولها، غير أنني أمضيتها خوفاً من إثارة غضبكم عليّ، وقد ذكرت شعوري هذا لصالح جعفر. لقد سلمتكم، بتوقيعي الاتفاقيات الثلاث روحي وسيادتي. إن الأمر أمر الحكومة. إنني في رقبة الحكومة[1] ، وإن لي فيها ثقة أعظم من ثقتي في أية حكومة أخرى.

أما بخصوص القعيطي، فإنني لن أبيعه بلادي . . . لأن ذلك سوف يلحق بي الخزي والعار أمام القبائل والسلاطين».

ولم تكذب فراسة النقيب عمر، ذلك أنه وبعد عامين من توقيعه تلك الاتفاقية، وكان قد نفي من بلاده، كتب من زنجبار رسالة مؤرخة ٣١ مارس ١٨٨٣م إلى نائب

---

(١) عبارة « إنني في رقبة الحكومة » وردت مكررة ثلاث مرات في الرسالة. وهذا التثليث لم يكن – في رأينا – من نوع التثليث التقليدي المتعارف عليه في الأدب والسلوك الاجتماعي العربيين، ولكنه صدر عن النقيب درأً للخطر وابتعاثاً للشفقة في نفس حاكم عدن . . . وهيهات !!

الملكة[1] بالهند جاء فيها ما يوضح لنا الأسباب التي حملت النقيب على توقيع الاتفاقيات الثلاث، وهو:

«في شهر فبراير ١٨٨١م قدم إلى المكلا السيد صالح جعفر، المساعد المحلي لحاكم عدن، وطلب مني ومن جمعدار الشحر الإمضاء على مسودات ثلاث اتفاقيات كان قد وضعها هو. وقد قال لي صلاح جعفر إن هذه المسودات لن تكون ملزمة لي ولا للقعيطي لأن كل مسودة اتفاقية تخالف المسودة الأخرى، وقال أيضاً إن هذه المسودات الثلاث سوف تقدم إلى حاكم عدن للمصادقة عليها، وبعد ذلك ستكون لي حرية قبول أية واحدة منها، وأن الاتفاقية التي أختارها آنذاك سوف تعمل على غرارها اتفاقية نهائية وصحيحة لإمضائي عليها والتزامي بنصوصها. وقال لي، فوق ذلك، إنه في حالة إمضائي المسودات الثلاث فإن جمعدار الشحر سوف يؤمر بالجلاء عن بندر بروم إذ أن الجمعدار كان محتلاً بندر بروم حينذاك وهي جزء من بلادي.

فبناء على ما قاله لي صالح جعفر أمضيت الثلاث المسودات المذكورة وحملها السيد صالح جعفر إلى حاكم عدن. وظهر لي الآن، من تطورات الموقف أنني كنت ضحية خدعة ماكرة حينما وضعت إمضائي على المسودات الثلاث.

إن إحدى هذه المسودات الثلاث جعلتني أبيع المكلا لجمعدار الشحر، والواقع أن البيع جرى مني على أساس أنه صفقة ليست ملزمة لي كما ألمحت إلى ذلك . . وفي شهر مارس ١٨٨١م كتبت إلى حاكم عدن عن الطريقة التي أخذ بها السيد صالح جعفر إمضائي على المسودات الثلاث.

---

(١) الرسالة المؤرخة ٣١ مارس ١٨٨٣م، وهي التي أخذنا منها هذا المقتطف، هي من بين وثائق أسرة النقيب عمر بن صلاح الكسادي. انظر الصفحتين (١٥١) و (١٥٢) من هذا الكتاب.

وكم كانت دهشتي بالغة عندما بعث إليّ الكبتن هنتر مساعد حاكم عدن والسيد صالح جعفر المذكور، في شهر مايو ١٨٨١م بوثيقة بيع المكلا باللغة الإنجليزية وطلبا مني توقيعها. فكان ردي عليهما أنني ما كنت قد قبلت مسودة الاتفاقية التي تنص على بيع المكلا حتى أقبل الآن إمضاء الوثيقة التي قدماها لي، وإنني لن أتخلى عن بلادي القديمة وأتباعي الكثيرين، وإنني أرفض إمضاء الوثيقة.

والمرجو منكم يا سعادة النائب[1] إلقاء نظرة على الاتفاقيات الثلاث وسيظهر لكم أنها كتبت وأخذت الإمضاءات عليها في آن واحد، وأنني لو كنت قد وافقت على بيع بلادي، فما كان هناك أي داع لإمضائي الاتفاقيتين الأخريين».

أما القعيطي، فقد كتب إلى حاكم عدن رسالة مؤرخة ٢٨ ربيع أول ١٢٩٨هـ جاء فيها ما يلي:

«لقد رأينا المقترحات التي تقدمتم بها أنتم والأخ عبدالحبيب ووافقنا عليها، ولولا رغبتنا في صداقتكم لما أمضينا الاتفاقيات الثلاث.

ولقد وافقنا أيضاً على الاتفاقية الرابعة . . والرجاء أن تبادر الحكومة بردها عن

---

(١) هو نائب الملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا وإمبراطورة الهند آنذاك. وقد أثار تعيينه نائباً للملكة في الهند زوبعة من الجدل في وزارة المستر غلادستون عام ١٨٨٠م إذ أنه كان أول موظف من أتباع الكنيسة الكاثوليكية يحتل هذا المنصب الذي كان من قبل وقفاً على أتباع الكنيسة البروتستنتية. وكان لقب النائب هذا Viceroy يطلق على الحاكم البريطاني الفعلي على الهند البريطانية. وكان يطلق عليه أيضاً لقب الحاكم العام Governor General بالنسبة لحكومة الهند البريطانية وحكومات الولايات الهندية والولايات الأخرى الخاضعة لبريطانيا بحكم معاهدات ذات التزامات سياسية مختلفة كالحماية أو الاستشارة.

والنائب هو المركيز لوف ريبون، وقد لقي النقيب عمر على يده معاملة صلفة ولم يرد على رسائله العديدة.

الاتفاقية التي تحوز رضاها من بين الاتفاقيات الثلاث».

إن الاتفاقية الرابعة التي أشار إليها الأمير عبدالله بن عمر القعيطي في رسالته السالفة الذكر، هي اتفاقية تمهيدية لمعاهدة الحماية[1] البريطانية، كانت الحكومة البريطانية قد كلفت حاكم عدن بالحصول عليها من القعيطي كضمان لوضع الدولة القعيطية تحت حماية بريطانيا وسيطرتها في حالة ما إذا قررت (بريطانيا) الأخذ بالاتفاقية التي تنص على بيع المكلا وبروم للقعيطي. وفيما يلي نورد نص «**الاتفاقية الرابعة**» :

إذا وافق نقيب المكلا عمر بن صلاح الكسادي على بيع المكلا وبروم ومتعلقاتهما بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ريال[2] لحاكم الشحر عبدالله بن عمر القعيطي حال كونه قائماً عن الأسرة القعيطية، وإذا وافقت الحكومة البريطانية على إجراء هذا البيع والشراء، فنحن الموقعين على هذه الوثيقة، حال كوننا قائمين عن الأسرة القعيطية وورثتها، نلتزم بأن لا نفرط في أي جزء من ممتلكاتنا الراهنة وهي الشحر ومتعلقاتها ولا في أي جزء من المكلا وبروم ومتعلقاتهما، سواء بالبيع أو الهبة أو الإعارة أو السماح، وبأن لا نسمح لأي شخص منتمٍ إلى دولة أجنبية أن يحتل أي جزء من الشحر والمكلا وبروم ومتعلقاتها، أو أن يستقر بإحدى تلك الجهات، بدون الحصول مسبقاً، عن طريق حاكم عدن، على موافقة الحكومة البريطانية العظمى بذلك. وإضافة إلى ما سبق ذكره، فإننا لكي نبرهن على رغبتنا الأكيدة في أن تكون علاقاتنا ودية لغاية مع الحكومة البريطانية العظمى، نرجو من الحكومة

---

(١) معاهدة الحماية بالملحق الثالث بهذا الكتاب ص (٢٢٥).

(٢) الواقع أن ثمن البيع ٥٤٠,٠٠٠ ريال كما عرضه عبدالحبيب بن عامر (ص ١٥٦ من هذا الكتاب). وكما أشارت إليه الاتفاقية المقترحة الثانية المذكورة بصفحة (١٥٧) منه.

البريطانية إما[1] أن تسمح لنا، نحن الأسرة القعيطية وورثتنا من بعدنا ومن في كنفهم، بأن نكون من الذين يتلقون المخصصات المالية من بريطانيا العظمى، وذلك بمنحنا مخصصاً سنوياً اسمياً، كيفما سرّ الحكومة البريطانية العظمى أن تقرره، أو[2] أن تشملنا، نحن الأسرة القعيطية، بحماية الشحر والمكلا وبروم ومتعلقاتها من أية دولة أو قوة أجنبية.

تاريخ ٢٨ ربيع أول ١٢٩٨هـ الموافق ٢٧ فبراير ١٨٨١م

إمضاء : عبدالله بن عمر القعيطي عن نفسه وعن الأسرة القعيطية

الشهود : عبدالحبيب بن عامر القعيطي.

صالح جعفر.

القبطان بايلز.

---

(١) و(٢) يلوح لي أن حرف «إما» في السطر الحادي عشر من الاتفاقية زائد وأن حرف العطف «أو» في السطر الثالث عشر منها صحيحه «و». فلا مجال للتخيير بين المخصص المالي والحماية، لأن الحماية هي المطلب والمخصص تابع لها تبعية جعلها حاكم عدن حتمية لضمان السيطرة كما سيأتي ذكره. (المؤلف).

وليمة الذئب

إن أسباب ونتائج التناحر الكسادي القعيطي لونت الموقف السياسي الحضرمي في عين حاكم عدن، بألوان قزحية زاهية.

ومهما كانت قيمة ادعاءات الكسادي حول الطريقة التي أخذت بها إمضاءاته على الاتفاقيات الثلاث، فإن موقف بريطانيا منه ومن القعيطي، من ناحية واقعية، لم يكن في أي وقت مضى أقوى مما هو عليه الآن.

إن حاكم عدن يمسك في يده بثلاث وثائق تخوله القدرة على تقرير مصير الإمارة الكسادية بالطريقة التي تخدم أكثر فأكثر مصالح بريطانيا في حضرموت، كما أنه يمسك بيده وثيقة رابعة تخوله وضع الإمارة القعيطية، وفي طيها الإمارة الكسادية، تحت سطوة بريطانيا وحمايتها.

وما الاعتراضات والتوسلات الكسادية الأخيرة، في نظر حاكم عدن، إلا صوت خافت لا معنى له، وهو صوت أشبه ما يكون بصوت العصفور المهيض الجناح يطلقه وهو مشدود الوثاق إلى مخالب النسر الجارح.

لقد وقع الكسادي على الاتفاقيات الثلاث وهو مدرك أنه بتوقيعه هذا أقدم على عمل سوف يجر عليه الوبال، ولقد برر ارتكابه ذلك الفعل باتقاء غضب حاكم عدن، لقد كان الكسادي متعب الأعصاب حقاً، ذلك لأنه ارتكب عملاً ذا نتيجة محققة في سبيل درء حالة محتملة.

ووقع القعيطي الاتفاقية الرابعة، لأنه كان يسعى خلف تحقيق النصر على الكسادي بأي ثمن، حتى ولو كان ذلك الثمن هو إلقاء ثمرة إنجازاته السياسية والعسكرية بين براثن

الذئب البريطاني، منذ أن ظهر القعيطي لأول مرة على المسرح السياسي الحضرمي.

والملاحظ أن حاكم عدن، في هذه الآونة، لم يكن يملك بعد تأييد حكومته له في تقرير مصير الإمارة الكسادية . . فلا بد له إذن من إقناع حكومته ليكسبها إلى جانب فكرته التي تنادي بالإجهاز على الإمارة الكسادية وتحطيمها.

ولكي يقنع حكومته بالتخلص من الكسادي، فإن أمام حاكم عدن أربعة سبل، الأول: أن يظهر لحكومته الفوائد التي سوف تجنيها من القضاء على الإمارة الكسادية، والثاني: أن يبرز الفوائد التي سوف تعود على الكسادي نفسه من اضمحلال إمارته، والثالث: أن يظهر الفوائد التي سوف تعود على القعيطي من وضع إمارته تحت السيطرة البريطانية، وذلك بعد تمكينه – طبعاً – من التهام الكسادي، والرابع: أن يؤكد الفوائد التي سوف تعود على تجار البلاد، وخاصة التجار المشمولين بالرعوية البريطانية، من اتخاذ الخطوات الثلاث السالفة الذكر.

إن هذه السبل الأربعة سوف تفتح الواحد تلو الآخر، بمجرد انفتاح السبيل الأول.

لذلك فإن من المهم جداً التركيز على السبيل الأول وخصوصاً ذلك الجانب منه المتعلق بشخص النقيب عمر بن صلاح الكسادي وعدم صلاحيته للحكم.

وإذا أريد تحطيم هذه الشخصية، فلا مناص من إظهارها بالمظهر الذي يبرر القضاء عليها، أو على الأقل، إظهارها بالمظهر الذي يجعل تحطيمها مستساغاً في نظر الرأي الرسمي البريطاني في الهند.

إن إظهار شخصية النقيب عمر بالمظهر الذي تتطلبه الخطة سوف يتأتى بإلصاق كل نقيصة به سواء كانت تلك النقيصة حقيقة أم خيالاً.

فهل يكفي أن يقال عن النقيب عمر إنه زير نساء[١] ؟

وهل يكفي أن يقال عنه أقل ثقافة من خصمه القعيطي[٢] ؟؟

وهل يكفي أن يقال عنه إنه أقل كفاءة إدارية من القعيطي[٣]

إن الرأي الرسمي البريطاني يدرك أن ولي عهد بريطانيا – على عهد النقيب عمر – كان يوصف على وجه التحقيق بكونه زير نساء وعرف في الصالونات الافرنسية فيما بعد بالملك الاسبورت، وأن ما يحسب من السلوك الاجتماعي على الكسادي، كمبرر لتحطيم إمارته قد ينغمس فيه القعيطي أو أحد أبنائه في وقت لاحق.

وإن الرأي الرسمي البريطاني يدرك أن فارق الثقافة بين الكسادي والقعيطي فارق وهمي، لأن الجانبين مستمدان ثقافتهما من تجارب الأيام، ولأن التفوق المالي أو العسكري في ناحية لا يعني بالضرورة تفوق تلك الناحية في الميزة الثقافية. ثم ما هي نوعية الثقافة، بل ما هي مستوياتها التي يجب أن يكون عليها الأمير المطلق السلطة؟

وفوق ذلك، فالرأي الرسمي البريطاني يدرك أن الطابع الإداري السليم لتوفير الخدمات العامة للرعايا ينعدم في البلاد المتخلفة التي تكون في حالة حرب مستمرة مع جيرانها، ففي مثل هذه البلاد يسقط الحكام أسبقيات الخدمة العامة من حسابهم، ويتجهون بمجهودهم كله إلى تحريك الجيوش وتوفير المال اللازم لمد هذه الجيوش بما تحتاج إليه من زاد وعتاد. إن القعيطي والكسادي في هذا المضمار فرسا رهان، وإذا استثنينا خدمة القضاء الشرعي، فالإمارتان لا توجد بهما أية خدمة عامة أخرى.

لذلك، فإن على حاكم عدن أن يكتب شيئاً – أي شيء – لتلطيخ سمعة الكسادي،

---

(١) و (٢) و(٣) ذلك ما قاله حاكم عدن عن النقيب عمر، وعلى الأخص ما جاء في الفقرة التاسعة من خطابه لحكومته المؤرخ ٢ نوفمبر ١٨٧٨م.

والمهم هو أن يبرز الفائدة التي سوف يجنيها التوسع البريطاني الإمبريالي من إزاحة الكسادي عن طريقه.

ففي الثامن من شهر مارس ١٨٨١م كتب حاكم عدن إلى حكومته رسالة أرفق بها الاتفاقيات الثلاث التي نحن بصددها، واتفاقية القعيطي الرابعة، وكذا الرسالتين اللتين تلقاهما من الكسادي والقعيطي بهذا الخصوص، وقد سبقت الإشارة إليهما بصفحتي ١٦١ و ١٦٢ من هذا الكتاب.

وبعد توطئة اقتضاها التأكيد لحكومته عن موافقة الكسادي والقعيطي على هذه الاتفاقيات وعن تركهما للحكومة البريطانية أمر اختيار واحدة منها، قال حاكم عدن:

١. [1]«إن الفوائد التي سوف تعود على الحكومة البريطانية من بيع المكلا لحاكم الشحر فوائد كثيرة وجوهرية، وهي أن حلاً عادلاً وسهلاً ووديّاً في نفس الوقت، سوف يمكن التوصل إليه لهذه الخصومات التي فيما يبدو لا حد لها، وسينتج عن ذلك أننا سوف نحسم مشاغبات كانت تلاحقنا من جراء تلك الخصومات، وسوف تنشأ حكومة راسخة الأركان بحضرموت، والتجارة سوف تزدهر ولسوف ينعم كافة رعايا الحكومة البريطانية، وكذا التجار الآخرون المقيمون بالمكلا في الوقت الراهن، والذي تعرضوا للخراب على يد النقيب وحكمه السيئ، هؤلاء التجار جميعهم سوف ينعمون بمزاولة أعمالهم التجارية دون أن يتعرضوا لأذى الضرائب المتلاحقة التي أغاضتهم وعرضتهم للدمار وسوف يحال دون وضع الدول، أو الشعوب الأخرى، أقدامها على أرض البلاد العربية، وذلك ما ينبغي لنا مناهضته بكل شدة، كما أن حداً سوف يوضع للمعونة التي يقدمها القعيطي

(١) أرقام فقرات الرسالة هي من وضعنا لكي نسهل به رجوع القارئ إلى بعض هذه الفقرات. (المؤلف).

للسيد فضل[1] ابن علوي في محاولته الاستيلاء على ظفار، أو محاولة القعيطي وضع نفسه تحت السيادة التركية، وإن الحكومة البريطانية سوف تتمكن من إبرام معاهدة مع القعيطي لحظر تجارة الرقيق[2] وهو موضوع لم ننجح في تطبيقه إلى الآن رغم رغبتنا الملحة فيه.

٢. أما الفوائد التي سوف تعود على النقيب، فهي أنه سوف يتخلص من ديونه للقعيطي البالغة ١٦٠,٠٠٠ ريال، وسوف يتمكن أيضاً من تسديد الديون الكبيرة التي عليه لآل كثير ولتجار آخرين، كما وأنه سوف يتمكن من العيش في رفاهية وراحة للمدة المتبقية من حياته. إن النقيب سوف لا يتخلص من مركز لم يكن قط لائقاً له فحسب، ولكن الشعب الذي يخضع لحكمه سوف يتنفس الصعداء من إزاحة كابوس حكمه الغاشم من على صدره، ومن زوال ضرائبه وغراماته التي أضرت كثيراً بالتجار الذين تعرضوا للسجن في المكلا بسبب عدم قدرتهم على أدائها، ومن بين هؤلاء عدد من التجار المشهورين. . إنني أذكر هذا لأكشف النقاب عن الحالة السائدة في المكلا، ولأظهر المشكلات التي سوف تتمخض عنها

---

(١) السيد فضل ابن علوي كان يعمل وكيلاً للدولة العثمانية ويدعو إلى بسط نفوذها على جنوب الجزيرة العربية ومسقط وعمان. وكانت لهذا الرجل وساطات لدى الباب العالي أسفرت عن معونات عسكرية تركية للسلطان غالب بن محسن الكثيري . . كما كانت له صلة بالجمعدار عوض وكان يزين للقعيطي بسط نفوذه على إقليم ظفار تحت الرعاية التركية. وسنعلم المزيد عن هذا الرجل في الصفحات القادمة من هذا الكتاب بوصفه حاكم إقليم ظفار باسم الدولة العثمانية.

(٢) كانت الشحر والمكلا مزدهرتين بتجارة الرقيق المجلوب من بعض الأقاليم الإفريقية، وكان الرقيق يرحل منها إلى شمال اليمن والحجاز والخليج العربي. وقد عقد الإنجليز مع الحكام الذين تعاقبوا على حكم هذين الميناءين معاهدات لإلغاء ومنع تجارة الرقيق، ففي عام ١٨٦٣م (الملحق الرابع) أبرم الإنجليز اتفاقيتين بهذا الشأن أحداهما مع الأمير علي بن ناجي بن بريك والأخرى مع النقيب صلاح بن محمد الكسادي. وفي عام ١٨٧٣م (الملحق الخامس) جدد الإنجليز الاتفاقيتين السابقتين مع النقيب عمر بن صلاح الكسادي والجمعدار عوض بن عمر القعيطي.

الأمور، لو أن الحكومة البريطانية قبلت عرض النقيب لإدارة شئون المكلا، أو لو أنها رفضت السماح ببيع المكلا للقعيطي، وهذا الحل الأخير[1] هو في رأيي الحل الأفضل.

٣. إن القبطان بايلز، كومندار السفينة الحربية البريطانية «سيجل» يرى أنه لم يصادف في حياته شخصاً أضعف من نقيب المكلا الذي لا يقف إلى جانبه فرد واحد من ذوي العقول الراجحة يسعفه النصيحة . . إن محمد بن صلاح الكسادي، أخا النقيب عمر، لا يقل عنه ضعفاً، أما وزيره وقائد قواته فهما عديما الفائدة. ويرى القبطان بايلز أيضاً أن ترتيبات مناصفة المكلا (هو الحل الذي يريد النقيب أن تتبناه الحكومة البريطانية في حالة عدم قبولها عرضه الذي يطلب فيه منها إدارة شئون المكلا) سوف لن يكتب لها النجاح، ذلك لأن رجلين (كالكسادي والقعيطي) لا يتمتع أحدهما كثيراً بالمبادئ النزيهة، ويمقت كل منهما الآخر أشد المقت، سوف لن يستطيعا السير على وئام حتى ولو عين أحد البريطانيين لرعاية شؤونهما.

٤. وأرى لزاماً عليّ أن أوافق القبطان بايلز فيما أعرب عنها من آراء، وإنني لست وحدي أرى هذا الرأي، بل إن كل الذي عرفوا عن النقيب ضعفه وتردده وجشعه ومكره وسلوكه وسلوك وطاقات الأشخاص المحيطين به من الأعوان والمستشارين، لن يروا غير هذا الرأي، وبالرغم من أن تعيين ضابط بريطاني مقيم في المكلا، في حالة تطبيق المناصفة، قد يصلح الأمور بين الطرفين ردحاً من الزمن إلا أنني أخشى أنه لن تمر عدة أعوام حتى يتغلب على النقيب ضعفه وحماقته ويتصرف بطريقة ترغم الحكومة البريطانية على إزاحته من الإمارة لصالح القعيطي.

---

(١) يقصد حاكم عدن حل بيع المكلا للقعيطي.

وهكذا سوف تسقط المكلا في يد القعيطي دون أن يجني النقيب أي نفع منها يستعين به في الأيام الباقية من حياته.

٥. إن النقيب، كما وقد سبق ذكره، رجل يعميه الطمع، وهو من ذوي الطباع الماكرة، إلا أنه يعلم أنه غير قادر على الكيد للقعيطي بنجاح لأن ثروة القعيطي تمده بالمنعة ضد دسائس النقيب.

٦. إنني من أجل ذلك، أعتقد أن شخصاً في طمع النقيب عمر وخداعه وحبه للراحة سوف لن يرفض عرض القعيطي البالغ ٣٠٠,٠٠٠ ريال وعلى الأخص لأنه لا يدري إلى أين يتجه للحصول على ما يحتاج إليه من المال الجاهز، وإن هذا المبلغ المدفوع لشراء المكلا لن يخلصه من مشكلاته الراهنة فحسب، ولكنه أيضاً سوف يمده بحياة ناعمة هانئة.

٧. إنني أشد ميلاً إلى الاعتقاد أن الأشخاص المحيطين بالنقيب ويشيرون عليه في تصرفاته يعلمون تمام العلم أنه إذا تم بيع المكلا للقعيطي فإنهم سوف يفقدون المصدر الذي يدر عليهم الثروة والجاه والقوة على حساب النقيب نفسه (لأن النقيب شخص أمي ويجهل العمليات الحسابية) وعلى حساب رعاياه. إن هؤلاء الأعوان يعلمون عن النقيب جشعه وضعفه، فيوقعون في روعه أنه بوضعه الصعاب في الطريق سوف يجبر القعيطي على رفع الثمن . . لذلك أغروه بكتابة تلك الرسالة البلهاء[1]، المرفقة بهذا، وهم لا يرومون من وراء كل ذلك غير خدمة أغراضهم الشخصية فقط.

٨. أما الفوائد التي سوف تعود على القعيطي، فهي أن حاكم الشحر، بتملكه المكلا

---

(١) رسالة النقيب عمر المؤرخة فاتحة ربيع ثان ١٢٩٨هـ، التي وردت بصفحة (١٦١) من هذا الكتاب.

سوف يحقق حلماً راوده سنين عديدة، أي أنه سوف يحصل على ميناء ينفعه في كافة فصول السنة، وتلك حاجة طالما ألحت على تجار الشحر، الأمر الذي سوف يفتح باب التجارة على مصراعيه بين الساحل والداخل الحضرميين من جهة، وبين حضرموت والموانئ الواقعة على طول ساحل جنوب الجزيرة العربية من جهة أخرى . . وفوق ذلك فإن تملكه المكلا سوف يزيد من إيراداته ويعزز القوة القعيطية أيما تعزيز، هذه أمور لا سبيل إلى نكران منافعها الجمة التي سوف تعود على القعيطي، وإن تحالفاً قعيطياً بريطانياً سوف يضع حداً، وإلى الأبد، لتلك الصعوبات الناجمة عن تصرفات الحكومة البريطانية بسبب النقيب، كل ذلك سوف يجعل الحكم القعيطي يسير سيراً سهلاً، وسيحول دون تعرضه للضغط من قبل أية دولة أجنبية.

٩. ومن ناحية أخرى، فإن المصائب التي سوف تقع لو أن الحكومة البريطانية قبلت عرض النقيب لإدارة شؤون المكلا، أو لو أنها قبلت فكرة المناصفة، مصائب لن يحصرها العد، فستكون هناك صعوبة في التوفيق بين حاكمين يكره أحدهما الأخر أشد الكراهية، وذلك بغض النظر عن أية صعوبات إضافية ليس ببعيد احتمال وقوعها، ما سيحول دون التوصل إلى أية تسوية للأمور، إن احتمال القيام بأعمال الكيد المستديمة والخصومات والشكاوى من الجانبين، هذا إذا نظرنا إلى ضعف النقيب وتردده وإلى طباع آل القعيطي الشديدة الهيجان، سوف يقض مضجع الضابط الإداري المسؤول، ولسوف يصبح نتيجة لذلك غير قادر على إيقافها، مما سيزيد الأمور سوءاً على سوء من ناحية عامة.

١٠. أما إذا تجاهلنا القعيطي وألقينا به جانباً، فإنه ربما ألقى بنفسه في أحضان السيد فضل بن علوي واضعاً إمارته تحت السيادة التركية، كل هذا إذا أضفناه إلى

الصعوبة التي سوف نجابهها من الفشل في تسديد الدين الذي على النقيب وقدره ١٦٠,٠٠٠ ريال، ومن تجدد العداوة بين الجانبين المتناحرين، تذرعاً بأي سبب مهما كانت تفاهته، أقنعني أن أطلب بكل إلحاح من الحكومة البريطانية أن تغتنم هذه الفرصة المواتية الآن لحل شؤون المكلا والشحر حلاً دائماً، وذلك بموافقتها على بيع المكلا لحاكم الشحر.

١١. وأما المخصص المالي السنوي الذي ينبغي دفعه من قبل الحكومة البريطانية لحاكم الشحر، فإني أوصي أن يكون في حدود الثلاثمائة والستين ريالاً مخصصاً ثابتاً، ولقد قيل لي إن عبدالله بن عمر القعيطي غير ميال، في الواقع، إلى تلقي مخصص سنوي، إلا أنه يبدو لي، أننا إذا جعلناه ضمن الذين يتلقون المخصصات منا، فسنكون أقدر على السيطرة عليه مما لو أننا اكتفينا فقط بعقد معاهدة حماية معه، وبما أننا سنكون مسؤولين عن تنفيذ الاتفاقية التي سوف يبرمها حاكم الشحر[1] إذا وافقت الحكومة البريطانية، فإن من الخير لنا وضع القعيطي تحت سيطرتنا، لكي نشرف على قيامه بتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً، ولكي نرغمه على تنفيذها إذا لزم الأمر».

فمن الناحية السياسية تكشف لنا هذه الرسالة التاريخية جانباً هاماً من طبيعة التصرفات البريطانية تجاه المحميات، وغير خاف أن الرسالة هذه كانت بمثابة القطب التي دارت وتدور حوله العلاقات الحضرمية البريطانية من ذلك التاريخ إلى يومنا هذا.

على أنه يجدر بنا أن لا نعير الشتيمة التي وجهها حاكم عدن إلى النقيب عمر ومستشاريه وأعوانه وقائد قواته، كبير الاهتمام، وفوق ذلك فإن هذه الشتيمة على رأس

(١) يقصد اتفاقية بيع المكلا لحاكم الشحر.

النقيب لا تعني أن القعيطي في نظر حاكم عدن منزه عن النقائص.

إن حاكم عدن فيما يبدو، لم يتورع عن الافتعال والاختلاق، ولا عن الحط من أقدار الرجال، حينما رأى في مسلكه هذا خدمة لمصلحة بلاده، لقد قال حاكم عدن عن القعيطي، في مناسبة سابقة، في الفقرة العاشرة من خطابه المؤرخ ٢ نوفمبر ١٨٧٨م الموجه إلى حكومته ما يلي :

«إن حاكم الشحر عبدالله بن عمر القعيطي وأخاه عوض بن عمر معروفان بالحيل والخداع والتآمر، وإنهما إذا استوليا على المكلا فسوف تمتد مؤامراتهما إلى القبائل المحيطة بالمكلا، الأمر الذي سوف يؤدي إلى متاعب كبيرة وإلى مضاعفات من الصعب جداً التغلب عليها».

ولدى قراءتنا الرسالة المؤرخة ٨ مارس ١٨٨١م يجب أن لا يفوتنا أن حاكم عدن كان بسبيل تحطيم أمير وإمارته، وبما أنه، أي حاكم عدن، عجز عن إعطاء قضية النزاع الكسادي القعيطي ما تستحقه من نظر متجرد، فلم يسعه إلا إطلاق ضباب الشتيمة ليصرف الأنظار عن عجزه في إعطاء تلك القضية ما كانت جديرة به من دراسة وافية وحكم عادل.

وسواء كان حاكم عدن يقول عن النقيب ما يعتقد قبوله لدى رؤسائه، أو أن طريقة التجريح كانت طابعه الخاص في وضع تقاريره عن الحوادث والأشخاص، فإنه رغم التناقض الواضح في كتاباته عن الكسادي وعن القعيطي، أراد أن يشبع ميول حكومته التوسعية على حساب الطرفين المتنازعين.

وإنه لمن السهل علينا بعد أن ألممنا ببعض تصرفات حاكم عدن، أن نستنتج ما

سيكون عليه موقف هذا الحاكم من النقيب، لو أن القعيطي لم يكن قد ضمن له مسبقاً وضع إمارته تحت الحماية والسيطرة البريطانية.

وإذا كان قد خالط سلوك النقيب عمر، سياسياً أو إدارياً، شيء معيب، فإنه من البديهي القول إن النقيب من الناحية السياسية غير مطالب بالولاء إلا لنفسه ولإمارته وأتباعه، وأن لكل فرد في أي مجتمع إنساني نواحي الضعف ونواحي القوة أيضاً، وإنما الغلو المغرض في تجسيم الهنات لهو العيب كله.

إننا لم نضع هذا الكتاب للدفاع عن تصرفات الأسرة الكسادية الحاكمة، بيد أننا لا نستطيع حجب الحقيقة وهي أن حاكم عدن في معظم ما ذهب إليه في رسالته المؤرخة ٨ مارس ١٨٨١م بنى تقديراته وتأكيداته عن مواقف النقيب السياسية وعن أطماع النقيب كفرد، على أوهام . . . ومن تلك الأوهام قول حاكم عدن إن الكسادي سوف يسر سروراً بالغاً من عرض القعيطي مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ريال إضافية لشراء المكلا وبروم، وأنه مهزوز الأخلاق، وأن ضعفه يميل به إلى تعشق الراحة والحياة الناعمة.

ولقد برهنت الأيام أن الأسباب التي أقام عليها حاكم عدن تقديراته وتأكيداته عن تطلعات النقيب عمر الشخصية لم يكن لها أساس من الواقع.

وبعد هذا كله، قامت السفينة الحربية البريطانية «سيجل» بنقل الحامية القعيطية من بروم إلى الشحر، وكانت النجدة الكثيرية التي أتت من الداخل لنصرة الكسادي قد عادت إلى المناطق الكثيرية.

وبقي الكسادي والقعيطي في انتظار ما أوصى به حاكم عدن لحكومته، وبينما كان القعيطي مغتبطاً بالموقف، فقد كان النقيب يعاني الكثير من الابتئاس، ومن المرجح أنه لم يكن يعلم بما كتبه عنه حاكم عدن ولا بما أوصى به بشأن الاتفاقيات الثلاث.

موقف الحكومة البريطانية من توصيات حاكم عدن:

أخذت الحكومة البريطانية بتوصية حاكم عدن ببيع المكلا ويروم إلى القعيطي، وطلبت منه تقريراً مفصلاً عن الطريقة التي سوف يتمكن بها القعيطي من تسديد ٣٠٠,٠٠٠ ريال ثمن الصفقة، وأمرته بالحصول على التزام كتابي من القعيطي بدفع الثمن.

وفي تقريره رقم ٣٦٥/٦٩ المؤرخ ٢١ مارس ١٨٨١م استعرض حاكم عدن الموقف المالي للمكلا والشحر والطريقة التي سوف يسدد بها القعيطي الثمن على ثلاثة أقساط، كل قسط قدره ١٠٠,٠٠٠ ريال على أن يدفع القسط الأول فور إنجاز البيع وتسدد القسطان الآخران في فترتين سنويتين.

وأشار حاكم عدن إلى إيرادات المكلا والشحر شارحاً الموقف بما يلي:

إيراد المكلا الشهري:

٦,٠٠٠ ريال شهرياً (والمتوقع زيادته إلى ١٠,٠٠٠ ريال شهرياً). من ذلك تخصم مصاريف الجند بالمكلا ويروم ومقاطعاتهما وقدرها ٢,٠٠٠ ريال. وستعتمد الأربعة آلاف ريال الباقية لتسديد المبلغ المطلوب للكسادي ثمناً للمكلا ويروم.

إيراد الشحر الشهري:

٦,٠٠٠ ريال شهرياً، من ذلك تخصم مصاريف الجند بالشحر ومتعلقاتها وقدرها ٤,٠٠٠ ريال نظراً لضخامة الحامية. وسيعتمد المتبقي وقدره ألفا ريال لتسديد المبلغ المطلوب للكسادي ثمناً للمكلا ويروم.

وعلى ذلك، فإن صافي الإيرادات من المكلا والشحر هو ٦,٠٠٠ ريال شهرياً، أو ٧٢,٠٠٠ ريال سنوياً، أما المتبقي، كمال المائة ألف ريال وقدره ٢٨,٠٠٠ ريال سنوياً، فسوف يوفر من أبواب أخرى أو من المالية القعيطية الخاصة.

ولدى استلامها هذه الإيضاحات من حاكم عدن، أصدرت الحكومة البريطانية إليه أمراً بالمضي قدماً في تنفيذ خطة بيع المكلا ويروم، على أن يحصل مقدماً على التزام كتابي من القعيطي بدفع الثمن بالطريقة التي كان قد أوصى بها حاكم عدن.

سيكون عليه موقف هذا الحاكم من النقيب، لو أن القعيطي لم يكن قد ضمن له مسبقاً وضع إمارته تحت الحماية والسيطرة البريطانية.

وإذا كان قد خالط سلوك النقيب عمر، سياسياً أو إدارياً، شيء معيب، فإنه من البديهي القول إن النقيب من الناحية السياسية غير مطالب بالولاء إلا لنفسه ولإمارته وأتباعه، وأن لكل فرد في أي مجتمع إنساني نواحي الضعف ونواحي القوة أيضاً، وإنما الغلو المغرض في تجسيم الهنات لهو العيب كله.

إننا لم نضع هذا الكتاب للدفاع عن تصرفات الأسرة الكسادية الحاكمة، بيد أننا لا نستطيع حجب الحقيقة وهي أن حاكم عدن في معظم ما ذهب إليه في رسالته المؤرخة ٨ مارس ١٨٨١م بنى تقديراته وتأكيداته عن مواقف النقيب السياسية وعن أطماع النقيب كفرد، على أوهام . . . ومن تلك الأوهام قول حاكم عدن إن الكسادي سوف يسر سروراً بالغاً من عرض القعيطي مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ريال إضافية لشراء المكلا وبروم، وأنه مهزوز الأخلاق، وأن ضعفه يميل به إلى تعشق الراحة والحياة الناعمة.

ولقد برهنت الأيام أن الأسباب التي أقام عليها حاكم عدن تقديراته وتأكيداته عن تطلعات النقيب عمر الشخصية لم يكن لها أساس من الواقع.

وبعد هذا كله، قامت السفينة الحربية البريطانية «سيجل» بنقل الحامية القعيطية من بروم إلى الشحر، وكانت النجدة الكثيرية التي أتت من الداخل لنصرة الكسادي قد عادت إلى المناطق الكثيرية.

وبقي الكسادي والقعيطي في انتظار ما أوصى به حاكم عدن لحكومته، وبينما كان القعيطي مغتبطاً بالموقف، فقد كان النقيب يعاني الكثير من الابتئاس، ومن المرجح أنه لم يكن يعلم بما كتبه عنه حاكم عدن ولا بما أوصى به بشأن الاتفاقيات الثلاث.

موقف الحكومة البريطانية من توصيات حاكم عدن:

أخذت الحكومة البريطانية بتوصية حاكم عدن ببيع المكلا ويروم إلى القعيطي، وطلبت منه تقريراً مفصلاً عن الطريقة التي سوف يتمكن بها القعيطي من تسديد ٣٠٠,٠٠٠ ريال ثمن الصفقة، وأمرته بالحصول على التزام كتابي من القعيطي بدفع الثمن.

وفي تقريره رقم ٣٦٥/٦٩ المؤرخ ٢١ مارس ١٨٨١م استعرض حاكم عدن الموقف المالي للمكلا والشحر والطريقة التي سوف يسدد بها القعيطي الثمن على ثلاثة أقساط، كل قسط قدره ١٠٠,٠٠٠ ريال على أن يدفع القسط الأول فور إنجاز البيع وتسدد القسطان الآخران في فترتين سنويتين.

وأشار حاكم عدن إلى إيرادات المكلا والشحر شارحاً الموقف بما يلي:

إيراد المكلا الشهري:

٦,٠٠٠ ريال شهرياً (والمتوقع زيادته إلى ١٠,٠٠٠ ريال شهرياً). من ذلك تخصم مصاريف الجند بالمكلا ويروم ومقاطعاتهما وقدرها ٢,٠٠٠ ريال. وستعتمد الأربعة آلاف ريال الباقية لتسديد المبلغ المطلوب للكسادي ثمناً للمكلا ويروم.

إيراد الشحر الشهري:

٦,٠٠٠ ريال شهرياً، من ذلك تخصم مصاريف الجند بالشحر ومتعلقاتها وقدرها ٤,٠٠٠ ريال نظراً لضخامة الحامية. وسيعتمد المتبقي وقدره ألفا ريال لتسديد المبلغ المطلوب للكسادي ثمناً للمكلا ويروم.

وعلى ذلك، فإن صافي الإيرادات من المكلا والشحر هو ٦,٠٠٠ ريال شهرياً، أو ٧٢,٠٠٠ ريال سنوياً، أما المتبقي، كمال المائة ألف ريال وقدره ٢٨,٠٠٠ ريال سنوياً، فسوف يوفر من أبواب أخرى أو من المالية القعيطية الخاصة.

ولدى استلامها هذه الإيضاحات من حاكم عدن، أصدرت الحكومة البريطانية إليه أمراً بالمضي قدماً في تنفيذ خطة بيع المكلا ويروم، على أن يحصل مقدماً على التزام كتابي من القعيطي بدفع الثمن بالطريقة التي كان قد أوصى بها حاكم عدن.

وفي الخامس عشر من إبريل ١٨٨١م غادرت السفينة الحربية البريطانية «سيجل» عدن إلى الشحر، وكان قبطانها الكومندار بايلز، يحمل تعليمات من حاكم عدن بالحصول على الالتزام المطلوب من القعيطي.

وقدم القعيطي الالتزام المطلوب.

وعندما علم النقيب عمر بما قررت الحكومة البريطانية الأخذ به من مشروع الاتفاقيات الثلاث، أبحر على أول سفينة شراعية مسافرة من المكلا إلى عدن، وقدم إلى حاكمها رفضاً باتاً لما قررته الحكومة البريطانية.

وفي مقابلات متعددة جرت في «دار الحكومة» بين حاكم عدن والنقيب عمر حاول الحاكم إقناع النقيب، بكل ما أوتي من وسائل الترضية والتهديد، بقبول قرار الحكومة البريطانية.

وفشل الحاكم في إقناع النقيب.

فأسقط في يد حاكم عدن، ورأى أن رسالته التي وجهها لحكومته وحشاها بكل ما كان قد استطاعه من أسباب وحجج، وعلى الأخص ما ذكره عن جشع النقيب وميله إلى الراحة واستبشاره بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ريال المعروض من القعيطي لشراء المكلا وبروم، رأى حاكم عدن أن رسالته هذه، الآن وقد أصر النقيب على رفض قرار الحكومة البريطانية، سوف تصبح أضحوكة في المقامات البريطانية العليا، فلم يسعه إلا أن بعث بمساعده الأول الكبتن هنتر، إلى الهند (كانت شؤون عدن والمناطق المجاورة لها تديرها حكومة الهند البريطانية[1]) لمقابلة حاكم ولاية بمبي لشرح موقف النقيب من قرار الحكومة البريطانية.

---

(١) في عام ١٩٣٧م فصلت شؤون عدن والمناطق المجاورة عن إدارة حكومة بمبي (الهند) ووضعت تحت إدارة وزارة المستعمرات البريطانية.

ولقد كان موقف النقيب هذا مفاجأة غير سارة لحكومة الهند، التي كانت قد قرأت الكثير عن ضعف النقيب وتردده في رسائل حاكم عدن، فأدركت، ولعلها للمرة الأولى، أنها تورطت هي الأخرى في القضية بتسرعها في تصديق ما رفعه إليها حاكم عدن عن أخلاق النقيب ومواقفه.

مناورة بريطانية

في الوقت الذي كان الكبتن هنتر في بمبي يحاول إقناع الحكومة البريطانية بصحة موقف حاكم عدن من النقيب، تلقى حاكم عدن من حكومته برقيتين مؤرختين ٧ و ٩ مارس ١٨٨١م على التوالي، تأمرانه بتأخير النقيب في عدن، وبأن يساعد القعيطي في تنفيذ خطة بيع المكلا، مع تعديل وهو أن يحتفظ النقيب ببندر بروم، على أن يخفض مقابل ذلك مبلغ مناسب من الـ ٣٠٠,٠٠٠ ريال.

فسافر السيد صالح جعفر إلى الشحر على متن السفينة الهندية «داجمار» ليحث القعيطي على تنفيذ الاتفاقية، على أن يحتفظ النقيب ببروم مقابل تخفيض معين في الـ ٣٠٠,٠٠٠ ريال.

ولكي تبدو المناورة البريطانية أكثر إحكاماً، أمرت السفينة الحربية البريطانية «دراجون» بفرض حصار على المكلا وبروم، من قبيل تسليط الضغط، ونشرت السلطات البريطانية على كل من يهمهم الأمر بعدن، بيانات جاء فيها أن المكلا وبروم أصبحتا ملكاً للقعيطي وأنه تبعاً لذلك، محظور إرسال أية سفينة إليهما حتى صدور إشعار آخر.

وفي نفس الوقت، وجه إنذار إلى النقيب يمنعه من اللجوء إلى القوة لعرقلة خطة بيع المكلا، وكان الإنذار هذا يتضمن، بين ما تضمنه، الأوامر الآتية:

١. أن يوقع النقيب اتفاقية يسلم بموجبها المكلا وبروم إلى القعيطي بناء على مشروع الاتفاقية الثانية المؤرخة ٢٧ فبراير ١٨٨١م. السالف الذكر.

٢. أو أن يسلم المكلا وبروم إلى الحكومة البريطانية.

٣. أو أن يبيع للقعيطي المكلا فقط ويحتفظ هو ببندر بروم.

٤. في حالة رفضه هذه المقترحات الثلاثة، فإن الحكومة البريطانية سوف تمنعه من الاحتفاظ ببروم وتحرمه من الحصول حتى على ثمن المكلا المقترح وهو ٢٢٠,٠٠٠ ريال.

وجرت اتصالات بالقعيطي طلب حاكم عدن منه فيها تقديم رجاء يعرب فيه عن رغبته في أن يكون من الأمراء الأتباع الذي يتقاضون مخصصات سنوية من الحكومة البريطانية، وأن يحاول الاستيلاء على المكلا وبروم بصورة سلمية وذلك بأن يكسب شعبي هاتين المنطقتين إلى صفه، وأن يشرع في تنفيذ اتفاقية البيع بدفع أول قسط.

لقد طلب الإنجليز من القعيطي تلبية هذه المطالب وكأنهم كانوا يشعرون أن النقيب لن يستجيب لأوامرهم التي اشتمل عليها إنذارهم الموجه إليه.

تقدم القعيطي بـ «طلب» أو «رجاء» التبعية للحكومة البريطانية، ودفع لحاكم عدن أول قسط من ثمن صفقة بيع المكلا وبروم وهو ١٠٠,٠٠٠ ريال من مجموع ٣٠٠,٠٠٠ ريال، أما طلب الاستيلاء على المكلا بصورة سلمية، فقد رد القعيطي عليه بأنه طلب غير عملي.

وعاد النقيب عمر إلى المكلا من عدن، وبقي مترقباً الموقف ومصراً على موقفه وهو عدم الرضوخ للمشيئة البريطانية.

وظهر لحكومة عدن أن القعيطي غير مستطيع احتلال المكلا وبروم بدون مساعدة عسكرية بريطانية، وأن قواته العسكرية هي:

المنطقة	جندي
الشحر	٣٥٠
تباله	٥٠
غيل باوزير	١٥٠

معيان المساجدة	٥٠
شحير	١٠٠
قصيعر	١٠٠
الديس واحباطها	٢٠٠
الصداع	٤٠
مراكز أخرى	١٠٠
المجمـــوع:	١١٤٠ جندياً يافعاً

يضاف إلى هؤلاء ٥٠٠ جندي من الحاشية و ١٧٠ جندياً من الرويلة، موجودين بالشحر، كما أن لدى القعيطي حامية كبيرة في منطقة شبام والمناطق القعيطية الأخرى بحضرموت الداخل[١].

أما النقيب، فقد قدرت قوته العسكرية بثمانمائة جندي في منطقتي المكلا وبروم، وكلهم خليط من يافع والحاشية[٢]

في هذه الأثناء وجهت الحكومة البريطانية إنذاراً لآل كثير بالابتعاد عن نجدة الكسادي.

وفي الرابع عشر من جون ١٨٨١م عادت السفينة الحربية البريطانية «دراجون» من المكلا إلى عدن، وأبلغ قبطانها حاكم عدن بأنه لم يستطع الاستمرار في محاصرة المكلا وبروم لشدة رياح الشمال (الرياح الموسمية).

وفي الثامن عشر من جون ١٨٨١م سافرت السفينة الهندية «داجمار» من عدن إلى الشحر وكان على ظهرها المستر والش المساعد الثاني لحاكم عدن، ثم عاد المستر والش إلى

---

(١) عن تقرير السيد صالح جعفر المؤرخ ٢٢ رمضان ١٢٩٥هـ الموافق ١٦ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٢) المصدر السابق.

عدن وذكر لحاكم عدن أن لدى القعيطي ٥٠٠ جندي على أهبة الاستعداد، إلا أن القعيطي غير مرتاح للتصادم مع النقيب ما لم يحصل على الطلبات الآتية:

١. أن تساعده السفن الحربية البريطانية في قطر سفنه الشراعية، ناقلات الجنود، من الشحر إلى بروم.

٢. وأن تفرض السفن الحربية البريطانية حصاراً على المكلا لمنع وصول أي مدد عسكري للنقيب عن طريق البحر.

٣. وأن يستولي الإنجليز على بندر بروم ثم يسلمونها له.

٤. وأن يسمح له بالحصول على المال والرجال والعتاد العسكري من الهند.

وفي رسالة مؤرخة ٥ يوليو ١٨٨١م من حاكم عدن إلى الحكومة البريطانية، أوصى الحاكم بتلبية المطالب القعيطية باستثناء المطلب الرابع منها.

الحكومة البريطانية تتراجع حسب الخطة المرسومة

ورغم كل هذه المناورة المتقنة، بقي النقيب عمر ثابتاً في موقفه. وتذكر المصادر البريطانية أن النقيب أجرى اتصالات مع الحكومة التركية طالباً منها الحماية وعارضاً عليها إدارة شئون المكلا وواصفاً نفسه بأنه رعوي تابع للدولة العلية.

وقد حدث من جراء الموقف الصلب الذي وقفه النقيب عمر من المناورة البريطانية أن ابتدأت الحكومة البريطانية تراجع خططها، وترتب على ذلك أن اقترحت (بريطانيا) الأخذ بالاتفاقية الثالثة بدلاً من الاتفاقية الثانية التي كانت قد وافقت على تنفيذها بناء على توصية حاكم عدن.

ويستعاد إلى الأذهان، أن الاتفاقية الثانية تنص على بيع المكلا وبروم بثمن قدره ٣٠٠,٠٠٠ ريال، في حين أن الاتفاقية الثالثة تنص على إلغاء اتفاقية مناصفة المكلا وبروم وعلى أن يعيد الكسادي إلى القعيطي الـ ١٦٠,٠٠٠ ريال، إلا أن الإنجليز أدخلوا على هذه الاتفاقية تعديلاً على التعديل السابق الذي كانوا قد أدخلوه عليها، والتعديل السابق هو ما جاء ذكره في الفقرة الأولى من صفحة (١٨٠) من هذا الكتاب. أما التعديل الجديد فهو العكس أي أن يحتفظ القعيطي ببروم.

وفي رسالة مؤرخة ٤ أغسطس ١٨٨١م وجهها عبدالله بن عمر القعيطي إلى حاكم عدن، رفض القعيطي قبول الاتفاقية الثالثة، فسلطت عليه الحكومة البريطانية ضغطاً شديداً، غير أن الأمير عبدالله بن عمر القعيطي لم يعر الضغوط البريطانية التفاتاً.

وعندها وجه الإنكليز ضغوطهم على الجمعدار عوض الموجود حينئذ في حيدرآباد.

وتأزم الموقف بين القعيطي والحكومة البريطانية، فجاء عبدالحبيب بن عامر القعيطي

مسرعاً من الهند إلى عدن واتصل بحاكمها طالباً إليه السماح له بالسفر إلى الشحر على ظهر سفينة بريطانية لإقناع ابن عمه الأمير عبدالله بن عمر القعيطي بقبول الحل الذي عرضته الحكومة البريطانية.

وسافر عبدالحبيب على ظهر السفينة الهندية «داجمار» إلى الشحر وكان في صحبته المساعد الثاني لحاكم عدن المستر والش.

ولم يفلح عبدالحبيب في إقناع ابن عمه، وحصلت مشادة عنيفة بينهما، وكان عبدالحبيب، في الواقع، يتحدث بلسان الجمعدار عوض، وقد هدد الأمير عبدالله بن عمر القعيطي أن إذا أصرّ أخوه عوض على قبول الحل الذي تعرضه الآن الحكومة البريطانية فإنه سوف يعزل نفسه فوراً عن جميع شئون الأسرة القعيطية، ويذهب إلى القطن تاركاً الشحر وشؤونها لتصرفات عوض يفعل بها ما يريد.

وعاد المستر والش إلى عدن وأبلغ الحاكم بما حدث.

أما عبدالحبيب فقد بقي في الشحر ورفع تقريراً بما حدث إلى الجمعدار عوض.

وفي الأسبوع الأخير من شهر أغسطس ١٨٨١م وصل الجمعدار عوض من الهند إلى الشحر.

وفي اليوم الأول من شهر سبتمبر ١٨٨١م تلقى حاكم عدن تعليمات من حكومته نلخصها فيما يأتي:

١. أن يضغط على القعيطي في تنفيذ الاتفاقية الثالثة، وأن يمكنه من الاستيلاء على بروم، وفي حالة رفض القعيطي فيجب إخطاره بأن الحكومة البريطانية لن تسمح له باستئناف أية عمليات بحرية أو برية ضد النقيب.

٢. في حالة موافقة القعيطي على تنفيذ الاتفاقية الثالثة، يجب إشعار النقيب بأنه إذا اعترض على تنفيذ تلك الاتفاقية فإن حصاراً سوف يفرض على المكلا إلى أن يتم

استيلاء القعيطي على بروم.

وابتدأت الصحف العربية الموالية للحكومة التركية تهتم بشؤون المكلا والشحر وتتحدث عن الضغط الذي تعرض له النقيب على يد الحكومة البريطانية، وقد أرسل حاكم عدن إلى حكومته مقتطفات من أقوال تلك الصحف التي وردت إلى عدن.

في هذه الأثناء حدثت حادثة في ميناء بروم، فقد أطلق جندي كسادي النار على الكومندار «هولتون» قبطان السفينة الحربية البريطانية «دراجون» وكانت آنذاك راسية في ميناء بروم، وحينما أطلقت عليه النار كان هذا القبطان في أحد قوارب سفينته بالقرب من الساحل، غير أنه لم يصب بأذى، وكان قائد الحامية الكسادية ببروم حين وقوع الحادثة هو المقدم عبدالحبيب بن عبدالله الكسادي.

فأرسل حاكم عدن، في الثامن عشر من شهر سبتمبر ١٨٨١م أحد موظفي إدارته البريطانيين إلى المكلا ليقدم احتجاجاً موجهاً إلى النقيب من الحكومة البريطانية على تلك الحادثة، وليخبر النقيب أنه في الوقت الذي تبدي فيه الحكومة رغبتها في تعديل الاتفاقيات التي زعم النقيب أنها مجحفة به، فإنها تعتبر المعاملة التي عومل بها الكومندار هولتون معاملة خطيرة ستكون موضوع رسالة أخرى.

وفي الرابع والعشرين من سبتمبر ١٨٨١م أرسل حاكم عدن، المستر والش إلى المكلا على متن السفينة الهندية «داجمار» ترافقها السفينة الحربية البريطانية «دراجون» ليطلع النقيب على قرار الحكومة البريطانية بالعمل بالاتفاقية الثالثة، ثم ليوالي رحلته إلى الشحر ليحصل على موافقة القعيطي على هذه الاتفاقية.

فرفض النقيب الاتفاقية الثالثة المعدلة.

وطلب الجمعدار عوض مهلة مدتها أسبوع للتفكير والمشاورة.

مناقشة آخر التطورات

الموقف الآن هو أن النقيب عمر بن صلاح الكسادي رفض الاتفاقية الثالثة المعدلة، وقد رفضها قبله الأمير عبدالله بن عمر القعيطي، في حين كانت الحكومة البريطانية مصرة على أن يقبل الطرفان المتنازعان هذه الاتفاقية وينفذاها، ولم يكن إصرار الحكومة البريطانية ناتجاً عن تقدير واف للمغانم والمغارم التي تواكب قبول هذه الاتفاقية من قبل الطرفين، ولكن إصرارها كان معتمداً على الأنانية والإكراه المستندتين إلى قوة مدافع السفن الحربية.

وفي رأينا، أن الأمير عبدالله بن عمر القعيطي والنقيب عمر بن صلاح الكسادي كانا على حق في رفضهما هذه الاتفاقية، ذلك لأن استيلاء القعيطي على بروم فيه من المخاطر ما سوف يجعله استيلاء مؤدياً إلى التصادم وإثارة العدوان من جديد بين القعيطي والكسادي.

والمعروف أن حاكم الشحر لن يستطيع الاتصال ببروم – والمكلا في يد الكسادي – إلا عن طريق البحر، وذلك ما لن يكون متيسراً في كل فصول السنة، وأنه إذا أراد، خلال فصل الشمال، تموين حامية بروم أو تبديلها أو تعزيزها أو نجدتها، في الأحوال العادية أو الطارئة، فليس أمامه غير المرور داخل المكلا، وهو حال سوف يتوقف على موافقة النقيب، وإن إكراه النقيب على التخلي عن بروم لن يجعل هذه الموافقة سهلة، ولو أن النقيب وافق، على مضض، فهناك احتمال الاحتكاك بين الجنود الكسادية والجنود القعيطية لدى مرور التعزيزات أو التموينات العسكرية القعيطية بالمكلا في طريقها إلى بروم.

وفي فصل الخريف، حينما تكون الرياح الموسمية على أشدها، يستطيع النقيب

عزل حامية بروم عن الشحر، والحيلولة دون وصول أي مدد إليها من البر، كما أنه يستطيع منع بحارة السفن القعيطية الراسية في ميناء بروم الهادئة طيلة فصل الخريف، من المرور داخل المكلا عندما يكونون في طريقهم إلى سفنهم الراسية في بروم أيام «التَّجاهِيز»[1] التي تمتد بين منتصف شهر يوليو ومنتصف شهر أغسطس من كل عام.

ومن الناحية الأخرى فإن في استطاعة القعيطي، المتمركز في بروم، منع السفن الكسادية من دخول هذا الميناء ومنع نزول الضائع الكسادية بها، فيما لو اضطرت تلك السفن إلى دخول بروم تحت وطأة شدة الرياح الجنوبية الغربية (الرياح الموسمية).

إن فرض الاتفاقية الثالثة المعدلة بدون الاحتياط لها باتفاقيات فرعية خاصة، تؤمن العلاقات القعيطية الكسادية فيما يتعلق باستعمال ميناء بروم من قبل الطرفين، وتحدد حقوق الاتفاق في استعمالها فيه قصر نظر وجهل بالأوضاع التقليدية في الموانئ الحضرمية البحرية.

فلقد جانب الإنجليز الحل العملي السليم للنزاع الكسادي القعيطي، وكانوا قد وضعوه بأنفسهم، وهو الحل الذي ارتضاه النقيب عمر، كما أن القعيطي كان ميالاً إلى قبوله[2]، وكان ذلك الحل يقضي بإلغاء اتفاقية المناصفة، وبتسديد مطالبات القعيطي المالية وقدرها ٢٤٠.٠٠٠ ريال، على أقساط سنوية، من سدس إيرادات النقيب السنوية من

---

(١) تتعطل عادة حركة السفن الشراعية بين شهر مايو وشهر أغسطس بسبب الرياح الموسمية التي تسبب أمواجاً عالية على طول ساحل جنوب بلاد العرب، فتلجأ السفن الشراعية الكبيرة إلى بعض الثغور الساحلية الهادئة وتمكث بها طيلة هذه المدة، ويغادرها بحارتها إلى قراهم تاركين بها بعض البحارة لحراستها، وميناء بروم هو أشهر هذه الثغور، وفي بداية شهر أغسطس يحل موسم السفر إلى البصرة، فيعود البحارة إلى سفنهم ومعظمهم من مقاطعات الشحر والحامي والديس، ويعدونها للسفر هذا الموسم، ويستمر هذا الإعداد والتجهيز بين ١٥ يوليو و ١٥ أغسطس.

(٢) راجع الفقرة الثانية من ص (١٤١)، والفقرة الثانية من ص (١٥٥) من هذا الكتاب.

المكلا وبروم، على أن تشرف الحكومة البريطانية على ذلك التسديد بتوليها إدارة شئون المكلا لمدة يتفق عليها.

ومما جعل هذا الحل أكثر سهولة، أن النقيب عمر وافق على ما كان قد طلبه الجمعدار عوض، وهو ربح (٥) في المائة[1] على الديون القعيطية المستحقة على النقيب، على أن يستمر حسبان هذا الربح إلى أن ينتهي إطفاء الديون. هذا مع العلم أن النقيب عمر رفض في أول الأمر دفع ربح ٥ ٪ على مطالبات القعيطي، واعتبره مخالفة شرعية ولكنه عاد تحت إلحاح مستشاريه إلى قبوله رغبة منه في حسم هذا النزاع المالي الذي راح ضحيته مئات من الناس.

ومع ذلك فإن تسديد مطالبات القعيطي المالية على أقساط سنوية، لم يكن تنظيماً مستحدثاً، ولكنه كان أمراً قد تم الاتفاق عليه بين الجمعدار عوض والنقيب صلاح في الاتفاقية المبرمة عام ١٢٨٤هـ (ص ٧١ من هذا الكتاب).

حقيقة، أن القعيطي بقي مصراً على تنفيذ اتفاقية المناصفة، ولكن إصراره لم يكن مستنداً إلى عدالة هذه الاتفاقية – فهناك من الأدلة ما يوحي بأن النقيب عمر لم يكن مختاراً في إبرام اتفاقية المناصفة – بل إنه كان صادراً عن شعوره بالمرارة من جراء طرده من المكلا على يد الكسادي، وإن تفتيت الإمارة الكسادية استرضاء لمثل هذه الناحية العاطفية، رغم كل ما ترتب عليها من إيلام ومذلة، تصرف خاطئ، ذلك لأن ناحية الكبرياء أو الكرامة الشخصية تقبل فيها الترضية السياسية الكافية المناسبة، كناحية منفصلة عن النزاع الأصلي وهو نزاع مالي بحت أحاطته، مع الأسف، الأهواء والأطماع التوسعية بأكثر مما كان يستحقه من عناء.

---

(١) خطاب حاكم عدن إلى الحكومة البريطانية المؤرخ ٣ جون ١٨٧٩م.

إن الإنجليز بفرضهم الاتفاقية الثالثة المعدلة أرغموا النقيب عمر على اللجوء إلى الأتراك للنجدة بافتراض صحة ذلك اللجوء، كما أرغموا الأمير عبدالله بن عمر القعيطي على الوقوف في وجه قرارهم. ومن هنا كان الإنجليز الجانين على النقيب عمر والدافعين به، عن قصد وسوء طوية، إلى حافة الهاوية، كما أنهم كانوا المستفزين للأمير عبدالله بن عمر القعيطي، في هذه الحالة، على التصادم مع أخيه عوض بعد أن كانت مواقف هذين الأخوين موحدة وآراؤهما في جميع القضايا السياسية متماثلة.

لقد بقيت الحكومة البريطانية تتذكر، دوماً، ما جاء في الفقرة التاسعة من خطاب حاكم عدن المؤرخ ٢ نوفمبر ١٨٧٨م وهو «**التعامل مع أمير واحد قوي أفضل من التعامل مع أميرين ضعيفين**»، وطفقت تتحين الفرص للإطاحة بالنقيب، تحت أوهى الأسباب، لتجعل من إمارته وإمارة القعيطي إمارة واحدة تحت أمير واحد قوي، وهو القعيطي، ثم تستدير لتجعل ذلك الأمير الواحد القوي تحت سيطرتها وحمايتها، وبهذا فضل الإنجليز السهولة الإدارية، بالنسبة لهم، على النظر الموضوعي في النزاع، على أن الإنجليز لم يكونوا على تناسق مطرد في هذا «التفضيل» لأن السهولة الإدارية، بدورها، تأتي عندهم في المقام الثاني بالنسبة لمصلحتهم التوسعية.

فأين تكمن مصلحة الإنجليز التوسعية ؟

والإجابة عن هذا السؤال هي أنه من الجلي الواضح أن الدافع الذي جعل الإنجليز يتأرجحون هذا التأرجح المشين في قراراتهم ومواقفهم، هو الضمان الذي قدمه القعيطي لهم بوضع إمارته، وإمارة الكسادي بعد صيرورتها إليه، تحت حماية بريطانيا وسيطرتها.

لكن الإنجليز لم يكافئوا القعيطي المكافأة السليمة على هذا الضمان . . . إنهم بقرارهم الأخير، قرار الأخذ بالاتفاقية الثالثة المعدلة، لم يخرجوا بالقعيطي من المشكلة إلى الحل، ولكنهم خرجوا به من الحل إلى مشكلة أكثر تعقيداً، إذ أنهم بمثل هذا الزج

بالقعيطي في أضيق المآزق سوف يضمنون بقاءه متكلاً عليهم في حل مشكلاته، سواء ما خلقه هو لنفسه من تلك المشكلات أو مخلقه له الإنجليز.

إنه لمن غير المستغرب، أن تبرهن الحوادث، أن الجمعدار عوض كان أقدر على فهم العقلية البريطانية من أخيه عبدالله ومن النقيب عمر، وكان في ذات الوقت أطول باعاً من الجنرال لوك، حاكم عدن، في مجال المناورة والتوريط.

لقد تورطت الحكومة البريطانية في هذه القضية بما مرَّغ سمعة «عدالتها» في التراب.

ولو أننا أردنا أن ننظر إلى تصرفات الحكومة البريطانية، في هذه القضية وفي غيرها من قضايا تلك الأيام، بمفهوم اليوم، الآن وقد تفتحت العيون على النيات والمرامي البريطانية الاستعمارية، لقلنا إن تأميل «العدالة» من دولة استعمارية لهو طفولة في التفكير، وسذاجة في الموقف، واستنامة إلى نذر الأخطار المحدقة، بيد أننا نحاول في هذا الكتاب النظر إلى ملابسات النزاع القعيطي الكسادي بعين أبناء القرن الماضي الذين، كما يظهر من سلوكهم تجاه الإنجليز، افترضوا في حاكم عدن وفي حكومته العدالة المطلقة لدى معالجتهم قضايا الساعة.

وحينما طلب مهلة أسبوع من مساعد حاكم عدن، المستر والش، للتفكير والمشاورة في قرار الحكومة البريطانية، كان الجمعدار عوض ميالاً إلى قبول الاتفاقية الثالثة المعدلة، على أساس أنها «مَصْلَح»، ولعلمه أنه إذا رفض هذه الاتفاقية، كما فعل أخوه عبدالله، فإن «العدالة» البريطانية قد تلقي به فيما هو أسوأ منها، وكان — رحمه الله — يعلم أيضاً أنه لم يكن يملك فرض حل آخر على النقيب، بوسائله الخاصة، دون أن يحشر الإنجليز أنوفهم فيه.

ولعل الجمعدار عوض بقبوله الاتفاقية الثالثة المعدلة، كان مؤملاً أن ينضم عامل

الزمن إلى صفه، فيسقط الكسادي ومكلاه في يده عاجلاً أو آجلاً.

لقد كانت الاتفاقية الثالثة المعدلة، في نظر الجمعدار عوض، حلاً حفظ له، على أقل تقدير، ماء الوجه وأظهره لبعض أتباعه على الأقل، بأنه لم يكن الرجل الذي عاد بخفي حنين من النزاع الكسادي القعيطي.

ولم يكن الجمعدار عوض مخطئاً في تقديره للموقف، لقد حسب لعامل الزمن ألف حساب في تصوراته للتطورات المحتملة، فلم يخنه بعد نظره وفهمه الدقيق لطباع النقيب وللمناخ السياسي الذي تعيش فيه الإمارة الكسادية ساعاتها الأخيرة. سواء كان الموقف الذي اتخذه الجمعدار عوض تجاه الاتفاقية الثالثة المعدلة صادراً عن حسن الحظ أو حسن الصدفة، أو بعد النظر، فقد أبت الأقدار إلا أن ترجح كفته على كفة النقيب، وكان لا بد مما ليس منه بد.

الفصل الرابع

النهـــاية

العمليات العسكرية البريطانية ضد النقيب

شروط التسليم

النقيب عمر في المنفى

سدل الستار على النزاع الكسادي القعيطي



النهاية

العقدة في المسرحية أو الرواية قد يفتعلها المؤلف افتعالاً إذا لم يرتق به تسلسل حوادثه المتخيلة إلى ذروة منطقية تقضي به إلى الخاتمة المؤثرة . ولربما أجهد الروائي فكره في أن تكون لعقدة روايته ، التي قدت من الخيال ، ملامح الواقع الصميم. أما أن يزيد الروائي على ذلك الافتعال ، فيجعل لحوادث روايته سمات الدراما والمفاجأة ، فذلك يتوقف ، عادة ، وإلى حد كبير ، على مدى المهارة الفنية التي يتمتع بها.

غير أن حوادث الأيام قد أضفت على النزاع الكسادي القعيطي — وهو رواية ، بمعنى من المعاني ، قدت حوادثها من صميم الواقع — كل ألوان الحقيقة التي جاوزت شطحات الخيال ، وإن المفاجآت الدراماتيكية التي أحاطت بوقائع هذه «الرواية» ، تحلق بنا إلى شاهق من الشغف والتطلع ، فتشدنا إلى حوادثها بقوة ، من البداية إلى النهاية.

وما أن عاد المستر والش إلى عدن حاملاً رفض النقيب للاتفاقية الثالثة المعدلة ووعد الجمعدار عوض بالنظر فيها ، حتى وجد الحكومة البريطانية قد غيرت موقفها من النقيب.

فما هو الذي طرأ على الموقف ؟

الذي طرأ على الموقف هو أن وزارة الخارجية البريطانية تلقت رسالة من وزارة الخارجية التركية تطلب فيها السماح للسيد فضل بن علوي[1] بالذهاب إلى المكلا بوصفه

---

(١) سبقت الإشارة إلى هذه الشخصية بهامش صفحة (١٧٠) وهو فضل بن علوي بن محمد بن سهل مولى الدويلة. وتذكر الروايات المحلية أنه ولي إمارة ظفار بطلب من أهلها الذين بايعوه أميراً عليهم ثم وقع تحت النفوذ التركي ، فأنعم عليه السلطان عبدالحميد بوسام رفيع وكان يتردد على الاستانة ، ومات بها عام ١٣١٨هـ وهو من مواليد ملابار بالهند ، وكان لوالده بها مقام مرموق. وقد لاحظت أن بعض السجلات البريطانية الرسمية تكتب اسمه محرفاً : فضل مولبلاوي Molpalawi وأحياناً تكتبه Moplawi مويلاوي. (المؤلف)

والياً عليها، لأن النقيب عمر بن صلاح الكسادي، أحد رعايا الدولة التركية، طلب حماية دولته التركية، وأن الإمارة الكسادية سوف تضم إلى إقليم ظفار الذي يحكمه السيد فضل المذكور باسم الباب العالي.

وفي التاسع والعشرين من سبتمبر ١٨٨١م أبلغت الحكومة البريطانية حاكم عدن بأن الموقف طرأ عليه تغيير شامل بسبب طلب النقيب الحماية التركية، وأن النقيب لم يعد متمتعاً بعطف بريطانيا، وأن الاتفاقية الثالثة المعدلة أصبحت غير ذات موضوع، وأن لا حاجة لتسليط الضغط على القعيطي لقبولها، وأن على الحاكم أن يقدم للقعيطي كل مساعدة ممكنة في احتلال بروم وذلك بأن يسمح له بشن هجوم بحري وبري على المكلا في غضون مدة لا تتجاوز ستة أشهر.

وفي الثالث من أكتوبر ١٨٨١م قدم النقيب عمر اعتذاراً إلى حاكم عدن عن حادثة إطلاق النار على الكومندار هولتون في بروم، وسلم إلى الإنجليز المقدم عبدالحبيب بن عبدالله الكسادي، القائد لحامية بروم إبان الحادثة، حتى لا تستغل الحكومة البريطانية تلك الحادثة في إلحاق الأذى بالإمارة الكسادية.

لقد أقدم النقيب على هذا التصرف وهو لم يكن يعلم بعد بما طرأ على موقف الحكومة البريطانية نحوه من تغيير، لذلك فإن هذا الاعتذار الكافي الذي قدمه الكسادي إلى الإنجليز لم يسفر عنه أي تلطيف لحدة الموقف البريطاني تجاهه.

وفي السادس من أكتوبر ١٨٨١م أبلغ حاكم عدن حكومته بأن القعيطي على استعداد للقيام بعمليات عسكرية، بحرية وبرية، ضد الكسادي دون مساعدة من الحكومة البريطانية واقترح الحاكم عدم السماح للقعيطي بالقيام بأية عمليات عسكرية حتى يقدم التزاماً للحكومة البريطانية بتوفير المال الكافي الذي سوف يعيش منه النقيب عمر في حالة نفيه من البلاد.

وفي الثامن عشر والتاسع عشر من أكتوبر ١٨٨١م اقترح حاكم عدن على حكومته إرسال سفينة حربية بريطانية للتمركز في ميناء المكلا لتحول دون وصول أي مدد تركي للنقيب، خاصة وأن الحكومة التركية، بناء على طلب النقيب، قد وضعت المكلا تحت إشراف السيد فضل بن علوي.

وتلقى حاكم عدن رداً سريعاً من حكومته وافقت فيه على وضع سفينة حربية في ميناء المكلا، كما وافقت على تجديد الحصار عليها ومنع أي شخص من النزول فيها وعلى الأخص السيد فضل.

وفي اليوم الثاني والعشرين من أكتوبر ١٨٨١م سافر الكبتن هنتر، المساعد الأول لحاكم عدن، إلى المكلا على ظهر سفينة حربية واتصل فور وصوله المكلا بالنقيب عمر وأبلغه بموقف الحكومة البريطانية منه وبأسباب ذلك الموقف، وقال له إن الحكومة سوف تمنحه معاشاً إذا ألقى بنفسه تحت رحمتها، وإنه إذا لم يسلم، بدون قيد أو شرط، فإن الحكومة البريطانية سوف تعتبره عدواً من أعدائها، وستعامله على هذا المفهوم. فردّ النقيب عمر على الكبتن هنتر بأنه يرفض تهديد الحكومة البريطانية ويعتبرها السبب الأول والأخير في تدهور الموقف، ويحملها مسؤولية التطورات القادمة، وأنه أشرف من أن يلقي بنفسه تحت رحمة الحكومة البريطانية، أو أن يستسلم لها مهما كانت عواقب موقفه هذا.

وتقدم عدد من تجار المكلا وأعيانها بمذكرة إلى الكبتن هنتر، أعربوا فيها عن استنكارهم لتصرفات الحكومة البريطانية ضد النقيب وأعلنوا عن ولائهم له ووقوفهم إلى جانبه في وجه التحديات البريطانية.

وعلى إثر هذا الحوار القصير العنيف الذي دار بين الكبتن هنتر والنقيب عمر، قررت الحكومة البريطانية تجاهل استنكار أهالي المكلا، وألقت بكل ثقلها على النقيب عمر، بعد أن كانت قد رسمت خطة لطرده من بلاده بالقوة.

ملحوظة :

ظل النقيب عمر طيلة السنين الباقية من حياته ينفي هذه الفرية البريطانية القائلة بطلبه حماية تركيا، ويتهم الإنجليز باختلاق هذه الذريعة الماكرة للقضاء عليه وعلى إمارته. ويذكر النقيب أنه لم يجابه برسالته[1] التي زعم البريطانيون أنه أرسلها إلى الحكومة التركية طالباً فيها ضم إمارته إلى إقليم ظفار تحت حكم السيد فضل بن علوي. والسجلات البريطانية الرسمية متضاربة، فبعضها يذكر أن حاكم عدن هو الذي أبلغ حكومته بهذا الطلب المتهم به النقيب (ص ١٤٢ من سجل حكومة عدن الرسمي بعنوان «مختصر تاريخ المكلا والشحر») في حين أن السجلات الرسمية البريطانية الأخرى الموجودة بمصلحة الوثائق العامة بلندن تذكر أن منشأ التهمة الموجهة ضد النقيب هو وزارة الخارجية البريطانية. والتصرف البريطاني إزاء النقيب عمر، على أي حال، يبعث على الريبة، لأنه لو صح – جدلاً – أن النقيب عمر سعى إلى ضم إمارته إلى إقليم ظفار الخاضع لتركيا آنذاك فما كان ذلك الطلب ليعني بالضرورة أن النقيب وضع إمارته فعلاً تحت الحماية التركية، ذلك لأن النقيب لم يكن مستطيعاً مثل ذلك التصرف لكون بريطانيا هي المسيطرة على المنطقة، ثم إن الطلب الموجه من تركيا إلى بريطانيا والذي تطلب فيه تركيا السماح لوكيلها السيد فضل بالذهاب إلى المكلا بوصفه والياً عليها طلب في غاية الغرابة، إلا إذا فسر بأنه طلب قدم بحكم اتفاق سابق بين تركيا وبريطانيا يقضي بتبادل مثل هذا الطلب من قبل الطرفين في

---

(١) لقد حاولت خلال ثلاث سنوات، وأنا بالمكلا، الحصول على نسخة من هذه الرسالة المزعومة، فاتصلت بوزارة الخارجية التركية، وبعد مراجعات تحريرية مطولة أحالتني الوزارة إلى مكتبة اسطنبول، فاتصلت بهذه المكتبة فجاءني الرد منها بعد عام تقريباً من رسالتي إليها أن رسالة بهذه المعنى لا توجد في سجلاتها. ثم اتصلت بمكتب العلاقات العامة بلندن ولم تسفر محاولتي عن نجاح، ولم أيأس، ولعل مؤرخاً أقدر مني مادياً على المضي في تقصي هذه الناحية التاريخية الغامضة والهامة في النزاع الكسادي القعيطي سوف يتمكن قريباً إن شاء الله من إماطة اللثام عن وجود أو عدم وجود هذه الرسالة المنسوبة إلى النقيب عمر الكسادي. (المؤلف)

حالة رغبة أحد أمراء إمارات الساحل الجنوبي اليمني في حماية تركيا أو بريطانيا، وفي تلك الحالة مع أنه احتمال بعيد، لن يكون لبريطانيا اعتراض عليه. وإذا سلمنا بأن التهمة الموجهة ضد النقيب عمر كانت ثابتة فإنه من غير المفهوم على الإطلاق المسوغ الذي جعل بريطانيا تنظر إلى النقيب عمر نظرتها إلى عدو وتعامله على هذا الأساس، فالنقيب إلى هذه اللحظة لم يرتبط بأية معاهدة أو اتفاقية تلزمه بعدم الخروج عن دائرة النفوذ البريطاني في المنطقة، على أنه من الجلي الواضح أن بريطانيا كانت تتوقع خروج الحكام المحليين عن دائرة نفوذها إذا لم تعالج النزاع الناشب بينهم معالجة عادلة وحكيمة، فلقد كانت بريطانيا تتوقع خروج القعيطي عن دائرة نفوذها وانضمامه إلى النفوذ التركي (الفقرة (١) من الرسالة الواردة بالصفحات ١٦٩ – ١٧٤ من هذا الكتاب). والمشاهد من تصرفات بريطانيا لدى إرغامها القعيطي والكسادي على الإمضاء على ثلاث اتفاقيات متضاربة في ساعة واحدة وفي يوم واحد (ص ١٥٧– ١٥٨ من هذا الكتاب) ووعدها بأنها لن تنفذ أياً من هذه الاتفاقيات إلا بموافقة الطرفين المعنيين (ص ١٦١ – ١٦٢ من هذا الكتاب) ثم إرغامها النقيب على قبول التخلي عن بندر بروم للقعيطي، مقابل الثمانين ألف ريال التي كان قد تسلمها من القعيطي، تصرف مشكوك في وجاهته وعدالته (ص ١٨٤ من هذا الكتاب) سيما وأن النقيب كان مستعداً أن يسدد مطالبات القعيطي المالية تحت إشراف الحكومة البريطانية وكانت بريطانيا هي التي اقترحت هذا التسديد واعتبرته حلاً عادلاً (ص ١٤١ من هذا الكتاب). وعليه فلو أن النقيب طلب حماية تركيا أو أية دولة أخرى من الجور الإنجليزي لكان له العذر كل العذر في الخروج من دائرة النفوذ البريطاني التي جعلت العدالة مطية لتحقيق أغراضها التوسعية (صفحة ١٨٠و ١٩٦ من هذا الكتاب). (المؤلف)

العمليات العسكرية البريطانية ضد النقيب

سنتابع فيما يلي سير هذه العمليات العسكرية البريطانية، يوماً بيوم، معتمدين في ذلك على التقرير العسكري الذي رفعه إلى الحكومة البريطانية الكومندار هولتون القائد البريطاني الذي تولى القيام بتلك العمليات ضد النقيب عمر بن صلاح الكسادي.

الأحد ٢٣ أكتوبر ١٨٨١م :

وصلت البارجتان البريطانيتان «دراجون» و «العربي» ميناء المكلا في الساعة السادسة صباحاً لفرض حصار على المكلا وبروم، وكان بميناء المكلا ما يقرب من ثلاثين سفينة شراعية تجارية، وقد صدرت الأوامر عن القائد البريطاني لهذه السفن التجارية بأخذ ما يلزم لها من زاد وماء وبتصفية حساباتها مع سلطات الميناء وبالإقلاع من ميناء المكلا إلى أعالي البحار.

الاثنين ٢٤ أكتوبر ١٨٨١م:

غادرت ميناء المكلا البارجة «العربي» إلى بروم لفرض حصار عليها، وقبل شروق الشمس وضع قائد العمليات زورقين على رأس بروم لمنع أية سفن قادمة من الغرب من دخول بروم، على أن يستمر عمل هذين الزورقين إلى ما بعد الغروب، كما وضع القائد زورقين آخرين على رأس المكلا لمنع أية سفن، قادمة من الشرق، من الاقتراب من منطقة العمليات. وفي منتصف الساعة ا لثالثة بعد الظهر وصلت السفينة «داجمار» إلى المكلا من عدن، وكان على ظهرها الكبتن هنتر.

الثلاثاء ٢٥ أكتوبر:

صعد على ظهر البارجة البريطانية «دراجون» اثنان من أقرباء الجمعدار القعيطي

وسافرت بهما من المكلا إلى الشحر ليحثا القعيطي على الإسراع باستعداداته العسكرية، وليخبراه بأن النقيب فضل الحرب على الاستسلام، وقد وجهت إنذارات إلى الرعايا البريطانيين المقيمين بالمكلا، بالصعود هم وعائلاتهم إلى السفن الحربية البريطانية.

الأربعاء ٢٦ أكتوبر:

سافرت السفينة الهندية «داجمار» إلى الشحر وعلى ظهرها الكبتن هنتر، الاستعدادات في المكلا وبروم قائمة على قدم وساق، الخنادق تحفر، وأعمال التحصين بالمتارس وأكياس الرمل تسير سيراً حثيثاً. وتحركت بعض المدافع الكسادية من مواقع إلى مواقع أخرى أكثر ملاءمة للمقاومة.

الخميس ٢٧ أكتوبر:

استولت السفن الحربية البريطانية على سفينتين شراعيتين يملكهما النقيب، أحدهما تسمى «درب الأمان» والأخرى «فتح الخير».

الجمعة ٢٨ أكتوبر:

وردت معلومات من الشحر بأن الاستعدادات العسكرية سائرة هناك على ما يرام، وأن القوة القعيطية سوف تتحرك يوم الأحد مساء ١٨٨١/١٠/٣٠م.

السبت ٢٩ أكتوبر:

غادرت ميناء المكلا ثلاث سفن شراعية تجارية.

الأحد ٣٠ أكتوبر:

ابتدأ قصف بروم بالمدافع، ودمرت بعض الحصون، غادرت ميناء المكلا أربع عشرة سفينة شراعية تجارية، ولحقت بها بعد الظهر ثلاث عشرة سفينة تجارية، استولت السفن

البريطانية على سفينة شراعية ثالثة تابعة للنقيب واسمها «الزاهر»، هناك ثلاث سفن شراعية أخرى تابعة للنقيب ملقية مراسيها بالقرب من صخور «القالدة».

الاثنين ٣١ أكتوبر:

قطرت السفن الحربية ثلاث سفن شراعية إلى بروم، هذه السفن تابعة للكسادي. وصل الجمعدار عوض على رأس قوة عسكرية تحملها ثلاث سفن شراعية، ويرافق هذه السفن عدد من الزوارق لإنزال الجنود. توجه الجمعدار عوض، رأساً، إلى بروم مع سفنه ناقلات الجنود، رفض (المقدم محمد عبدالرب الناخبي) قائد حامية بروم الكسادية التسليم، كما رفض الإصغاء إلى أية نصيحة مع علمه بأنه سوف يقاتل قوة متفوقة عليه تفوقاً كبيراً وأن مقاومته لن تجديه نفعاً.

الثلاثاء ١ نوفمبر ١٨٨١م :

ابتدأت القوة القعيطية النزول في بروم (تحت قيادة الجنرال عبدالحبيب بن عامر القعيطي) . الحصون الكسادية تطلق نيران مدافعها على السفن وعلى القوة القعيطية. ردت السفن البريطانية النار على الحصون الكسادية. أخذ الجنود القعيطيون يحتلون أجزاء من بندر بروم، وقد أتموا الاحتلال في الساعة الثامنة والنصف صباحاً إذ كانت بداية نزولهم في منتصف الساعة السادسة صباحاً. حجم القوة القعيطية ألف وأربعمائة مقاتل من مختلف الرتب (يافع – حاشية – رويلة – قبائل حضرمية). نزلت الوحدات القعيطية في موجات قوام كل موجة ٣٥٠ جندياً تقريباً. الحامية الكسادية عدد رجالها ١٠٠ جندي يحتلون مواقع إستراتيجية هامة. أطلقت السفن البريطانية مدافعها عليهم . . مقاومة كسادية شديدة تصدر من حصنين كساديين أحدهما به مدفعان والآخر به مدفع واحد فقط. سقطت بعض القنابل الكسادية على بعد عشر ياردات وعلى بعد ١٥ ياردة من السفن البريطانية. بعض الطلقات النارية الكسادية تمر فوق السفن البريطانية، وبعضها يتساقط بين الزوارق والسفن القعيطية.

استطاعت السفن البريطانية إسكات حصن كسادي به مدفع واحد. حاول رجال الحصن الكسادي إزالة المدفع من موقعه غير أن النار البريطانية منعتهم من ذلك. سقطت قنابل كسادية على بعد عشرين ياردة من السفينة «داجمار» ومن السفينة الشراعية التي كان يستقلها الجمعدار عوض. فشل الجنود القعيطيون عدة مرات في محاولاتهم احتلال الحصون الكسادية. بعد أن تم احتلال أحد الحصون الكسادية وجد به أربعة قتلى من حاشية الكسادي التابعين لحامية بروم، ووجد قتيل خامس تحت أنقاض الثكنة التي أطلقت منها النار على الكومندار هولتون في شهر سبتمبر الماضي.

الأربعاء ٢ نوفمبر:

قام الجمعدار عوض بن عمر بتفقد بروم. أصدر القائد البريطاني أمراً للجمعدار بالتحرك إلى قرية فوه. تجمعت القبائل حول الجمعدار، والظاهر أنها اختارت الجانب المنتصر. تحركت السفن الحربية البريطانية وألقت مراسيها أمام قرية فوه، نزل إلى البر، من إحدى السفن البريطانية أحد التراجمة العرب[1] حاملاً علماً بريطانياً. ظهر في الأفق ثلاثون رجلاً (يبدو أنهم من سكان فوه) وسلموا أنفسهم. قاومت حصون فوه بعض الوقت، ثم غادرها رجالها في الساعة العاشرة مساء. قابل كومندار سفينة حربية بريطانية عدداً من البدو زعموا أنهم من قبيلة العكابرة، فأخذهم القائد إلى ظهر سفينته وقدم لهم القهوة، وهؤلاء هم محمد بن محروس، سعيد بن أحمد، حامد بن سليمان، حسن بن عبدالله، بركات بن محمد، عبدالله بن أحمد. وبعد أن تناولوا القهوة على ظهر السفينة أرسلهم القائد على إحدى السفن البريطانية إلى بروم لمقابلة الجمعدار عوض. وعادت السفينة بأربعة منهم

(١) كان على ظهر سفينة القيادة البريطانية ثلاثة تراجمة هم علي عتوبي وصالح جعفر وعبدالله العزيبي (من وثائق الشيخ هلال الجشي).

وبقي ثلاثة[1] مع الجمعدار.

الخميس ٣ نوفمبر:

في بكرة اليوم شوهد بعض الرجال على الساحل يلوحون بالمناديل ويشيرون إلى أن الحصون الكسادية خالية من الرجال. نزلنا إلى البر فوجدنا بأحد الحصون زاداً، يكفي ثلاثين شخصاً شهراً بأكمله، وحزم تمباك ومواعين طباخة وبعض المفارش والوسائد، كما وجدنا بالحصن ناراً موقدة. وصل الجمعدار عوض إلى قرية فوه واستلم القرية منا، وكان يرافقه اثنان من الجنرالات (هما عبدالحبيب بن عامر القعيطي وأخوه محسن بن عامر القعيطي). توجهت السفن الحربية البريطانية إلى المكلا. بلغت القوة القعيطية، بما فيها الذين التفوا حولها من البدو ألفي مقاتل. السفن الشراعية القعيطية تتحرك الآن صوب المكلا. وصلتنا رسالة من النقيب عمر بن صلاح الكسادي يطلب فيها إيقاف الزحف القعيطي وأنه مستعد لقبول الشروط. وافق قائد العمليات على طلب الكسادي وأمر الجمعدار عوض بالتوقف عن الزحف على بعد ميلين من المكلا.

شروط التسليم:

الشروط التي قدمها قائد إلى النقيب عمر بن صلاح الكسادي كانت كما يلي:

أ- على النقيب أ، يسلم إلى قائد العمليات البريطاني مدينة المكلا وجميع الحصون الواقعة في المكلا والبقرين.

ب- ابتداء من الغد، لن يرفع العلم الكسادي.

ج- يمنع أي شخص، رجلاً كان أم امرأة أم طفلاً، من الذهاب إلى فوه، وكل من

---

(١) هكذا في الأصل الإنجليزي.

يخالف أمر المنع سوف تطلق عليه النار.

د- على الجنود الكسادية الخروج من جميع التحصينات الواقعة خارج المكلا مع شروق الشمس (غداً)، وعليهم جلب المدافع التي لديهم إلى القلعة (النوبة) الواقعة على الساحل الغربي[1] وأن توضع هذه المدافع خارج القلعة المذكورة وفوهاتها متجهة صوب «قارة» المكلا.

ه- على الحصون الواقعة على «قارة» (جبل) الغار الأحمر وعلى المشراف وكذلك الخمسة الحصون المؤدية إلى البقرين، عليها كلها أن ترفع الأعلام البيضاء.

و- إذا شاء الكسادي تسليم البلاد للقائد البريطاني فله ذلك، وسوف يمنع القعيطي من احتلال البلاد إلا بعد التسليم.

ز- الجنود الكساديون لهم مهلة ٤٨ ساعة ليجلبوا خلالها مدافعهم إلى القلعة المذكورة في الفقرة (د) أعلاه.

ح- سفن النقيب التي استولت عليها السفن الحربية البريطانية تعتبر غنائم حرب، إلا أنه مسموح للنقيب استعمال أي منها لنقل أفراد عائلته. أفراد العائلة هؤلاء، وكذا بحارة السفن الشراعية بمعيتهم، سوف تعطى لهم الحماية التامة. السفينة الشراعية التي يمتلكها الجنرال عبدالحبيب بن علي الكسادي (قائد القوات الكسادية) تعتبر غنيمة حرب،وكذا المدفعان الموجودان بهذه السفينة. «وافق النقيب على هذه الشروط».

ط- النقيب عمر واثنان من أفراد أسرته يجب أن يسافروا إلى عدن على متن السفينة الحربية البريطانية «دراجون»، وسوف توفر لهم السلامة التامة خلال الرحلة.

---

(١) القلعة الواقعة جنوب مسجد عمر بالمكلا.

ي- سوف يعامل النقيب بكل احترام، وستقوم الحكومة بدفع ما يلزم له من إعاشة.

ك- الطريقة التي تسلم بها القوة الكسادية سوف تقدم مفصلة إلى النقيب فيما بعد.

وقد طلب النقيب عمر مهلة للنظر في هذه الشروط، وحددت له مقابلة مع القائد البريطاني في الساعة الثامنة صباح الغد.

الجمعة ٤ نوفمبر:

أعيدت ثلاث سفن كسادية من بروم إلى المكلا .

في الساعة الثامنة من صباح اليوم عقد اجتماع بين القائد البريطاني والنقيب حضره سكرتير النقيب الشيخ مبارك باني. طلب النقيب السماح له بالسفر من المكلا رأساً إلى زنجبار. رفض القائد هذا الطلب. وطلب النقيب من القائد البريطاني استلاماً بالمدافع والمؤن والذخائر التي استولت عليها القوة البريطانية. رفض القائد البريطاني هذا الطلب. أعطي النقيب مهلة ثمانية أيام (من يوم السبت ١١ذي الحجة ١٢٩٨هـ إلى يوم السبت ١٨ذي الحجة ١٢٩٨هـ أي من ٥ إلى ١٢ نوفمبر ١٨٨١م) ليكون خلالها هو وعائلته ومن معه من أتباع وخدم وما معه من أمتعه على ظهر السفن في ميناء المكلا.

وطلب النقيب ثلاثة سفن شراعية إضافية لنقل أمتعته، فوافق القائد البريطاني على طلب النقيب، وأمر القعيطي بدفع (نولون) هذه السفن الثلاث الإضافية. وطلب النقيب أن تعاد إليه سفنه، على أن تقطرها السفن البريطانية الحربية إلى عدن، فوافق القائد البريطاني على هذا الطلب.

وبناء على الفقرة (ك) من شروط التسليم، أصدر القائد البريطاني إلى النقيب أمراً يقضي بإخراج جميع الجنود الكسادية من حصون المكلا والبقرين، في صباح الثاني عشر من ذي الحجة ١٢٩٨هـ الموافق ٥ نوفمبر ١٨٨١م، ليحل محلهم جنود بريطانيون،

وسيحتل جنود قعيطيون حصون الديس وحصن ثمي. وسيحتل الجنود البريطانيون الحصون الستة[1] التي تسيطر على مداخل المكلا من جهة البقرين، وسيبقون بها إلى أن يغادر النقيب المكلا.

وأصدر القائد البريطاني إلى النقيب أمراً بأن تجلو الوحدات الكسادية عن الحرشيات وروكُبْ وثلَهْ في صباح اليوم الثالث عشر من ذي الحجة (٦ نوفمبر).

وكتبت هذه الشروط في وثائق، ثم عرضت على الجنرال عبدالحبيب بن عامر القعيطي (قائد القوات القعيطية) للمراجعة، وبعدها أخذت التوقيعات عليها. وأعطى النقيب الأصل[2] سلمت نسخة للجمعدار عوض.

في هذا اليوم شحنت أمتعة النقيب في الثلاث السفن الكسادية، هذه السفن هي «الزاهر» و «فتح الخير» و «درب الأمان».

السبت ٥ نوفمبر:

أعطي الجنود البريطانيون زاداً يكفيهم ستة أيام وماء يكفيهم يومين من السفن البريطانية، ثم نزلوا إلى المكلا. لم يحضر الجنرال الكسادي وقت نزولهم. جاء الجنرال عبدالحبيب الكسادي بعد أن أرسل القائد البريطاني في طلبه. قام النقيب بالجلاء عن جميع الحصون طبقاً للاتفاق. احتل الجنود القعيطيون المراكز العسكرية المنصوص عليها في وثيقة التسليم. بلغ عدد رجال القوة القعيطية الآن ٢٤٠٠ مقاتل وقد مرت في طوابير تحت العلم البريطاني. وأدت التحية لهذه الطوابير قطعة من الجنود البريطانيين، كانت تحيي العلم

(١) حصن النقع، حصن المنورة، حصن الغار الأحمر، حصن الشرج، حصن باحوش، وحصن المشراف (وثائق آل كساد).

(٢) علمتُ أن الأصل محفوظة لدى الأسرة الكسادية بجزيرة زنجبار.

البريطاني حين مرور القوة القعيطية تحته.

الأحد ٦ نوفمبر:

تم احتلال روكب والحرشيات وثله بسلام.

الاثنين ٧ نوفمبر:

قابل القائد البريطاني عدداً من تجار المكلا وأعيانها ومقادمتها وكان بينهم سبعة من مقادمة العساكر الكسادية. طلب هؤلاء الحماية من القائد البريطاني.

مات جنديان بريطانيان متأثرين بمرض الكوليرا، فكفنا وألقي بجثتيهما في البحر. الأخبار تفيد بانتشار مرض الكوليرا في المكلا.

الثلاثاء ٨ نوفمبر:

الحالة هادئة . . . لم يحدث شيء يستحق الذكر.

الأربعاء ٩ نوفمبر:

ابتدأ خدم النقيب وأطفاله يصعدون إلى ظهر السفينة الشراعية، النساء سوف يصعدن إلى ظهر السفن بعد غروب الشمس.

الخميس ١٠ نوفمبر:

تلقى القائد البريطاني خبراً من النقيب مفاده أن جميع أتباعه قد صعدوا إلى ظهر السفن.

وحين طلوع النقيب إلى ظهر السفينة الحربية سلم سيفه إلى القائد البريطاني، وتبعه القائد (عبدالحبيب بن علي الكسادي) فسلم سيفه إلى القائد البريطاني.

أقلعت السفن بالنقيب وجماعته من المكلا في الساعة الثامنة مساءً قاصدة ميناء عدن.

السبت ١٢ نوفمبر:

وصل النقيب وحاشيته باب عدن في الساعة العاشرة والدقيقة ثلاثين مساءً.

الأحد ١٣ نوفمبر:

دخلت السفن وعددها ١٣ سفينة شراعية ميناء عدن، وتوجهت رأساً إلى الحجر الصحي. وكان عدد الذين في رفقة النقيب لدى وصوله عدن ٢٨٠٠ شخص فيهم عدد من الجنود (يافع وحاشية) الذين فضلوا الرحيل عن المكلا.

النقيب عمر في المنفى

يصف النقيب عمر ما حدث بعد وصوله عدن فيقول[1]:

«ومما يؤسف له أنه لم يسمح لي ولا للذين كانوا برفقتي بالنزول في عدن ولم يسمح لي حاكم عدن بمقابلته، ولو لخمس دقائق ولم يرد على مكتوب بعثت به إليه. ولقد صعد كل من الكبتن هنتر وصالح جعفر إلى ظهر السفينة الشراعية التي كنت بها، وطلبا مني التوقيع على عقد البيع (بيع المكلا وبروم) وكان مكتوباً باللغة الإنجليزية، فرفضت أن أوقعه، وهكذا، تركت (أنا وأفراد عائلتي وأتباعي وعددهم ٢٨٠٠ شخص ذكوراً وإناثاً) اثنين وعشرين يوماً على ظهر السفن الشراعية في الميناء. فمات خلال هذه المدة، من جماعتي ١٥٠ شخصاً. وبعد مضي وقت، سمح لبعض الذين كانوا معي بالنزول إلى الميناء وقيل لآخرين أن يذهبوا حيث شاءوا. ولم يسعني إلا أن أسلك الطريق المؤدية إلى سلطنة زنجبار.

وفي اليوم السابع من ديسمبر ١٨٨١م غادر النقيب عمر ميناء عدن يصحبه أفراد عائلته ومن بقي معه من أتباعه وعددهم ألف شخص. أما الذين فضلوا الانفراد عنه فقد تفرقوا في اتجاهات مختلفة، منهم من توجه إلى لحج، ومنهم من سار إلى يافع أو بالحاف.

وفي الثامن عشر من يناير ١٨٨٢م وصل النقيب عمر وصحبه إلى زنجبار حيث قوبل

---

(١) من رسالة النقيب المؤرخة ٣١ مارس ١٨٨٣م الموجهة إلى نائب الملكة بالهند.

مقابلة كريمة[1] من قبل سلطانها السيد برغش بن سعيد وقرر له مرتباً شهرياً قدره ألف ريال.

ويستعاد إلى الأذهان أن النقيب عمر بعث من زنجبار برسالة مؤرخة ٣١مارس ١٨٨٣م إلى نائب الملكة بالهند، في هذه الرسالة تظلم النقيب من قرار الحكومة البريطانية القاضي بنفيه من بلاده، وطالب بإعادة إمارته إليه. ولم يتلقَ النقيب رداً من نائب الملكة على رسالته، إلا أن سكرتير حكومة الهند البريطانية (قسم الشئون السياسية الخارجية) بعث بالرسالة الآتية إلى المعتمد البريطاني بزنجبار رقم ١٠٤٧، أي.

مدينة سيملا : تاريخ ٢١ مايو ١٨٨٣م.

«سيدي :

أمرت بأن أبعث إليكم مع هذه الرسالة صورة لمعلوميتكم، من مكتوب أرسله من زنجبار النقيب عمر بن صلاح الكسادي نقيب المكلا السابق إلى نائب الملكة.

وأرجوا أن تغتنموا أول فرصة لمقابلة النقيب السابق، إذا كان لا يزال موجوداً في زنجبار، وتوضحوا له، في أدب جم، أن الحاكم العام في المجلس، نظر بكل عناية في طلبه، إلا أنه لم يكن قادراً على قبول طلبه بإعادة المكلا إليه. وعليكم أن تبينوا للنقيب السابق استحالة نقض ما كان قد أبرم، كما أن عليكم أن تقنعوه، بالنصح الودي والمجادلة الحسنة، أن يتقبل مصيره، الذي أفضى إليه حظه، وأن يختار بلداً يصبح في استطاعته النزل بها مرتاحاً ويعيش على النقود الموضوعة أمانه باسمه لدى حاكم عدن. إن مبلغاً كافياً قد استثمر في سندات حكومة الهند، ليدر فائضاً سنوياً على النقيب السابق قدره ٦٢٠٠ روبية

(١) في ص ١٤٤ من كتاب «القبائل العربية المجاورة لعدن» جاء : «أن سلطان زنجبار استاء من نزول النقيب في جزيرة زنجبار بدون سابق موافقة منه» والظاهر أن هذه الرواية لا عمدة عليها. (المؤلف)

هندية، وهذا المبلغ سوف يدفع له في أي مكان مناسب يختار الإقامة فيه . . وفي الوقت الراهن، فإن العائد من المبلغ المستثمر يحوّل كل نصف سنة، من قبل المحاسب العام لحكومة بمبي، إلى حاكم عدن، باسم النقيب السابق.

وأرجو أيضاً، أن ترفعوا تقريراً، لمعلومية الحاكم العام في المجلس، عن الأسلوب الذي نفذتم به هذه التعليمات».

وقد رد المعتمد البريطاني بزنجبار برسالة نورد فيما يلي مقتطفاً منها:

رقم ٢٩٣/٤٦ تاريخ ٢١ يوليو ١٨٨٣م.

«سيدي:

لي الشرف أن أحيطكم علماً باستلام رسالتكم رقم ١٠٤٧ أي المؤرخة ٢١ مايو ١٨٨٣م، المرفقة بها نسخة مطبوعة من مكتوب أرسله نقيب المكلا السابق عمر بن صلاح إلى صاحب السعادة نائب الملكة، وفيها أمرتموني بأن أبلغ شخصياً، رد صاحب السعادة في المجلس، وأن أرفع تقريراً عن الأسلوب الذي نفذت به تعليماتكم.

لقد كان النقيب مريضاً لوقت مضى، وحينما استطاع مقابلتي، قمت بزيارته وتحدثت إليه بفحوى الرسالة المجاوب عليها. ولقد أفهمته، بأدب ووضوح، أن الحاكم العام نظر بكل اهتمام في المكتوب الذي وجهه النقيب إليه، إلا أنه غير قادر على تلبية طلبه بإعادة المكلا إليه، وقد أخبرت النقيب أن يعتبر هذا القرار نهائياً، وأن ليس بالإمكان نقض ما كان قد أبرم، وأشرت على النقيب أن يتقبل حالته ووضعه بدون تذمر، وأن يستقر عائشاً على الفائض الذي أعد من أجله. وشفعت نصيحتي له بكل جدل استطعت استحضاره مشيراً إلى أن جمعدار الشحر ما كانت لتقف أمامه أية عقبة في نزع المكلا منه

بالقوة التي كانت تحت تصرفه، والبقاء محتفظاً بتلك المدينة دون تقديم أي تعويض[1] لو لم تتدخل الحكومة البريطانية وتحصل على ترتيبات عادلة لمصلحة النقيب، وقد ذكّرته بأنني أعرف والده النقيب صلاح بن محمد منذ سنين عديدة مضت حينما كان يزور عدن، وكان هو (عمر) وقتها فتى يافعاً، ورجوته أن يقبل نصحي وكأنه صادر من صديق قديم يرجو الخير له ولأفراد أسرته، وكان النقيب يصغي إليّ بكل اهتمام، وبدا عليه التأثر بما قلته له، إلا أنه أجاب بأن بلاده وأتباعه أعز إليه من جميع كنوز الأرض، وأنه من المستحيل أن

---

(١) يبدو أن ما جاء صفحة (١٩٧) من هذا الكتاب قد تحقق بما ورد في المادة الثانية من معاهدة الصداقة البريطانية القعيطية المبرمة عام ١٨٨٢م (الملحق الأول بصفحة ٢٢٠ من هذا الكتاب) التي تشير إلى أن القعيطي دفع مائة ألف ريال للإنفاق على النقيب في المنفى بنظر حاكم عدن. وجاء في الرسالة رقم ٣٠ المؤرخة ٢ فبراير ١٨٩٩م من حاكم عدن إلى حكومة الهند أن هذا المبلغ وضع في سندات حكومة الهند للاستثمار في صالح النقيب وورثته من بعده، وفي رسالة مؤرخة ١٣ ديسمبر ١٨٨٨م من حكومة الهند إلى المعتمد البريطاني بزنجبار أن المائة ألف ريال أصبحت بعد تحويلها إلى سندات تساوي ١٨٥ ألف روبية هندية مستثمرة بواقع ٣.٥ بالمائة في العام. وبما أن النقيب رفض استلام العائد من هذا الاستثمار وقدره ٦٢٠٠ روبية في العام فقد تراكم العائد حتى بلغ ٤٥.٢٠٠ روبية فأصبح مجموع قيمة الوديعة ٢٣٠.٢٠٠ روبية، وفي أغسطس عام ١٨٨٨م رضي النقيب أن يستلم العائد المتراكم وكذا العائد الجاري واستلمه بالفعل (سجل مرافعة يوم ١٩٢٦/٤/٢٠م في القضية رقم ٣١ لعام ١٩٢٦م بين ورثة النقيب والمعتمد البريطاني بزنجبار). وبعد وفاة النقيب دفع عائد السندات إلى ابنه الثاني عبدالرب بوصفه عميد الأسرة (رسالة رقم ٦٤٩٣ المؤرخة ١٨٩٩/٩/٢٥م)، وفي عام ١٩٠٣ دفعت حكومة الهند إلى ورثة النقيب بناء على طلبهم سلفة قدرها خمسون ألف روبية لتسديد ديون عليهم في زنجبار، وقد جاء مبلغ الخمسين ألف روبية هذا من بيع بعض السندات الحكومية الخاصة بورثة النقيب. ثم أعاد هؤلاء الورثة السلفة المذكورة تدريجياً حتى تم سدادها في عام ١٩٢١م (رسالة رقم ١٩١ مؤرخة ٣ مارس ١٩٢٥م من المعتمد البريطاني بزنجبار إلى رئيس هيئة العملة لحكومة الهند). وفي عام ١٩٢٦ حولت حكومة الهند كل المبلغ المستثمر إلى المعتمد بزنجبار بناء على طلبه وموافقة ورثة النقيب بحجة أنه سوف يستثمر في زنجبار بعائد أكبر، وكان المبلغ المحول بعد بيع الأسهم ٧ – ٦ – ١٢٥.٦٧٦ روبية (حكم محكمة زنجبار المؤرخ ٣ مايو م١٩٢٦م). وفي اقتراح تقدم به محامي ورثة النقيب مؤرخ ١٠ مايو ١٩٢٦م وزع هذا المبلغ المحول به على أحدعشر وريثاً بحصص متساوية وكان الورثة هم: منصور وعبدالرب وناصر وعبدالله وأحمد ومحسن وورثة أختهم مسعد بنت النقيب عمر وورثة بنت أحمد بن عمر المتوفاة.

يتوقع المرء من أي عربي الموافقة على بيع بلاده، وأنه لم يجنِ ذنباً يستحق لأجله أن تسلب بلاده منه وأنه لن يتقبل أبداً المصير الذي آل إليه حاله، ولم يعترف النقيب بتفوق الجمعدار عليه في الحرب، بل أكد أنه كان قادراً على الصمود في وجهه وفرض شروطه عليه، ورفض النقيب، بكل حزم، استلام النقود التي أخذت من الجمعدار سواء المبلغ الأصلي أو المبلغ العائد منه، وقال إنه لم يوافق من قبل على أي شيء من هذا القبيل، ويرى النقيب أن قبول مثل ذلك المبلغ من المحرمات عليه، وأصرّ النقيب على أن الحكومة البريطانية لم تحاول تفهم ملابسات القضية، وأنه لم يكن ليقدم مختاراً على التفريط في بلاده، وكان التأثر بادياً على النقيب أثناء الحديث الذي دار بينه وبيني. وقد رأيت أن من العبث الاستمرار في الإلحاح عليه، لذلك، فقد أخبرته بأنني آمل في أن يعيد النظر في الأمر وأن يتمكن من إعطائي رداً مرضياً وأكثر تعقلاً، ثم انصرفت.

ومنذ ذلك الحين لم أتلق رداً من النقيب، ولم أكن في الواقع منتظرا أن أحصل منه على رد.

ولا يزال للنقيب أتباع يقدر عددهم بمائة وخمسين شخصاً وهو يتناول معاشاً شهرياً من صاحب السمو السيد برغش، وقدره ألف ريال».

سدل الستار على النزاع الكسادي القعيطي

ومنذ ذلك الحين انقطعت صلة النقيب عمر بالإمارة ومتاعبها . .

وفي اليوم الثاني من شهر ديسمبر ١٨٩٨م تلقت الحكومة البريطانية من المعتمد البريطاني بزنجبار البرقية الآتية :

« بمزيد الأسف ننعى إليكم وفاة عمر بن صلاح الكسادي النقيب السابق للمكلا »[١]

وأسدل الستار على النزاع الكسادي القعيطي[٢] بعد أن احتل فترة من التأريخ الحضرمي امتدت ثلاثين عاماً.

« انتهـى »

---

(١) عن الرسالة رقم ٦٩٦٧ المؤرخة ٨ ديسمبر من سكرتير حكومة بمبي (الهند) إلى المعتمد البريطاني بزنجبار رداً على برقيته. وقد توفي النقيب عمر عن عمْر بلغ السادسة والستين سنة.

(٢) توفي الأمير عبدالله بن عمر القعيطي بمدينة الشحر ودفن في قبة الشيخ عبدالله بلحاج بافضل، وكانت وفاته في ٣٢ ربيع أول ١٣٠٦هـ الموافق ٢٥ نوفمبر ١٨٨٨م. وتوفي الجمعدار عوض بن عمر القعيطي بحيدآباد الدكن ودفن بمقبرة أكمل شاه. وكانت وفاته يوم الأحد ٢٣ ذي الحجة ١٣٢٨هـ الموافق ديسمبر ١٩١٠م. يرحمهم الله جميعاً رحمة واسعة.

الملاحق

الأول: معاهدة الصداقة البريطانية لعام ١٨٨٢م

الثاني: اتفاقية صلح المسندة

الثالث: معاهدة الحماية لعام ١٨٨٨م

الرابع: معاهدة إلغاء تجارة الرقيق ١

الخامس: معاهدة إلغاء تجارة الرقيق ٢

السادس: الحيلة القعيطية

السابع: شجرة الأسرة الكسادية الحاكمة

الثامن: شجرة الأسرة القعيطية الحاكمة



الملحق الأول

معاهدة الصداقة البريطانية لعام ١٨٨٢م

أبرمت هذه الاتفاقية بين الحكومة البريطانية ممثلة في البريجادير جنرال جيمس بلير المقيم السياسي بعدن من جهة وبين عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي عن نفسه وعن أخيه عوض بن عمر من جهة أخرى.

وبما أن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي وأخاه عوض بن عمر تمكنا في شهر أكتوبر[1] ١٨٨١م بفضل المعونة التي قدمتها لهما الحكومة البريطانية من الاستيلاء على مينائي بروم والمكلا ومن الاستيلاء على المناطق التي يحتلها النقيب عمر بن صلاح الكسادي.

وبما أن الحكومة البريطانية أغدقت عليهما (عبدالله بن عمر وأخيه عوض بن عمر) إكراميات أخرى من وقت لآخر.

وبما أن الحكومة البريطانية وافقت أن تدفع لعبدالله بن عمر وأخيه عوض بن عمر وورثتهما وخلفائهما مبلغاً سنوياً قدره ثلاثمائة وستون ريالاً (٣٦٠).

المادة الأولى:

بهذا يتعهد الطرفان المتعاقدان ويتفقان كل مع الآخر بالأسلوب الآتي، أي:

يلزم عبدالله بن عمر عوض القعيطي المذكور نفسه وأخاه وورثتهما وخلفاءهما بألا يبيع أو يرهن أو يتصرف بشكل آخر في ممتلكاته الشحر والمكلا وبروم والمناطق المتعلقة بها

---

(١) الاستيلاء تم في شهر نوفمبر ١٨٨١م كما مر تفصيله.

على الساحل الحضرمي من بلاد العرب أو في جزء من هذه الممتلكات والمناطق لأي شخص أو دولة غير الحكومة البريطانية، وألا يدين بالولاء لأية دولة أو يعترف بسيادتها بدون الموافقة الصريحة من لدن الحكومة البريطانية.

المادة الثانية :

بما أن المناطق التي يمتلكها النقيب عمر بن صلاح الكسادي بالمكلا قد انتقلت إلى يد عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، وبما أن عبدالله بن عمر القعيطي المذكور دفع إلى المقيم السياسي بعدن مائة ألف ريال للإنفاق على النقيب عمر بن صلاح الكسادي، فإن المبلغ المذكور سوف يصرف حسب نظر المقيم بعدن على النقيب عمر بن صلاح الكسادي المذكور وعنه.

المادة الثالثة :

يوافق عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي عن نفسه وأخيه عوض بن عمر وورثتهما وخلفائهما أن يمتثل نصيحة الحكومة البريطانية وأن يلبي رغباتها في جميع الأمور المتعلقة بعلاقاته مع الرؤساء المجاورين ومع الدول الأجنبية.

المادة الرابعة :

تدفع الحكومة البريطانية إلى عبدالله بن عمر وأخيه وورثتهما مبلغاً سنوياً قدره ثلاثمائة وستون ريالاً طالما ظل عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي وأخوه وورثتهما وخلفاؤهما منفذين الشروط السالف ذكرها هنا، وأن أول دفعة من هذه الدفعات سوف تجري في اليوم الأول من شهر إبريل القادم.

حررت في المكلا هذا اليوم التاسع والعشرين من شهر مايو عام ١٨٨٢م الموافق ١٢ رجب عام ١٢٩٩هـ.

إمضاء
عبدالله بن عمر بن عوض بن عبدالله القعيطي
جمعدار المكلا والشحر

إمضاء
جيمس بلير
المقيم السياسي بعدن

الشهود
صالح محمد جعفر
سي . هـ . سيلي

إمضاء
ريبـون
نائب الملكة والحاكم العام للهند

صار إقرار هذه الاتفاقية من قبل صاحب السعادة نائب الملكة والحاكم العام للهند، في مدينة سيملا في اليوم السادس والعشرين من شهر يوليو عام ١٨٨٢م.

الإمضاء
سي . جرانت
سكرتير حكومة الهند (إدارة الخارجية)

الملحق الثاني

اتفاقية صلح المستدة

بدأ بوفاء ما ذكر أحمد بن عبدالله بن يماني التميمي، بدو بوفاء ما ذكر المنصور بن غالب بن محسن وعبدالله بن محسن وعبود بن سالم وعبدالله بن صالح آل عبدالله.

بدأ بوفاء ما ذكر عبدالله بن عمر بن عوض عنه وعن أخوانه صالح وعوض أبناء عمر بن عبدالله القعيطي اليافعي.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً﴾. الحمد لله الذي جعل الصلح والصلاح من أفضل أسباب الخير والفلاح وجعل في ضمن ذلك الأمن والفوز والأرباح وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الداعي إلى سبيل الرشاد والنجاح وعلى آله وصحبه ما تعاقب الغدو والرواح، وبعد.. لما كان فاتحة شهر جمادى الأولى عام ١٢٩٤ أربع وتسعين ومائتين وألف من الهجرة المصطفوية على مشرفها أفضل الصلوات الزكية فقد انعقد الصلح الصحيح الأكيد بالموافقة والمعاهدة والمزيد بعهد الله الوثيق وميثاقه السديد بين الأكرام آل عمر بن عوض القعطة والمقدم أحمد بن عبدالله بن يماني والأكرام آل عبدالله ومن في كفلهم على يد القائم في ذلك والمنتدب لما هنالك السالك في ذلك خير المسالك رغبة في تسكين الفتن وإتباعا لما أمر به جده المؤتمن صلى الله عليه وسلم السيد الفاضل بضعة الأفاضل علي بن عمر بن عبدالله بن أبي بكر بن الشيخ الحسن بن الحبيب حسين بن الشيخ أبي بكر بن سالم نفع الله بهم بجاه الله تعالى وجاه الأنبياء والأولياء والسلف الصالح والشيخ أبي بكر بن سالم والصلح بين الأكرام آل عمر بن عوض وهم عبدالله وصالح وعوض أبناء

عمر بن عوض بن عبدالله القعيطي اليافعي وأصحابهم وكافة يافع والمقدم أحمد بن عبدالله ابن أحمد بن يماني وكافة آل تميم والأكرام آل عبدالله وهم المنصور بن غالب بن محسن وعبدالله بن محسن بن أحمد وعبود بن سالم بن محمد وعبدالله بن صالح بن محمد آل عبدالله وأصحابهم وكافة آل كثير والعوامر وآل باجري وآل جابر، صلح عشر سنين من حال التاريخ إلى غاية سلخ ربيع ثاني عام الأربع بعد الألف والثلاث المائة ١٣٠٤ صلح في دم وفرث وشايم ولايم وأمان لشريف وشيخ ورعوي وضعيف ومسكين وسارح وضاوي وعابر طريق صلح الصدق والوفاء والطيب والنقاء والصلح ما بين المذكورين وكل في محله وما ينسب إليه من بلدان ومتعلقاتهن ليس يكون من الثاني اعتراض عليه بلدان الأكرام آل عمر بن عوض بندر الشحر وتعلقاته الجميع من جملتهن قصيعر والريدة وغير ذلك وما يتعلق بهن وينسب إليهن وشبام وحورة والهجرين وتعلقاتهن والقطن ومثاوي يافع وبلدان المقدم وآل تميم ومثاويهم ليس يكون من آل عبدالله أو من الصلحاء تقديم أو تأخير ولا عصب ولا طلق على الأماكن المذكورة وتعلقاتهن الجميع أمرهن وتصريفهن لآل عمر بن عوض في جهاتهم وأماكنهم والمقدم وآل تميم في جهاتهم وأماكنهم ليس يكون من آل عبدالله وأصحابهم ومن في كفلهم ولا من الصلحاء الجميع أقدام على شيء من الأماكن الجميع الذي بجهة الساحل وحضرموت ويكونون في أماكنهم كافلين ومكفولين من غيل بن يمين وهابط وإن حصل إقدام من آل عمر بن عوض على شيء من الأماكن الذي في جهة الساحل على الكسادي أو على خلافه لا يكون من آل عبدالله ولا من في كفلهم ولا من جميع الصلحاء المذكورين اعتراض على آل عمر بن عوض ولا تقديم ولا تأخير ولا سعده لا عمال ولا برجال لا لقريب ولا لبعيد ولا لحليف ولا لصليح ولا لخصم ولا لصديق لهم في جهة الساحل كأين من كان[1] وبلدان الأكرام آل عبدالله تريم والغرف وسيئون

(١) التسطير تحت بعض الجمل في هذه الصفحة من عندنا. (المؤلف)

وتريس وتعلقاتهن وغيل بن يمين ومثاويهم ومثاوي آل كثير والعوامر وآل باجري وآل جابر ليس يكون من آل عمر بن عوض أو من المقدم أو من كل صليح اعتراض ولا عصب ولا طلق على الأماكن المذكورة أمرهن وتصريفهن لآل عبدالله والقبائل المذكورين كل في جهته وكل ينصف من المذكورين من بينه وبين الله وفي جهته وفي من ولاه الله عليهم من المسلمين وينظرونهم بعين الرحمة والشفقة ومن لا رضي ولا دخل في الصلح من يافع وآل تميم ومن آل كثير والعوامر وآل باجري وآل جابر ولا طرح مبداه في خط الصلح ليس هو داخل في الصلح وكل من با يدخل من الصلحاء إلى مكان صليحه أو يعدى في جهته يكون بسيارة ومن جاء بلا سيارة ووقع في شيء ليس يعلق بالوجه ومن جاء في مظنة الخصم ووقع في شيء ليس يعلق بالوجه وإن حد مسافر من آل عبدالله أو من الصلحاء وبا يتعدا بندر الشحر فلا عليه مانع ولا خلاف وإن معهم طالع أو نازل من البر أو من البحر حمل أو حمول فلا عليه ما نع إلا ما كان من آلة الحرب فهي ممنوعة[1] وإذا وصل المسافر من المذكورين من البر أو من البحر يكون النبأ منه على من كان من آل عمر بن عوض في بندر الشحر قبل قدومه إليه لشأن الذي من طرفهم يوافقه والصلح المذكور في الوجيه وكل شال ومتحمل بوفا ما ذكر بوجهه وعهد الله وميثاقه ورسول الله والسلف الصالح والشيخ أبي بكر بن سالم باجري ذلك بحال الرضا والاختيار من غير إكراه ولا إجبار وبه وقع الأشهاد وكفى بالله شهيداً . شهد بذلك وكتبه بيده عبدالله بن علي بن عبود بن طاهر لطف الله به آمين شهد بذلك الحبيب عبدالله بن علوي بن أحمد بن الشيخ بوبكر بن سالم عفى الله عنه شهد بذلك أحمد بن سالم بوفطيم شهد بذلك السيد أبوبكر بن عبدالرحمن بن شهاب الدين سامحه الله آمين شهد بذلك عبدالله بن سعيد بن عبدالله بافضل لطف الله به شهد على ذلك صالح بن عائض بن سالم بن عامر بن جخير العامري.

---

(١) التسطير تحت بعض الجمل في هذه الصفحة من عندنا. (المؤلف)

الملحق الثالث

معاهدة الحماية لعام ١٨٨٨م

بما أن الحكومة البريطانية وعبدالله بن عمر بن عوض القعيطي عن نفسه وعن أخيه عوض بن عمر يرغبان في المحافظة على تقوية علاقات الأمن والصداقة القائمة بينهما، فقد أسمت وعينت الحكومة البريطانية البريجادير جنرال آدم جورج فوربس هوج (سي، بي) المقيم السياسي بعدن أن يبرم اتفاقية بهذا الغرض. وعليه اتفق البريجادير جنرال آدم جورج فوربس هوج (سي، بي) المذكور وعبدالله بن عوض القعيطي عن نفسه وعن أخيه عوض بن عمر القعيطي السالف الذكر وأبرما المواد الآتية:

المادة الأولى:

إن الحكومة البريطانية تلبية لرغبة الموقع على هذه الاتفاقية عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي عن نفسه وعن أخيه عوض بن عمر القعيطي تتعهد أن تشمل المكلا والشحر ومتعلقاتهما الواقعة تحت سلطتهما ونفوذهما بإحسان صاحبة الجلالة الملكة الإمبراطورة الكريمة وحمايتها.

المادة الثانية:

يوافق عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي المذكور ويعد عن نفسه وعن أخيه عوض بن عمر القعيطي وخلفائهما وورثتهما أن يمتنع عن الدخول في أي مراسلة أو اتفاق أو معاهدة مع أي شعب أو أية دولة بدون معرفة وسماح الحكومة البريطانية بذلك. ويعد أيضاً أن يشعر في الحال المقيم بعدن أو ضابطاً بريطانياً آخر عن محاولة أية دولة أخرى التدخل في المكلا والشحر ومتعلقاتهما.

المادة الثالثة :

تصبح هذه المعاهدة المذكورة أعلاه سارية المفعول من هذا التاريخ، ووقع الطرفان المتعاقدان إمضاءيهما وختميهما عليها بالشحر هذا اليوم الأول من شهر مايو ١٨٨٨م.

إمضاء
البريجادير جنرال هوج
المقيم السياسي بعدن

إمضاء
عبدالله بن عمر بن عوض بن عبدالله القعيطي

الشهود :

إمضاء
الكومندار بالأسطول البحري الملكي
جبسن
قائد السفينة الحربية أوزيري

إمضاء
صالح جعفر
المساعد المحلي للمقيم

إمضاء لاندسون
نائب الملكة والحاكم العام للهند

صار إقرار هذه المعاهدة من قبل نائب الملكة والحاكم العام للهند في المجلس في المكان المعروف بقلعة وليم (فورت وليم) في اليوم السادس والعشرين من شهر فبراير ١٨٨٩م.

إمضاء
و . ج . كننجهام
القائم بأعمال سكرتير حكومة الهند
(الإدارة الخارجية)

الملحق الرابع

معاهدة إلغاء تجارة الرقيق

وقد أبرمها نقيب المكلا

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين ..

الغرض من عقد هذه المعاهدة هو أنه بالنظر إلى الدوافع الإنسانية وإلى الرغبة في اقتفاء المبادئ التي سارت عليها الحكومة البريطانية العظمى، فقد استمعنا إلى مقترحات صديقنا المخلص البريجادير ويليم ماركوس كوجلان حاكم عدن بأن نعاهده على إلغاء ومنع توريد وتصدير الرقيق من أو إلى أي جزء من منطقتنا أو إلى أي مكان في إفريقيا أو آسيا أو غيرهما.

وبناء عليه، أنا الموقع اسمي وختمي على هذه الوثيقة أعلن بكل قداسة أمام الله والناس أنني قررت أن أمنع بكل وسيلة استطيعها صادر ووارد الرقيق، وأنني لن أصدر أو أستورد أي رقيق، ولن أسمح لرعيتي بذلك، وأية سفينة تابعة لرعيتي توجد حاملة رقيقاً سوف يلقى القبض عليها وتصادر من قبلي أو من قبل أية سفينة تابعة لحكومة صاحبة الجلالة ملكة إنجلترا، وسوف يطلق سراح الرقيق.

هذه المعاهدة تصبح سارية المفعول بانتهاء عام واحد من هذا التاريخ والسلام.

إمضاء
صلاح بن محمد الكسادي
حاكم المكلا

إمضاء

و . م . كوجلان

المقيم السياسي بعدن

حررت في المكلا ١٤ مايو ١٨٦٣م الموافق ٢٥ ذي القعدة ١٢٧٩هـ

الشهود

عمر بن سالم قيسان

هـ . رسام مساعد المقيم السياسي

ملحوظة : أبرم الأمير علي بن ناجي بن بريك معاهدة مماثلة، في نفس التاريخ، بوصفه حاكماً على منطقة الشحر.

الملحق الخامس

التزام أبرمه جمعدار الشحر لإلغاء وارد وصادر الرقيق إلى ومن ميناء الشحر ومتعلقاتها عام ١٨٧٣م.

في هذا اليوم السابع عشر من نوفمبر ١٨٧٣م الموافق لليوم السادس والعشرين من رمضان ١٢٩٠هـ، أنا، عبدالله بن عمر القعيطي، حاكم الشحر، أعاهد الحكومة الإنجليزية بأن ألغي وأمنع وارد وصادر الرقيق إلى ومن ميناء الشحر وجميع متعلقاتها ومن هذه المناطق إلى أي مكان في إفريقيا أو آسيا أو غيرهما. وبما أن صاحب السعادة السير هنري بارتل فرير المندوب الخاص لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية بين لي أهمية وفوائد الالتزام إلى الأبد بنصوص المعاهدة التي كان قد أبرمها علي ناجي حاكم الشحر مع البريجادير ويليم ماركوس كوجلان بتاريخ ١٤ مايو ١٨٦٣م الموافق ٢٥ ذي القعدة ١٢٧٩هـ، أنا، عبدالله بن عمر القعيطي وأخواي عوض وصالح عن أنفسنا وعن ورثتنا وخلفائنا نعرب هنا عن تأييدنا والتزامنا بنصوص تلك المعاهدة.

إمضاء

عبدالله بن عمر القعيطي

عوض بن عمر القعيطي

شاهد

سلطان نور أحمد بهادر

إمضاء

البريجادير جنرال شنايدر

المقيم السياسي بعدن

شاهد برايدو: مساعد المقيم السياسي بعدن

صادر إقرار هذه المعاهدة من قبل صاحب السعادة نائب الملكة والحاكم العام للهند في مدينة كالكتا في اليوم الحادي عشر من فبراير ١٨٧٤م.

إمضاء

أتشيسون

سكرتير حكومة الهند (إدارة الخارجية)

ملاحظة: أبرم النقيب عمر بن صلاح الكسادي حاكم المكلا التزاماً مماثلاً في نفس التاريخ فيما يخص المعاهدة التي كان قد أبرمها والده النقيب صلاح (الملحق الرابع).

الملحق السادس

الحيلة القعيطية

لم تخطر كثافة قوة الحملة الكثيرية على الشحر ببال الجمعدار عوض القعيطي الذي أمر رجاله بعدم التعرض للقوة المهاجمة ظناً منه أنها قوة صغيرة يستطيع إذا ما دخلت المدينة أن يحاصرها بقواته ويبيدها عن آخرها . . وتوالى تدفق القوات الكثيرية ليلاً جاعلة من رؤوس حرابها مشاعل تضيء لها مسالك ودروب المدينة الغارقة في الظلام، ومهاجمة مراكز القوات القعيطية التي تساقطت في يدها بعد مقاومة عنيفة حتى تمكنت من احتلال دار آل مكارم المواجه لدار ناصر مركز السلطان القعيطي نفسه، ودارت رحى الحرب ضارية في الشوارع واستخدم خلال القتال الذي دام ستة أيام السلاح الأبيض ثم تدخل العلويون للصلح بين الفريقين المتقاتلين وكان أن اشترط آل كثير، وكانوا في مركز القوة، أن ينسحب جميع من بقي من القوات القعيطية عن الشحر وأن يستسلم السلطان عوض لهم، ونظر السلطان في طلب آل كثير واستدعى رجاله من يافع وآل تميم والمناهيل ليتدارس الموقف معهم وكان أن أشاروا عليه بقبول الانسحاب شريطة أن يقبل آل كثير خروج السلطان عوض مع رجاله مبررين قبولهم الانسحاب بإمكانية معاودة الغزو من جديد كما قد غزوا الشحر قبل ذلك التاريخ بعام . . ولكن السلطان لم يقبل رأيهم واقترح أن يبقى هو في (دار ناصر) الذي كان قد لغمه لينسفه بعد انسحاب قواته، على نفسه وعلى من يدخل عليه من رجالات آل كثير، فأبوا عليه ذلك ولم يهن عليهم أن يضحي بنفسه في سبيل سلامتهم وقتل عدد من آل كثير . . فقد كان السلطان عوض — لما يتمتع به من شجاعة باسلة ودهاء وحنكة في الشئون العسكرية ومكر — أمل اليافعيين في بناء ودعم سلطنتهم، وكان في القتال يعتبر وحده نصفاً والجيش كله نصفاً آخر . .

وفي خضم الجدل قرر السلطان عوض أن يلجأ إلى الحيلة في كسب النصر من الكثيريين وطردهم من الشحر، فأمر أن يطلب له الوسطاء من آل كثير مد الهدنة أربعاً وعشرين ساعة أي إلى الليلة القادمة بحجة رغبته في استدعاء بعض خاصته للتشاور معهم على شروط التسليم والانسحاب، وكان له ما أراد . . ثم استدعى السلطان عوض جميع الخدم والصبيان من الساكنين بحارة «الجزيرة» المجاورة لدار ناصر وأمرهم أن ينتقلوا بكل نسائهم إلى الدار ولا يدعوا غير العاجزة والطفلة الصغيرة، وتوارد النسوة على الدار تحت جنح الظلام وكان السلطان قد أمر رجاله بأن يخلدوا للنوم والراحة بعد حرب الأيام الستة، وقد بيت في نفسه أمراً . . .

وفي نهار اليوم التالي أمر السلطان عوض بإحضار عدد كبير من الأغنام فذبحت وأقيمت مأدبة كبرى جلس إليها كبار رجال السلطان وجنده وطلب إليهم أن يشبعوا أكلاً كما قد شبعوا في ليلتهم السالفة نوماً . . وراح هو يتأمل رجاله وهم يأكلون . . وأخذ يذرع الديوان الكبير ويناقش مع نفسه خطته التي رسمها، ويزن عوامل النجاح لها حتى إذ ما ارتاح لخطته، وكان بين القاعدين إلى مائدة الطعام عبدالله بن جبران البطاطي الذي كان مشغولاً بما مد أمامه من طعام، انحنى السلطان عليه وقال له : كل يا عبدالله — «هذا الأكل يتطلب الوفاء» — فانتصب عبدالله بن جبران واقفاً وقال : «مرني الآن بما تريد» فطابت نفس السلطان عوض وطلب إليه أن يعود إلى غدائه . . وبعد أن أكمل القوم غداءهم التفوا حوله ليستمعوا منه ما اتخذ من قرار، فقال لهم إليكم خطتي :

أولاً : على عبدالله بن جبران البطاطي أن يحتال للخروج من الدار يسحب معه ثلاثة من الحبال المتينة ويسير بها حتى يصل إلى المدافع الثلاثة المنصوبة أمام حصن بن عياش الواقع إلى جنوب دار ناصر ويربط كل مدفع بحبل وتقوموا أنتم بجر المدافع إلى أمام دار ناصر.

ثانياً : عند وصول المدافع إلى المكان المعين عليكم بشحنها بالبارود وتناوب إطلاقها

تباعاً دون توقف رغم احتمال انهمال رصاص آل كثير من دار آل مكارم عليكم.

ثالثاً: على النسوة جميعهن، من الصبيان والخدم، الطلوع إلى سقف دار ناصر وإطلاق الزغاريد وصيحات النصر وهي «يانوراه لبو غالب» ليسمع آل كثير والقريبون منا من أهل الشحر تباشير النصر ويقع في روعهم أن يافع حققوا نصراً عسكرياً علىَ آل كثير.

رابعاً: أن يضرب صاحب الطبل دقات النصر ليشيع عند آل كثير إحرازنا النصر.

خامساً: أن يخرج الدلل (جمع دلال) يطوفون على الدور داراً بعد أخرى والمراكز التي يحتلها آل كثير يبلغونهم انتصارنا وانهزام أصحابهم وهروبهم من الشحر.. ليبثوا روح الهزيمة في نفوسهم ويحملوهم على مغادرة الشحر خشية أن يفتك بهم يافع.

سادساً: عندما يتم كل هذا كما رسمت وأملت سيخرج رجالنا ويتعقبون آل كثير المولين الأدبار للفتك بفلولهم المتأخرة في المدينة واحتلال المراكز التي أخلوها..

ولكن هذه الخطة التي وضعها داهية القعطة السلطان عوض كانت فوق ما يستطيع خيال رجاله أن يستوعبه أو يتصوره، فلم يرتاحوا إليها وبانت على وجوههم دلائل عدم الاقتناع بها والاطمئنان إليها.. إلا أن السلطان أمر بتنفيذها ولم يقبل نقاشاً، وما كان ليقبل نقاشاً...

وحانت ساعة الصفر، بعد الغروب، وخرج عبدالله بن جبران يسحب الحبال خلفه من دار ناصر والرجال يمدونها إليه من داخل الدار وانطلقت عليه رصاصات آل كثير المتمركزين في دار آل مكارم وهو يعدو إلى المدافع دون أن يصاب، وربط المدافع الثلاثة ودفع بها إلى الرجال يسحبونها وَاستمر إطلاق الرصاص عليه فسقط مضرجاً بدمائه بعد أن أدى مهمته خير أداء، وجرت المدافع إلى أمام الدار، وشحنت كما أمر السلطان وانطلقت تدوي وتهز الدور وترعب القلوب.. وأصابت الدهشة آل كثير ممن كانوا في دار مكارم

وممن كانوا عنه بعدين . . وارتفعت زغاريد النساء وصيحاتهم بالتنصير وتعالت قرعات الطبول . . وتسلل الدلل وهم أكثر أهل الشحر دراية بمسالكها ودروبها وبالمعاقل التي احتلها آل كثير فطرقوا الأبواب ونادوا ناصحين من بداخل الدور أن يسارعوا بالهروب واللحاق بإخوتهم بعد انتصار السلطان وقبل أن يصل رجاله إليهم فلا يبقون في أحد منهم وريداً يزخر بالدم . . ووجم آل كثير . . وظنت كل فئة أن السلطان قد أحرز ورجاله النصر على فئة منهم أخرى بعيدة عن مركزهم، وسرت بينهم روح الهزيمة وتسللوا خارجين يعدون في الأزقة هاربين مغادرين الشحر والمدافع تنطلق على غير ما هدف والرصاص يلعلع خلفهم، وخرجوا بالأمير منصور بن غالب من الشحر وكان حينها حديث سن محمولاً على كتفي أحد المماليك الكثيريين، وعلم السلطان عبدالله بن محسن الكثير وهو في مقر قيادته في قرية دفيقة باندحار رجاله، وأراد أن يرسل إليهم المدد ولكن دون جدوى، فقد أخذت الهزيمة الوهمية بقلوب رجال جيش الكثيري، ودفع الهروب إلى الهروب والهزيمة شديدة العدوى كما يقال، وخشي السلطان عبدالله بن محسن أن يجازف بإرسال المدد إلى داخل مدينة الشحر وكان كما قال عنه الشاعر الشعبي عبدالحق:

فاشت ريا السلطان هاب المدخـــل ... يسمع مدافع تشبه الرعّـــادي

إلى قوله:

تهنا كم الجـــودات ياخـو صالـح ... يامكرمين الســـادة الأوتـــادي
تهنـا بني مالك ومـن دامت لـه ... عوض على الجوده وقع جهادي
السَّعـــد قبلـه لا ورد يتقـــدم ... وليس يتـأخـر مع الميرادي

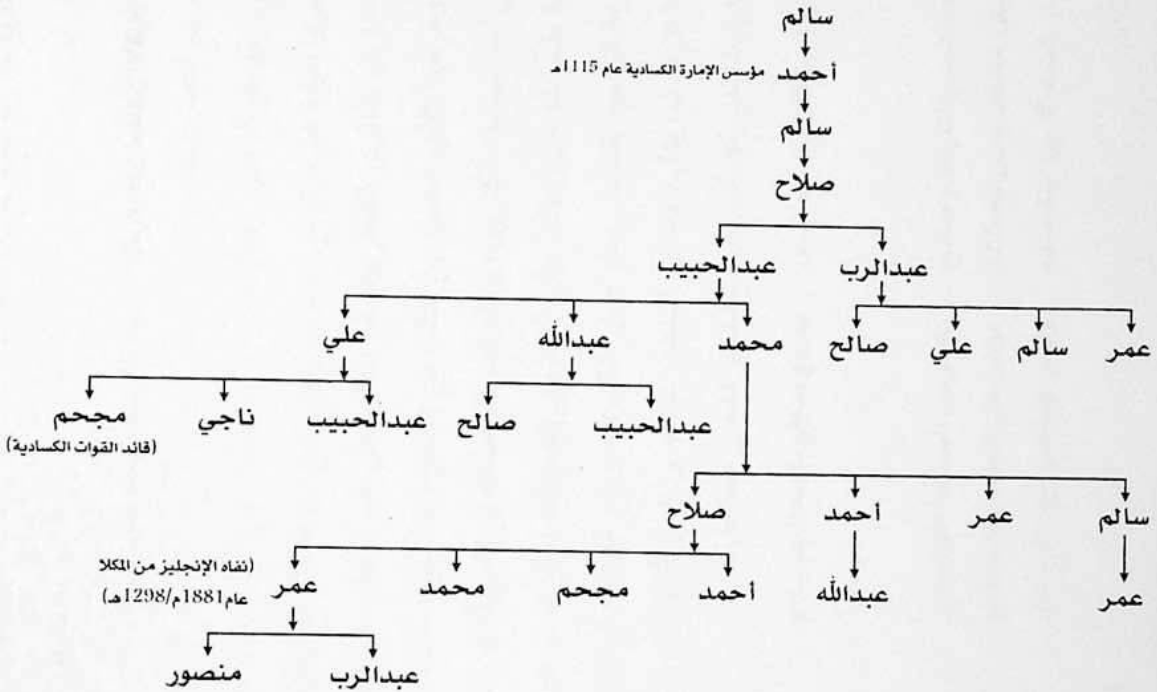
إلى قوله:

الحـرب حيله والعقـول مدافـع ... والرأي لصوب مثل دحن البـــادي
الله سبحـانـه يـدلل عـــبده ... في الضيق عادروب الطريق الجادي
امـــور نجـهلهـا ولكـن ربـك ... يسهـــل الشريه لمن هـو صـادي

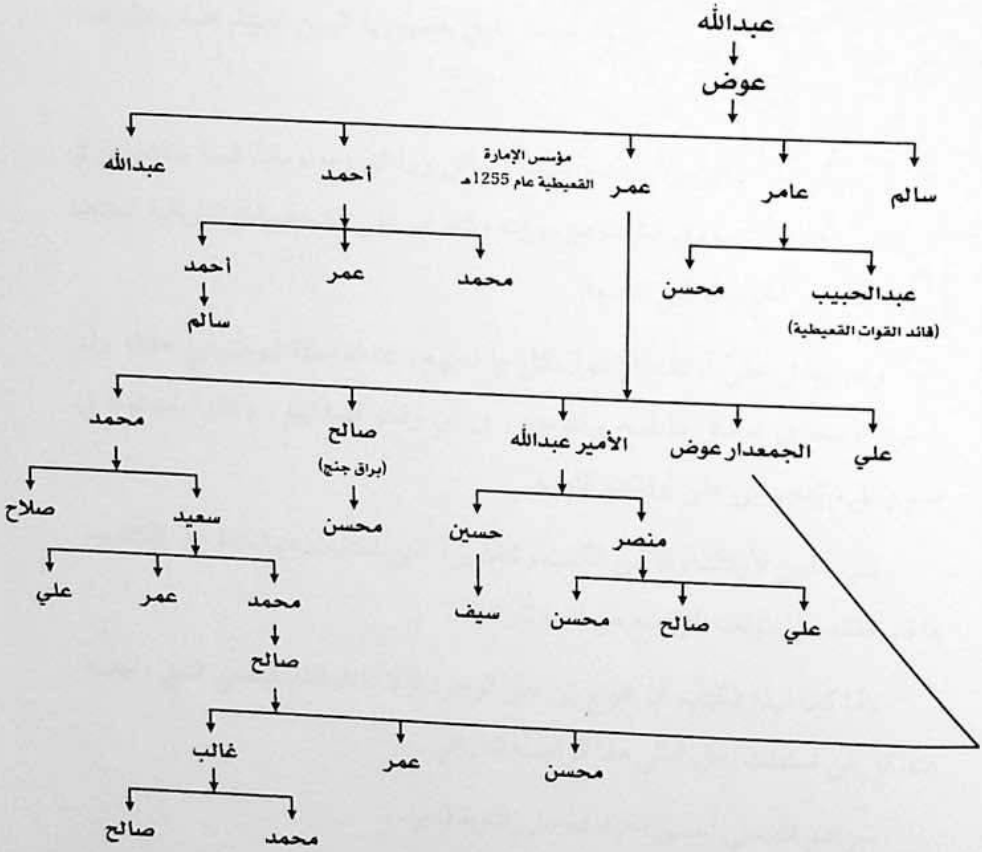
وحقق القعيطي بهذه الحيلة البارعة نصراً كان قد عجز عن تحقيقه قتالاً، وصدق أبو الطيب حيث يقول:

ولربما طعن الفتى أقرانه بالرأي قبل تطاعن الأقران

الملحق السابع الأسرة الكسادية الحاكمة المعروفة إلى نهاية القرن التاسع عشر



الملحق الثامن الأسرة القعيطية الحاكمة المعروفة إلى نهاية القرن التاسع عشر



كلمة شكر

سوف يعتبر هذا الكتاب، في نظري، ناقصاً إذا لم أختمه بإشادة شاكرة بالمعونة العلمية السخية التي قدمها لي إخوة حضارمة في جمهورية اليمن الديمقراطية وخارجها، لدى عكوفي على تأليفه.

فعند أولئك الإخوة الأماجد وجدت رسائل ووثائق ومعلومات قيمة ساعدتني في ربط فصول هذا الكتاب وفي التثبت من روايته والتعرف على الشخصيات التاريخية العديدة التي كانت مدار الحوادث التي يقصها.

ولم يبخل عليّ أولئك الإخوة بكل ما لديهم، مما له صلة بموضوعي هذا، ولم يدخروا وسعاً في إسعافي بالنصح والتوجيه، في أي وقت قصدتهم، وكانوا يحتملون في صبر ونبل، تهجماتي على أوقاتهم الثمنية.

إنني مدين لأولئك ولمؤلفي الكتب والتقارير، التي استقيت منها مادة هذا الكتاب، بما قد يحققه هذا المؤلف المتواضع من فائدة تاريخية.

وما كان لهذا الكتاب أن يخرج إلى حيز الوجود لولا ذلك المدد العلمي الذي وجدته عند كل من استعنت به في أدائي هذا الواجب التاريخي.

جزاهم الله عني أحسن الجزاء إنه على المثوبة قدير..

محمد عبدالقادر بامطرف

أهم مصادر الكتاب

١. تاريخ الدولة الكثيرية، للأستاذ محمد بن هاشم.
٢. في جنوب الجزيرة العربية، للأستاذ صلاح عبدالقادر البكري.
٣. صفحات من التاريخ الحضرمي، للأستاذ سعيد باوزير.
٤. وثائق العائلة القعيطية (مخطوط).
٥. وثائق ورسائل أسرة النقيب عمر بن صلاح الكسادي (مخطوط).
٦. وثائق المشايخ المقادمة آل باصرة (مخطوط).
٧. مجموعة أشعار المعلم سعيد عبدالحق (مطبوع ومخطوط).
٨. وثائق السادة آل الشيخ أبي بكر بن سالم مولى عينات (مخطوط).
٩. وثائق آل الحضرمي (مخطوط).

أهم مصادر الكتاب الإفرنجية:

١. Aitchison's Treaties and Sanads.
٢. Arab Tribes in the Vicinity of Aden.
٣. Documents of the Public Record Office, London.
٤. Hyderabad Under Salar Jung, By Shiraj Ali.
٥. Report, By Commander E.G. Hulton R.N. ١٨٨١.

المحتويات

الإهداء ٥

تصدير ٦

المقدمة ٧

الفصل الأول

حضرموت في أدوار من تاريخها ١١

الموقف السياسي المحلي والدولي ١٨

عقدة الخوف لدى الأمراء الحضارم ٢٥

نهاية الإمارة البريكية واستيلاء آل كثير على الشحر عام ١٢٨٣هـ ٢٨

معركة البقرين بين آل كثير والكسادي ٣٥

رسالة غيرت مجرى التاريخ ٤٤

تنسيق الخطة في المكلا ٥٥

معركة الشحر الفاصلة ٦٤

محاولة كثيرية لاستعادة الشحر من القعيطي ٧٤

التردد بين الإقدام والإحجام ٨٠

المغامرة الكسادية القعيطية الفاشلة ٩٠

مضاعفات الفشل ١٠٠

الفصل الثاني

النقيب عمر بن صلاح الكسادي على مسرح الأحداث ١٠٥

رواية النقيب عمر عن أسباب النزاع الكسادي القعيطي ١١٠

رواية الجمعدار عوض عن أسباب النزاع الكسادي القعيطي ١٢٠

اتفاقية مناصفة المكلا بين الكسادي والقعيطي ١٢٧

اتفاقية التعاون الكسادي والقعيطي ١٣٠
مناقشة الاتفاقيتين ١٣١
تطور النزاع الكسادي القعيطي بين ١٨٧٣ و ١٨٨٠م ١٣٥
معركة المشراف ١٣٥
القعيطي يحتل غيل باوزير ١٣٦
عمليات بحرية بين الكسادي والقعيطي ١٣٦
هدنة السنتين ١٣٧
اتفاقية صلح المسندة ١٣٨
القعيطي يحتل الديس والقرن وشرمه ١٣٩
علاقة القعيطي بحيدرآباد ١٣٩
المساعي لتجديد الهدنة ١٤٠
اقتراحات لحل النزاع الكسادي القعيطي ١٤١
القعيطي يحتل بندر بروم ١٤٢
النقيب يهدد بالتخلي عن إمارته ١٤٨
معركة التخم ١٤٩
تغييرات قيادية قعيطية ١٥٢
الإمارة الكسادية في سنتها الأخيرة ١٥٤
التمهيد لفرض السيطرة البريطانية على حضرموت ١٥٥

الفصل الثالث

بداية النهاية ١٦١
وليمة الذئب ١٦٦
موقف الحكومة البريطانية من توصيات حاكم عدن ١٧٧
مناورة بريطانية ضد النقيب ١٨٠
الحكومة البريطانية تتراجع حسب الخطة المرسومة ١٨٤
مناقشة آخر التطورات ١٨٧

الفصل الرابع

النهاية ١٩٥
العمليات العسكرية البريطانية ضد النقيب ٢٠٠
شروط التسليم ٢٠٤
النقيب عمر في المنفى ٢١٠
سدل الستار على النزاع الكسادي القعيطي ٢١٥

الملاحق

الملحق الأول : معاهدة الصداقة البريطانية لعام ١٨٨٢م ٢١٩
الملحق الثاني : اتفاقية صلح المسندة ٢٢٢
الملحق الثالث : معاهد الحماية البريطانية لعام ١٨٨٨م ٢٢٥
الملحق الرابع : معاهدة إلغاء تجارة الرقيق ، وقد أبرمها أمين المكلا ٢٢٧
الملحق الخامس : معاهدة إلغاء تجارة الرقيق ، وقد أبرمها القعيطي ٢٢٩
الملحق السادس : الحيلة القعيطية ٢٣١
الملحق السابع : شجرة الأسرة الكسادية الحاكمة ٢٣٦
الملحق الثامن : شجرة الأسرة القعيطية الحاكمة ٢٣٧
كلمة شكر ٢٣٩
أهم مصادر الكتاب العربية والأجنبية ٢٤١

هذا الكتاب

التدوين التاريخي يتجدد ، بالضرورة ، بالاستدراك والتهذيب والمراجعة في منطلقه نحو الكمال ، ويتحقق ذلك بتسليط الأضواء على الحقيقة التاريخية المطمورة بالعثور على الوثائق التاريخية الصحيحة وفحصها ، والتوثيق بقدر المستطاع من أصالتها ، وبالتثبّت من صحة الرواية المحلية المستفيضة .

ولقد تهيبت الكتابة وترددت طويلاً ، في معالجة موضوع هذا الكتاب ، نظراً لتناقض بعض الروايات الشائعة محلياً عن حوادث سياسية معينة متصلة بمادته من جهة ، ونظراً لما قد ران على بعض الروايات المحلية من تعصب أبداه رواة متشيعون لهذا أو لذاك الجانب من الأطراف المعنية ، من جهة أخرى .

بيد أن الرواية التاريخية المحلية السائدة عن بعض الحوادث ، موضوع هذا الكتاب ، ليست كلها اختلاقاً وتعصباً ، بل إن فيها الكثير من الحقائق المتواترة ، ومن تلك الحقائق ما يؤيده الواقع ، ومنها ما يؤيده الثقاة الذين عاشوا فصولاً من الحوادث، التي يسجلها هذا الكتاب .

- المؤلف -

توزيع معرض الحياة الدائم للكتاب - حضرموت - المكلا - ت: ٢٠٢٨٥٩